


فقهی علمی

۱۹۱۵۱
۲۱۰۳۱۶



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب حالتیه بر حالتیه میر سید علی میر سید احمد مؤلف ناشناس در تحریر القواعد المنطقیه مترجم شماره قفسه ۱۹۱۵۱		
		۲۱۰۳۱۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۱۹۱۵۱	

ق ۱۵۱

۱۹۱۵۱
۲۱۰۳۱۶



مجموعه
۱. حاشیه بر پیام شیخ موسی
از مآخذ
دفتر تهیه المآله و مستند آمده
۲. تحریر القواعد المنطقه قطب‌المرکز

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه بر حاشیه بر حاشیه بر حاشیه بر حاشیه
مؤلف ناشناس دکتر القواعد المنطقه
مترجم
شماره قفسه ۱۹۱۵۱

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۲۱۰۳۱۶

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۹۱۵۱


قنطری ملکی

۱۹۱۵۱

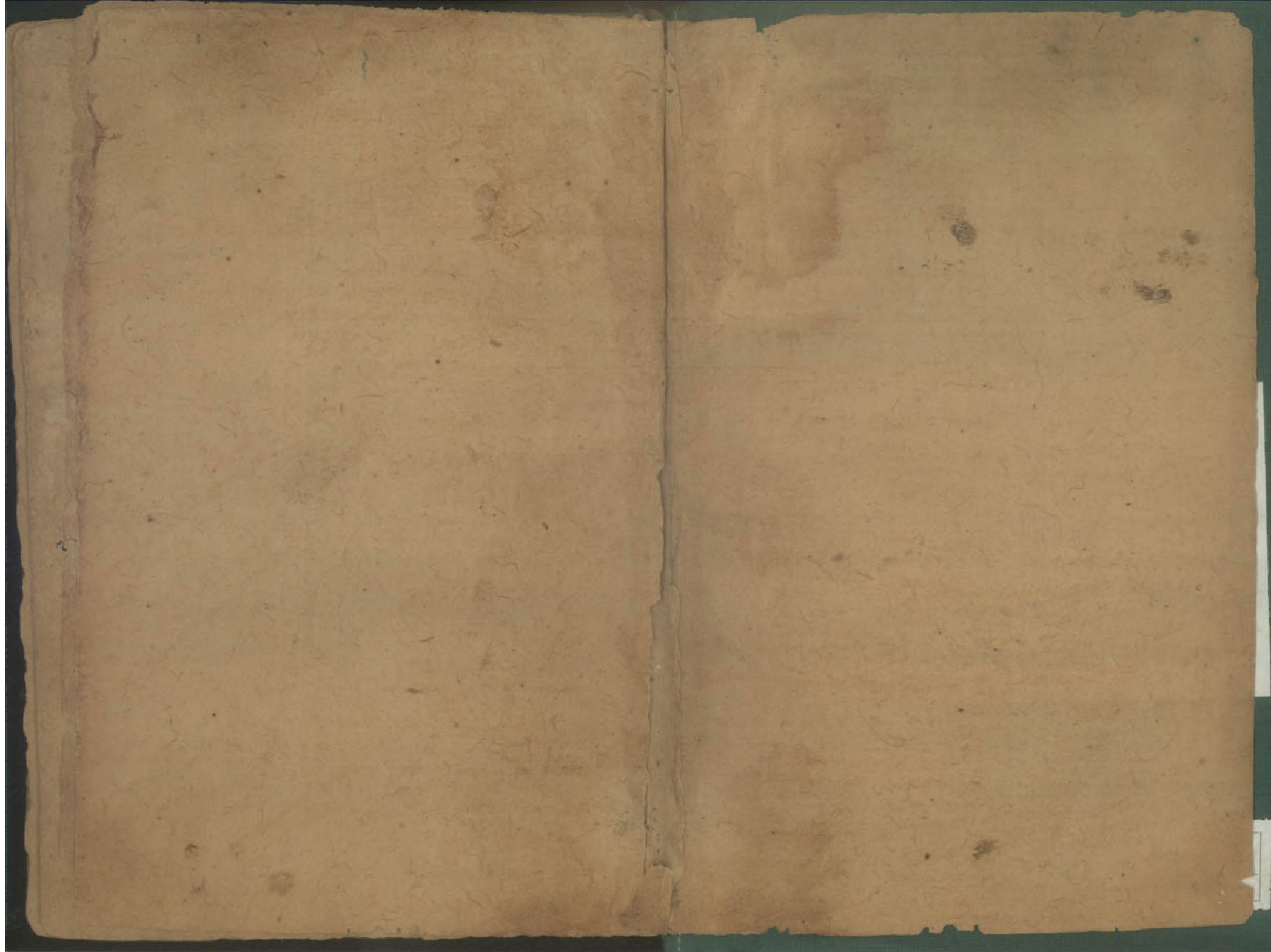
۲۱۰۳۱۶



مجموعه
۱. حاشیه بر دیباج شرح فقه
از تاجعلی
دستور تدوین علامه آیت الله العظمی
۲. تحریر القواعد المنطقية قطب الدین لاری

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب حاشیه بر حاشیه بر دیباج شرح فقه	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف ناشناس	شماره ثبت کتاب
مترجم	۲۱۰۳۱۶
شماره قفسه ۱۹۱۵۱	

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۹۱۵۱	



1914/1

٢١-٣/٤



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتح كتابي بالاستغاثات الدالة على ان حسن الكلام في هذا الكتاب
 حمد الميرزا نوري الانصاري شهاباً على ان صدر العمل عنه في صدر المقالة ونفع الرتبة
 بسبب تقليد وجهه كهيئة الحال بل علمه واليقان بان الحمد افضل المقال
 واجمل حديث واربعين ارباب الكمال والافضل بهذا النظم العجيب والشيخ الغريب
 لا يوجب خروج الحمد عن الامتداد ليكون مخالفاً للحديث المشهور ومقتضى التغيير
 من الجمهور لان الامتداد المذكور في الحديث محمول على معنى يجرز تعليقاً بامور
 متعديّة بغيره فلهذا سبب حسن الحمد في اول الكلام لا يخرج من الحمد عند
 المقال ومحل الامتداد على هذا المعنى عند المعارض بين معنى الامتداد واستتداده
 على انه يمكن ان يقال ان هذا الكلام محمول على ان الحمد وصف بالجميل في تقدير التعظيم
 والتعجيل ولما كان للشيخ قدس سره في هذه الامور اهتماماً بانيات هذا الحكم المذكور
 بما هو عليه التاكيد فقال ان ابي دراهم لم يقتضيه البناء وهو الحسن اللطيف
 والعاقل ودور جميع الدرة والدر المجزوءة لانه لم يقتضيه البناء والكاثير ليس
 الكاثير جمعاً ولا اسم جمع لذي البناء لانها لا يقال على التعليل ومنه بنهاية الفرق بين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

بين اسم الجمع واسم الجنس لكن من اشتاء الجنس ان يكون غريباً في معنى الجمع بحيث
 لا يطبق على الواحد والاثنتين كما انك مثلاً فافتيماً زنتي والجنس عن اسم الجمع في غاية
 الصعوبة واليقال ان عدم اطلاق اسم الجمع على التعليل بالوضع والاستعمال وعدم
 اطلاق اسم الجنس الغريب في معنى الجمع بالاستعمال فقط فخره واعتباره ينظم على
 صيغة المجهول المضارع من النظم وهو جميع الدلائل في العقيدة وهو في غاية الوفاء
 على انه صيغة المضاف والمضاف اليه والصور هو الثاني لان اسم التعليل اذا
 كان بعض المضاف اليه واضيف الى التكرار متبعاً فيكون جزءاً من جملة معينة
 بعده وجملة منه ومنه امثال فلا يجوز زيد افضل جليلين وافضل رجالاً ولا فائدة في
 كونه افضل من بين جملة غير معينة والا اذا جعل صيغة المضاف اليه وهو در صيات
 كما في معينة فحصلت الغاية في بيان البيان بفتح الباء وفسر الاصابع
 والبيان انما هو حقيقة بيان فلان ووجان ابي فجع وهو بين من فلان ابي
 انقص منه وادفع منه كذا كما قال صاحب الكشاف البيان هو المنطق الغرض
 عما في القيمة والبار الجارة للاستعانة بحركة كسب بالعلم واصنافه البيان
 الى البيان استعارة الكناية وذكر البيان تحصيلية وذكر الذور والنظم
 ترشيح واندر اسم تفصيل من ترشيح ترشيح اشرف منصوب معطوف على ابي
 ترشيح رفع الزاد وفتح الباء وسكون الباء اسم جنس محبة التور وفتح
 ترشيح الزاد وفتح الباء ويكون موافقاً في الوزن للذر وهو وان لكن
 تفصيلية جمع ترشيح وهو البياض وتعلية بفتح الفاء وسكون العين تحريك
 فعل كالكناية والذرة لكن المسموع المشهور هو الاول تشر على صيغة المجهول المضارع
 والضمير يعود الى الذرة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 وهدى للناس إلى صراط مستقيم
 والحمد لله الذي جعل القرآن
 كلاماً عظيماً وعلماً جليلاً
 والحمد لله الذي جعل اللغة العربية
 لغة العلم والدين والسياسة
 والحمد لله الذي جعل الفقه
 علماً يهدى به الناس إلى الله
 والحمد لله الذي جعل المنطق
 علماً يهدى به الناس إلى الحقيقة
 والحمد لله الذي جعل الفلسفة
 علماً يهدى به الناس إلى الحكمة
 والحمد لله الذي جعل الطب
 علماً يهدى به الناس إلى الصحة
 والحمد لله الذي جعل الزراعة
 علماً يهدى به الناس إلى الثروة
 والحمد لله الذي جعل الحرف
 علماً يهدى به الناس إلى الفنون
 والحمد لله الذي جعل كل علم
 علماً يهدى به الناس إلى الله

منه انما هو من النعم في اوان جمع راد النعم الوار وسكون الدال هو فاعل
الكم للشوب الاذان جمع النفس وهو قوه مستعدة لكتساب العلم وهو الذي لا ينفك
يعبر عنه ايضا تارة بالعقل واخرى بالنفس ههنا مرفوع على انه جزاء وتقديم
المستند اليه للتشويق الى ذكر الجزاء في الاذان بعد ورويه ولا يجوز
ان يقال حميد مبدع اسم ان واهي ودر جزاء مقدم على تقدير تجوزها جزاء سبها
ولا رة لانهما متباينان في التخصيص والحال في تقديره ايضا تشويق الاذان واد
مخطه العادة هو محمد مبدع فان المصطلح العلم الى مخالطه عارفه ابي ودر
تنظيم بيان البيان طالب الحكم عليه حكم على اهورا وضع عند الخاطب حكم وضع
عند الخاطب حكم وضع عند الضالكن وضع دون وضع المحكوم عليه
والا بواع لغة عبارة عنه عدم النظر في الاصطلاح اخرج الشئ من العدم
الى الوجود بغير اداة اليقين المتجوزات من الافلاك اجنبيا والارض وما عليها
يجعلها بالحقه ليس ان الحال والمقال او جعلها مدركة بايات وجوب جوده
اي العلمات والدلائل الدالة على ان ذواته واجب الوجود واسواءه الكائنات
مكنه في الغيرة بانه نظيره او مشركه متمنع من الجزاء في بايات على تقدير المعنيين
للتشويق جزاء ان يكون التقدير فيكون المنطوق والمدرك هو الايات او البنية
فيكون المفعول الثاني بالواسطة لانظر محذوقا او متروك من الالزام بالنسبة
اليه وشكره من رفع المعقوف على حمد مبدع الشكر لغة فعل شئ من تعظيم
النعم لكونه منها واضطرار حاضره العبد جميع النعم الله تعالى الى خلق لاجله
ولا اختصاصه بالنعم اضافة الى منعم ولم يذكر المنعم به ولا المنعم عليه لا شعاع

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

منه انما هو من النعم في اوان جمع راد النعم الوار وسكون الدال هو فاعل
الكم للشوب الاذان جمع النفس وهو قوه مستعدة لكتساب العلم وهو الذي لا ينفك
يعبر عنه ايضا تارة بالعقل واخرى بالنفس ههنا مرفوع على انه جزاء وتقديم
المستند اليه للتشويق الى ذكر الجزاء في الاذان بعد ورويه ولا يجوز
ان يقال حميد مبدع اسم ان واهي ودر جزاء مقدم على تقدير تجوزها جزاء سبها
ولا رة لانهما متباينان في التخصيص والحال في تقديره ايضا تشويق الاذان واد
مخطه العادة هو محمد مبدع فان المصطلح العلم الى مخالطه عارفه ابي ودر
تنظيم بيان البيان طالب الحكم عليه حكم على اهورا وضع عند الخاطب حكم وضع
عند الخاطب حكم وضع عند الضالكن وضع دون وضع المحكوم عليه
والا بواع لغة عبارة عنه عدم النظر في الاصطلاح اخرج الشئ من العدم
الى الوجود بغير اداة اليقين المتجوزات من الافلاك اجنبيا والارض وما عليها
يجعلها بالحقه ليس ان الحال والمقال او جعلها مدركة بايات وجوب جوده
اي العلمات والدلائل الدالة على ان ذواته واجب الوجود واسواءه الكائنات
مكنه في الغيرة بانه نظيره او مشركه متمنع من الجزاء في بايات على تقدير المعنيين
للتشويق جزاء ان يكون التقدير فيكون المنطوق والمدرك هو الايات او البنية
فيكون المفعول الثاني بالواسطة لانظر محذوقا او متروك من الالزام بالنسبة
اليه وشكره من رفع المعقوف على حمد مبدع الشكر لغة فعل شئ من تعظيم
النعم لكونه منها واضطرار حاضره العبد جميع النعم الله تعالى الى خلق لاجله
ولا اختصاصه بالنعم اضافة الى منعم ولم يذكر المنعم به ولا المنعم عليه لا شعاع

لا شعاع بانه لا يمكنه جدا ولا يمكنه عددا ووصف منعم مجله غرق المخلوقات
في بحر الفضل وجوده لا يوجد بوجه خصوص المنعم عليه لان المخلوقات وان كانت
متساوية لكل ما هو منعم عليه بالصدق لكن المنعم عليه لمقدرة النعم بحسب المقهور
منه المخلوقات والمزود بالانفعال الجزاء المصداق الى غرق المخلوقات في
بحر ايتا الى فضله واجاز وجوده وكرم الى حصول المصداق بحار الفضل اضافة
المشبه به الى المشبه واذكر جميع بحار فضله زيادة شيع الاطفال في الجوده وقدره الى
المناسبة في ذكر النعم مع الشكر والمبدع مع المزاوة المبدع للمالم يعتبر في مفهوم
النعم فهو بالجزء اول على انما يقع في ذكر الحمد مع المبدع قول الحق حيث قال الحمد
الذي اجمع نظام الوجود وفي ايتا اسما القناعات على اسماء الذات وتكبر بها
استعاره لانه لا عاجزة في حلا حطة تلك الذات الحمد عليه باخصاره بالاسم العلم او
الوصف المعروف بل الواجب لفظه لانه دلالة عليه بلا ابرق وبلغ في ظلم
البيان للنعم جميع الطغمة والافاضة في الامام ويجوز ان يكون مثل جزاء طغمة
والظلمة في المنفعة والبيان جميع النيل النوار فاعل كلاما جميع النور بعينه النور
وجوز يكون منزها لذات او بالواسطة كالشمس والقمر وقيل هو مختص بالشمس
بالواسطة والشمس لله بالذات لقوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر
نورا حكمة وهي تعان الفعل والقيل واحكامهما وقيل هي فائدة ومصطفة
ترتب على الفعل من غير ان يكون باعثة الفعل على الفاعل الباهرة الى الغاية
منه بغير الضياء وادى غلبه لانه نور الكوكب استعار على منقحات الايام
استعارة بالكناية وتخييله لانه يستبهر الايام بطوره بعض الاشياء الموجودة

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم
المنعم به لا يكون له ان ينفك عن النعم

في هذا دون بعض الشيء لظاهر يظهر عليه وباطن ليس فيه ونبئت له الصفة
وزعم بعض الافاضل في مثل التركيب هو قولهم وجه الزمان ان الوجه اما
تحتل واما استعار للظاهر المكشوف من الزمان فاور وعليه ان الزمان لا يتغير
الا كما يكشف وباطن مستورا فادخل في الظاهر كان تحتل لا في ظاهره
جمع الاثر وهو العلة سلطنة العاقبة العالية الكاسرة وترك العالمات على
علا لا يستعار باستقالي في التعظيم والزيادة في استعار لانهما معا صفة تامة
او المقصود بيان شمول امره وحكمه في الزمان والديور وشيئة على صفات
الاقوام والشهد بالماضي ذكر ان احسن كلمات مرتبة جمع لصاحبة البيان
وايضا كلام يرد على الاذان محمد مبدع موصوف بما ذكره في النفس مشروقة
بان ما يقصد المشكك بهذه العبارة المشروقة بقول الاستعارات المحم
وانه هو فنفاه بالقول فقال محمده على ما اولانا اي عطانا وما موصولة و
عائده محذوف وهو المفعول الثاني من الايمان لما الموصولة ويجوز ان
ليكون مصدرية ومنه ابتدائية وتبعيضية والحل على المصدرية اول لفظا وصحة
والا لا والنعماء مترادفان الا ان الا لا جمع الى والنعماء اسم جمع وقد
يختص الا لا بالنعم الظاهرة والنعماء بالنعم الباطنة ازهرت اي صارت ذات
زهره وهي الورود كما ذكرها صاحب جمع الروض كالجياض جمع الخوض والروض
ارض مختصرة بالزواج البنات وحللة ازهرت رايها اما صفة لا لا او
خال منها ورياضها فاعل ازهرت وخبرها عائذ الى الا لا وقرينة على عطانا
منه نفا وانزلت الملك جياضها مرفوع بانه مفعول اقيم مقام فاعل ازهرت

في هذا دون بعض الشيء لظاهر يظهر عليه وباطن ليس فيه ونبئت له الصفة

وزعم بعض الافاضل في مثل التركيب هو قولهم وجه الزمان ان الوجه اما

تحتل واما استعار للظاهر المكشوف من الزمان فاور وعليه ان الزمان لا يتغير

الا كما يكشف وباطن مستورا فادخل في الظاهر كان تحتل لا في ظاهره

جمع الاثر وهو العلة سلطنة العاقبة العالية الكاسرة وترك العالمات على

في هذا دون بعض الشيء لظاهر يظهر عليه وباطن ليس فيه ونبئت له الصفة

وزعم بعض الافاضل في مثل التركيب هو قولهم وجه الزمان ان الوجه اما

تحتل واما استعار للظاهر المكشوف من الزمان فاور وعليه ان الزمان لا يتغير

الا كما يكشف وباطن مستورا فادخل في الظاهر كان تحتل لا في ظاهره

جمع الاثر وهو العلة سلطنة العاقبة العالية الكاسرة وترك العالمات على

علا لا يستعار باستقالي في التعظيم والزيادة في استعار لانهما معا صفة تامة

او المقصود بيان شمول امره وحكمه في الزمان والديور وشيئة على صفات

الاقوام والشهد بالماضي ذكر ان احسن كلمات مرتبة جمع لصاحبة البيان

وايضا كلام يرد على الاذان محمد مبدع موصوف بما ذكره في النفس مشروقة

بان ما يقصد المشكك بهذه العبارة المشروقة بقول الاستعارات المحم

وانه هو فنفاه بالقول فقال محمده على ما اولانا اي عطانا وما موصولة و

عائده محذوف وهو المفعول الثاني من الايمان لما الموصولة ويجوز ان

ليكون مصدرية ومنه ابتدائية وتبعيضية والحل على المصدرية اول لفظا وصحة

والا لا والنعماء مترادفان الا ان الا لا جمع الى والنعماء اسم جمع وقد

يختص الا لا بالنعم الظاهرة والنعماء بالنعم الباطنة ازهرت اي صارت ذات

زهره وهي الورود كما ذكرها صاحب جمع الروض كالجياض جمع الخوض والروض

وادی بنی قریظہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فقره اوله
فقره دومه
فقره سومه

[A dense page of handwritten Persian script in Nasta'liq style, featuring red ink used for headings or emphasis.]

[illegible]

الحرف في حيت نازد وولست الا بدار الفارده واما اسم كل ازاد وشت خطابه و
 تسميه ازاد وواحد و تسميه با هر ازاد بد اسم مسعافه يا تسميه حرا و الصيغه
 الى غاية ما تسميه ابو حيت ركاب الفكر الى حق صدس يله و قيت خطابه
 البيان غيب لك دلائله و شرفه شرفه كثيف الاسلاف عن وجوده و
 الحرف في حيت نازد وولست الا بدار الفارده واما اسم كل ازاد وشت خطابه و
 تسميه ازاد وواحد و تسميه با هر ازاد بد اسم مسعافه يا تسميه حرا و الصيغه
 الى غاية ما تسميه ابو حيت ركاب الفكر الى حق صدس يله و قيت خطابه
 البيان غيب لك دلائله و شرفه شرفه كثيف الاسلاف عن وجوده و

فو يادو اذ ان كان في مقامه في هذه وحملت اليها ان الالباقات السليمة
 وان كانت الخليفة فخلت اليه وللايه من عبادات رايه من بين
 حجابها الاذان وتقريرات من انية منبها الاذان وسيمية
 تحريم القواعد المطبقة في شرح الرسالة الشيمية وخدمته في عالي
 حضرت من حصة التعميم بانفس القدسية والرياسة الاسمية
 بحيث يتحاشا من مقامه رتبة مرات الدنيا والدين ويتطاعا دون
 سراقا و دولته رتب الملوك والسلاطين وهو المخدم الاكبر
 وسخر باعظم الازرا في العالم صاحب السيف والقلم سائر الخاقيات
 في القرب رايات السعادات الباعث في بيت والعمل والاحسان
 العبادات في الوزارة في ايدى الامارة الاكبر من غرة
 الوزارة السعادات الابدية القديس من بسمه العليا ورواية العافية
 السرمدين متممة في هذه الولاية من سائر سبله الدوله السعادية
 العليا في ايدى رايات اقبال الثاني لسان الاقبال رايات
 في ايدى رايات اقبال الثاني لسان الاقبال رايات

[illegible][illegible]

المفهوم فيكون حصول صورة الشيء في العقل قريبا له والاعرف للمفهوم
دون التصور فليس ان المقام يلحق بقرينة فيما على ان التصور لا يلحق
بقرينة على ان يبقا التصديق في التصور ان كان ذلك يلحق على ان
العلم هو التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم فهو شئ اخر على ان
او سلبا والايجاب هو ابقاء النسبة السلب بواسطة ايجابها فان هذا الان
كاتب وليس بجانب ففقد شئ من الكاتب الى الان وان وافقنا لبيته
ثبوت الكاتب اليه وهو ان كان سلبا ونسبة ثبوت الكاتب به عند
المفهوم حيث ان نذكر ان الان ان مفهوم الكاتب نسبة
ثبوت الكاتب الى الان ان وقع تلك النسبة او لا وقعها فادراك الان
هو تصور الحكم عليه والان ان التصور حكم عليه وادراك الكاتب هو تصور الحكم
والكاتب التصور حكم به وادراك النسبة ثبوت الكاتب اول ثبوتها هو تصور
النسبة الحكمية وادراك في النسبة اول وقوعها على ان ادراك ان النسبة
واقعة اوليت بواسطة الحكم وادراك يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم
ان نشكك النسبة او توهمها فان الشك النسبة او توهمها به وان تصور
مع كل التصديق لا يحصل الحكم وعند ما فرغ المنطقيين ان الحكم
ان يبقا النسبة او انشراحا فعل من افعال النفس لا يكون ادراكا فان
الادراك لافعال العقل لا يكون افعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون
فقد ترون قد سمعنا فادراكا النسبة فيها
واو قلنا النسبة ثبوت الكاتب اي ادراك
النسبة الحكمية اي ثبوت الكاتب هو واقعة
او قلنا اي ادراك ان الحكم النسبة
هو ثبوتها

المفهوم فيكون حصول صورة الشيء في العقل قريبا له والاعرف للمفهوم
دون التصور فليس ان المقام يلحق بقرينة فيما على ان التصور لا يلحق
بقرينة على ان يبقا التصديق في التصور ان كان ذلك يلحق على ان
العلم هو التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم فهو شئ اخر على ان
او سلبا والايجاب هو ابقاء النسبة السلب بواسطة ايجابها فان هذا الان
كاتب وليس بجانب ففقد شئ من الكاتب الى الان وان وافقنا لبيته
ثبوت الكاتب اليه وهو ان كان سلبا ونسبة ثبوت الكاتب به عند
المفهوم حيث ان نذكر ان الان ان مفهوم الكاتب نسبة
ثبوت الكاتب الى الان ان وقع تلك النسبة او لا وقعها فادراك الان
هو تصور الحكم عليه والان ان التصور حكم عليه وادراك الكاتب هو تصور الحكم
والكاتب التصور حكم به وادراك النسبة ثبوت الكاتب اول ثبوتها هو تصور
النسبة الحكمية وادراك في النسبة اول وقوعها على ان ادراك ان النسبة
واقعة اوليت بواسطة الحكم وادراك يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم
ان نشكك النسبة او توهمها فان الشك النسبة او توهمها به وان تصور
مع كل التصديق لا يحصل الحكم وعند ما فرغ المنطقيين ان الحكم
ان يبقا النسبة او انشراحا فعل من افعال النفس لا يكون ادراكا فان
الادراك لافعال العقل لا يكون افعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون
فقد ترون قد سمعنا فادراكا النسبة فيها
واو قلنا النسبة ثبوت الكاتب اي ادراك
النسبة الحكمية اي ثبوت الكاتب هو واقعة
او قلنا اي ادراك ان الحكم النسبة
هو ثبوتها

من تصور ان ادم به انفسه من تصور السابغ والقابل للتصديق
اريس كذلك وان ادم به انفسه من مطلق التصور فليس فيه التصديق
ليس مطلق التصور بل التصور السابغ فلا يلزم ان يكون قسم الشيء شيئا او غير
ان المراد به التصور ان التصور الذي مطلقا او المفيد بعدم الحكم فان لم يكن التصور
الذي مطلقا لم يفتقر الى الشيء الى نفسه والى غيره لان التصور الذي مطلقا غير
الشيء وان عني بالقيود بعدم الحكم متناهية اعتبارا والتصديق والتصديق لان قسم
مع كونه غير ان التصور فلو كان التصور معتبرا والتصديق كان عدم الحكم معتبرا
ايضا والحكم معتبرا ايضا فلو لم اعتبارا والحكم عدمه في التصديق وانما وجوب ان
التصور يكون بلا اشتراك على انه غير مفيد عدم الحكم وهو التصور السابغ وقابل
الذي مطلقا في وجه التبيين ليدل على صحة التصديق ليس هو الاول بل الثاني
والاصل ان التصور الذي مطلقا هو العلم والتصور انما ان يعتبر لشيء او شيئا
ان الحكم لا يتصور التصديق او لشيء او لشيء اذ لا شيء لعدم الحكم ولا يتصور السابغ
او لا لشيء او شيئا وهو مطلق التصور وقابل للتصديق هو التصور السابغ ولا شيء
والجزئية التصديق شرط او شرط هو التصور لشيء او شيئا فلا شك ان
وليس الحق من كل جهة بجهتها ولا من جهة شيئا ولا نظريا والادارة
تسلسل العلم بجهتي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر موكب
كصور الحارة والبرودة وكما تصديق بان الشيء والاشياء لا يجتمعان

من تصور ان ادم به انفسه من تصور السابغ والقابل للتصديق
اريس كذلك وان ادم به انفسه من مطلق التصور فليس فيه التصديق
ليس مطلق التصور بل التصور السابغ فلا يلزم ان يكون قسم الشيء شيئا او غير
ان المراد به التصور ان التصور الذي مطلقا او المفيد بعدم الحكم فان لم يكن التصور
الذي مطلقا لم يفتقر الى الشيء الى نفسه والى غيره لان التصور الذي مطلقا غير
الشيء وان عني بالقيود بعدم الحكم متناهية اعتبارا والتصديق والتصديق لان قسم
مع كونه غير ان التصور فلو كان التصور معتبرا والتصديق كان عدم الحكم معتبرا
ايضا والحكم معتبرا ايضا فلو لم اعتبارا والحكم عدمه في التصديق وانما وجوب ان
التصور يكون بلا اشتراك على انه غير مفيد عدم الحكم وهو التصور السابغ وقابل
الذي مطلقا في وجه التبيين ليدل على صحة التصديق ليس هو الاول بل الثاني
والاصل ان التصور الذي مطلقا هو العلم والتصور انما ان يعتبر لشيء او شيئا
ان الحكم لا يتصور التصديق او لشيء او لشيء اذ لا شيء لعدم الحكم ولا يتصور السابغ
او لا لشيء او شيئا وهو مطلق التصور وقابل للتصديق هو التصور السابغ ولا شيء
والجزئية التصديق شرط او شرط هو التصور لشيء او شيئا فلا شك ان
وليس الحق من كل جهة بجهتها ولا من جهة شيئا ولا نظريا والادارة
تسلسل العلم بجهتي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر موكب
كصور الحارة والبرودة وكما تصديق بان الشيء والاشياء لا يجتمعان

[illegible]

حصوله من غير ذلك العلم الآخر الذي يفكر في حصوله يعلم انه يتوقف على ما انما يجب
 سلسلة الكتب الى غير النهاية ، هو التسلسل او التفرع وينظم الدور والاعتناء
 اعاد من فلان تفصيل الصور والتعريفات لكان بطريق الدور او التسلسل
 وتسلسل التفصيل والكتب الى بطريق الدور فلا يتوقف على ان يكون الشيء
 حاصلًا قبل حصوله اذ ان توقف حصوله على حصوله ب و حصوله ب على حصول
 ا ب بديهية او بمراتب كان حصوله ب سابق على حصول ا وحصوله ا سابقا على
 حصوله ب والابق على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء فيكون ا حاصلا
 قبل حصوله وانه محال لما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف
 على استيفاء العلم بما يتلو استيفاء العلم بما يتلو وهو المتوقف على العلم
 ب فلان قلت ان ختم العلوم حصول العلم المطلوب يتوقف على تلك التجربة
 على استيفاء العلم بما يتلو يتوقف على استيفاء العلم بما يتلو غير المتناهية وقلة
 واحدة فلان العلم لا يكون الا ببطريق التسلسل غير توقف حصول العلم المطلوب
 على حصوله ب غير متناهية وقلة واحدة فلان الامر والغير المتناهية معدومة
 لحصول المقادير والمقدورات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود وقلة واحدة
 بل كية السبق معدوم الوجود الا حق والاعين بانه يتوقف على استيفاء
 في الزمنية غير متناهية فسلم ولكن لا علم ان استيفاء الامر المتناهية في
 الامثلة غير المتناهية فلا يتسلسل فيكون التسلسل عارضا فلان

[illegible]

كان المنطق قد كان له من قبله من القرون العديدة من المطالبات الكيفية في
 الاكتساب ما كان قد كان له من سائر قواين كونه منطوقا على سائر
 برهانيا كما ان اذ افقنا ان السالبة العروضية تنفكس الى سالبة دالية
 وفيها مسائل قولنا لا شيء من الناس ان يكون العزوة يتفكس الى قولنا
 لا شيء من البريات لا يكون الا كما ان لا يكون العزوة من الناس ان لا يكون
 ليس له تفكس الى قولنا لا شيء من الناس ان لا يكون العزوة من الناس ان لا يكون
 فانه لا يكون الا كما ان لا يكون العزوة من الناس ان لا يكون العزوة من الناس
 بغيره ليس له تفكس الى قولنا لا شيء من الناس ان لا يكون العزوة من الناس
 الصالح وتوثر نعم ما كان بها الا من غير من المنطق في العلم الذي لا شيء
 التي لا تقسم ما كان بها الا من غير من المنطق في العلم الذي لا شيء
 كان قد اتفقوا على ان يكون له من القرون العديدة من المطالبات الكيفية في
 منتهى ان يكون له من القرون العديدة من المطالبات الكيفية في
 الى غير من العلم الكيفية فلا تكون تفكس الى قولنا لا شيء من الناس
 المنطق في الفكر فانية الشئ تكون فانية منه واستوفى بالواجب رسم
 منها فانية جليلة من ان حقيقة كل علم سائر فانية قد وصلت تلك
 المسائل فانه من العلم ان السالبة العروضية تنفكس الى سالبة دالية
 تلك المسائل فانية جليلة من ان حقيقة كل علم سائر فانية قد وصلت تلك

وليس ذلك مقدرة للشروع فيه فانه المقدرة معرفة كوجب سمة فليدنا
 مع بقوله ورسمه وان ان يكون له من القرون العديدة من المطالبات الكيفية في
 فيها ان مقدرة الشروع في كل علم سائر فانية قد وصلت تلك
 المتعديين بها وسورة العلم كونه القصور والتصور لا يستفاد من التعديين
 فقلت العلم سائر في هو التعديين بالسائل في ان حصل التعديين بالسائل
 حصل العلم المله ولكن تصور العلم المطبوعه يتوقف على تصور تلك التعديين
 لا على نفسها فالتصور غير مستفاد من التعديين وليس كونه سائر
 لا يستغنى عن تصور تلك النظريات والادوار او تسلسل بل يعتمد به على بعضه
 نظري مستفاد منه **ب** فانه استدارة الى جواب معارضة قورده هيمنة قوردها
 ان يقال المنطق به هي فانية الى العلم بيان الاول انه لم يكن المنطق
 به هيما كون كسبية فانية في تفصيله الى قانون آخر وذلك القانون انما
 يكون الى قانون آخر فانية **ب** الاكتساب او تسلسل بما كان
 لا يبقا فانه لزوم الادوار المتسمة فانية لم يبق الاكتساب الى قانون
 به هيما هو موهوم فانية القول المنطق كسبية قواين الاكتساب فانية فانية
 المنطق كسبية وهذا الاكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب
 لا يتم الا بالمنطق فينتهت الاكتساب ذلك القانون على قانون آخر فانية
 كسبية على ذلك التقدير فانه لا بد من ان يكون له من القرون العديدة من المطالبات الكيفية في

مجلس اول
در روز پنجشنبه ۱۲ بهمن ماه ۱۳۰۴
حاضرین: آقایان ...
محضر: ...

وَأَمَّا الْفَصِيلُ
الَّتِي هِيَ أَرْبَعٌ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وأنهم من الكلية والجزئية أو غير ذلك في المعاني أو في الالفاظ
فقد تسمى كلية وجزئية بالعرف من حيث الدال اسم الدال عليه والصلى الله
يكون تمام لهية واحدة من الجزئيات أو دافعا فيها أو دافعا عنها والاف
هو النوع سواء كان متعدد أو لا شئ هو المقول في جوابه أو كونه
الخصوصية مع كونه من الالفاظ متعدد أو لا هو المقول في جوابه
بحسب الظرفية الكلية كالشئ هو المقول على واحد أو كثيرين متعلقين
بالفرد في جوابه هو ذلك هو مقتضى القول من وجه هذه المقالة
معتد كيفية اقتضاها من الجوريات المقصود من المقولات الخمس رتبة
لأنه في الجزئيات من الالفاظ حيث علمه لعدم تغيره أو عدم اقتضاها لهذا
مما ينظر المطلق مقصودا على بيان الكلية ومقتضى هذا أن الكلية أو
نسب إلى أحد من الجزئيات كما أن يكون نفسا واحدة أو اثنتين
أو دافعا عنها والدال على شيء أو اثنين أو ثلاثة أو لا يقال الثاني
لا يفسر بغير هذا من الالفاظ وقاله في السجل الذي كان نفسا واحدة
واقعة من الجزئيات هو النوع كالاتي أن نفسا واحدة أو دافعا
وغيره من جزئيات وهي كالاتي على أن الالفاظ من شئ واحد أو من
بهايتا زعمه يخصه من النوع لا يكون متعدد أو لا شئ من
مقتضى الالفاظ كالاتي متعدد أو لا شئ من الالفاظ هو المقول في جواب

وهو كسب الشئ في الخصائص مع الالفاظ السؤال به هو من الشئ كما هو المطلوب
تمام لهية واحدة حقيقة كالاتي السؤال هو الالفاظ من شئ واحد كالاتي تمام
الاهية الحقيقة به وأن جميع بين شئيين أو شيئا في السؤال كالاتي طابعا
تمام الحقيقة تمام لهية الاشياء لا يكون تمام الالهية المشتركة بينهما
كالاتي النوع متعدد أو لا شئ كالاتي أن يكون هو تمام لهية واحد من
فرد أو لا أو سلسل غير ذلك مثلا ما هو كالاتي المقول في الجواب كالاتي تمام
الاهية الحقيقة به وأن سلسل غير ذلك وطور ما كالاتي الجواب كالاتي اهية
كالاتي كالاتي المشتركة بينهما فمجموع أن يكون مقول في جوابه هو كسب
الخصوصية والاشياء معا وأن لم يكن متعدد أو لا شئ من شئ واحد أو كثيرين
واحد أو لا شئ من مقول في جوابه هو كسب الخصوصية الحقيقة لأن السؤال
الاهية من ذلك الشئ المطلوب تمام الالهية الحقيقة به واحدة أو ثنتين
فكالاتي مجموع من ذلك الشئ في السؤال حتى يكون طابعا تمام الالهية
المشتركة وإذا علمت أن النوع أن قد رتبته في الخارج كان مقولا
على كثيرين في جوابه هو كالاتي وأن لهية واحدة كان مقولا على واحد
في جوابه هو كالاتي المقول على واحد أو على كثيرين متعلقين بالاف
في جوابه هو كالاتي جنس أو قول مقول على واحد أو على كثيرين من النوع الغير
المتعدد أو لا شئ من قول متعلقين بالاف كالاتي مجموع الجنس كالاتي مقول على
قوله على كثيرين ليدخل في أحد النوع المتعدد أو لا شئ من

عدم لا يقتضي ان الواسع متساويان في جوهره بل يقتضي الخاصه لا نهاده وان كانت
 متساوية فليس كل من في جوهره وادناه في جوهره فان قلت السائل في هذا
 هو ان طبخ يميز الشئ عن جميع الاشياء لا يكون مثل الشئ من هذا القبيل
 لانه لا يميز عن جميع الاشياء واما طبخ الميزه فلا بد ان كان عن جميع الاشياء
 او عن بعضها فليس يميز الشئ عن بعضها فيجب ان يكون متساويان في
 هذا النوع من هذا القبيل فيجب ان يكون متساويان في جوهره لا يميز في الجوهر
 بل لا بد من ان لا يكون تاما في المشترك بين الشئ وادناه فليس خارج
 عن التوحيف وان كان متساويان في الجوهر لا يكون متساويان في جواب احوال
 ويكتفي بميزه في الجوهر فلو فرضنا احوال مشتركه من الميزه متساويين او
 اموت متساويين كما بينا في الفصل الاول وان كان كل منهما متساويين في الجوهر
 اما بميزه تميزا هو به لا تميزا كما في الجوهر وكما في طبخا في جواب احوال موجوده
 هو وان علم ان قدر المتساويين زعموا ان كل احوال متساوية في هذا الفصل وجب ان يكون
 له جنس مع ان الشيخ يشهد بالاستشهاد في هذا الفصل ان كل متساويين في
 في جواب احوال متساويين في جوهره من جنس والاولى هذه البراهين على
 تلك البهانه على ضعفها لانها في الجوهر وادناه في الجوهر لا تميزه في
 والفصل الميزه عن متساويين في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 جنس قريبه لاطرافه ان وبعيد ان تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر

القول الفصل الميزه عن المتساويين في الجوهر
 يميز عن المتساويين في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 في الجنس القريب هو الفصل القريب لاطرافه ان وبعيد ان تميزه في الجوهر
 في الجوهر ان تميزه عن متساويين في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 في الجنس ان الفصل الميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 امرين متساويين في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 بعض احوال الاجتهاد الحقيقية الى السبعين في كل متساويين في الجوهر
 الدور والاولى في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 الى الاول ليس احوال متساويين في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 متساويين في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 هو وان كان متساويين في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 جزا لانه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 يميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 ان يميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر
 يميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر تميزه في الجوهر

بل ان تفرقة على شئ من مذهب او فريضة او احساس او غير ذلك على قربها
 او البعد بالوسط في مفهوم غير اليقين لم يفرق لان المادية في اليقين وبقوة
 لوجود شئ ثالث هو تقدير اليقين على العالم الذي يفرق من تصور مذهب
 تصور يكون الاثنين صفة هو احد ثلث من تصور الاثنين او كذا ان
 ضعف الوحدة التي لا بد ان لا تستحق تصور المذهب في الاقسام التي تصور
 الاقسام من تصور المذهب وليس كما ينبغي تفصيل ان يكون تصور الوحدة
 الوحداني المضاف الى المذهب الى فكرة الخارج مضافة الوحداني واليكن
 الاقسام التي تتجسد في الشبكات وهذا التفسير ليس له وادان الوحداني المضاف
 هو المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي
 متفككة في تصور في مذهب ان تفكك في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب
 ودمه في كذا كذا الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب
 باقرا حقيقة واحدة فهو على مذهب كذا الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي
 وتزعم في مذهب بانها كلية مقولة على نقيض حقيقة واحدة فقط قوله مذهب
 والوحداني العام بان كل مقول على افراد حقيقة واحدة هو غير قوله مذهب الفلكي
 ان ان حسن مذهب وحيث فصل خاصة وهو من مذهب ان المذهب الفلكي كمن
 المادية سواء كان لازما او مقبولا او مذهب المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب
 باقرا حقيقة واحدة فهو على مذهب كذا الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي

وان لم يقسم بها في مذهب او غير مذهب الوحداني العام كذا الشئ فان ذلك والادان
 وبقوة وتزعم في مذهب بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قوله مذهب
 فالمادية مستندة على امر غير مذهب وقوله مذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب
 لانها مقولة على تقديرات مختلفة وقوله مذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب
 لان الوحداني على التقدير الذي لا يخرج من تصور الوحداني بان كل مقول على
 افراد حقيقة واحدة هو غير قوله مذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي
 والمادية لانها لا بد ان لا تقبل الا على افراد حقيقة واحدة فقط وبقوله مذهب
 مذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي
 فكذلك في مذهب ان يكون لها مذهب وادان تلك المذهب كمن الشئ في المذهب
 مذهب بانها كلية مقولة على نقيض حقيقة واحدة فقط قوله مذهب
 لان التكليات امور اعتبارية حصلت مذهب بانها مذهب ودمه في كذا كذا
 بانها ليس لها مذهب غير تلك المذهب كمن الشئ في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب
 العلم بانها مذهب وادان مذهب بانها مذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي
 هو علم من المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب
 لان المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي
 محل العلم على مذهب مذهب المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي
 محل هو مذهب المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب الفلكي كمن الشئ في المذهب

غير متفرق من حيث ذلك فلو تصور تحديد ما لم يتفرق فيها على الصدق وكانت فيه
 لا يصدق فيها هذا دون ذلك وكانت فيه لا يصدق فيه ذلك دون هذا
 كما في الحيوان واللا يصدق فيها الصدق فان ما على الحيوان لا يصدق في الصدق في الحيوان
 بدون الا لا يصدق على الحيوان الا هو واما ما على الانسان لا يصدق في الصدق في الانسان
 فلهذا لا يصدق في الانسان ما لا يصدق في الحيوان بل لا يصدق في الانسان ما لا يصدق في الحيوان
 بل هو كونه في الانسان ما لا يصدق في الحيوان لان كونه في الانسان هو كونه في الحيوان
 انه مشترك في كون الصدق مشترك في الصدق في الانسان في الصدق في الحيوان
 كقولنا لا شيء مما هو ان في الانسان لا شيء مما هو في الانسان في الانسان
 السامى الى مرتبتين كقولنا كل ما هو ان في الانسان لا شيء مما هو في الانسان
 في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 جزئية من الظروف الا كقولنا كل ما هو ان في الانسان لا شيء مما هو في الانسان
 ما هو ان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 جزئية كقولنا بعض ما هو ان في الانسان لا شيء مما هو في الانسان في الانسان في الانسان
 وليس بعض ما هو ان في الانسان لا شيء مما هو في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 المعهود من لان المعهود من الانسان لا شيء مما هو في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 الاربع لا يتحقق في الصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 انما يتبين ان الانسان لا شيء مما هو في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان

انما من ذلك ان لا يكون متبايناً له **قال** فليكن المتساويين متبايناً
 والصدق انما هو على بعض الكذب عليه لا يصدق في المتساويين على الكذب
 عليه لا يصدق في المتساويين على الكذب عليه لا يصدق في المتساويين على الكذب عليه
 الصدق في المتساويين على الكذب عليه لا يصدق في المتساويين على الكذب عليه لا يصدق في المتساويين على الكذب عليه
 فلو كان ذلك لصدق على الانسان الصدق على الانسان الصدق على الانسان الصدق على الانسان
 مستلزم لصدق الانسان به ان الانسان لا شيء مما هو في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 فليكن الانسان على كل شيء في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 على الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 هذا هو الذي هو في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 انما هو في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 ان الصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 معاً لا يصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 المتباينين في الصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 من بيان التباين في الصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 حقيقة المتساويين في الصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 على كل صدق في الصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان
 على الصدق في الصدق في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان في الانسان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الادوات الثلاثة على ان جبالها احدى بالآخر فاما هذه من القضية اي على ان
 الحكم بالامكان هو ان يكون من قبيل ما هو جيت ان حكم فيها بان احدى هو
 كقولنا زيد موجودا فاما ما سبقت ان حكم فيها بان احدى ليس هو الا كقولنا
 زيد ليس موجودا فاما اذا اخذنا القضية هو الدالة على النسبة الى الجاهل
 القضية الاولى هي ان يكون من النسبة السلبية من القضية الثانية
 زيد عالم واما صفاتين وان لم يكن طوقا لمفردين يعني سبقت كقولنا
 الشمس طامعة فانها موجودا وان يكون في العدد فاما او طوقا فانها
 قد خاضت ادوات الاتصال على كونه ان والفارق بين الشمس لانه انما هو
 وجودا ليس بمفردين وكذلك انما خاضت ادوات العناد اخرى الى ما هو
 في العدد وخرج واما العدد فورد واما ايضا ليس بمفردين فان قلت قولنا
 كونه ان الساطع يتفعل بفعل قديم وقولنا زيد عالم ايضا واما زيد ليس بمفرد
 قولنا الشمس طامعة يلزم منها وجودها على ما استمع ان الا انها ليست بمفردات
 فانما تتحقق التفرقة ان طوقا وكل مفرد بالمراد بالمفرد والمفرد بالفضل او
 المفرد بالقدرة هو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والافراد في القضايا
 المذكورة وان لم يكن مفردات بالفضل لانه يمكن ان يعبر عنها بالافراد مفردة
 وانما ان يقال ان ذلك هو هو والمفرد هو كمال الذي هو ذلك لانه
 فان لم يكن ان يعبر عنه بالافراد بالافراد لا مفردة فان يقال فيها انه القضية تلك

القضية

القضية وان يقال ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه
 القضية او تحقق تلك القضية هي ليست بالافراد مفردة بل هي جيت
 وهو ان الشرعية كما سبقت قضية اذا علمنا ان يكون طوقا لمفردين وان
 هذا في امكان ان يعبر عنه فيها بعد التحليل بمفردين وانما ان يقال
 فورد ذلك وذلك معناه ان ذلك لم يكن المراد بالمفرد والمفرد بالقدرة
 تحت الشرعية تحت الحقيقة فاما ان يكون في تلك الحالة من التفرقة
 ويقال الحكم عليه وفي القضية انما هو مفردين سميت عليه والافراد طامعة
 هذا هو الملاحظ في الشرح في الشرح وبنسب ما ان يقال ان الحكم
 الى قضيتين هي شرعية والافراطية لعل برود عليه مثل قولنا زيد موجودا
 فاما حقيقة مع انه لم يخل الى مفردين لان الحكم به فيه قضية وهو ليس بمفرد
 من وجهين اما اولاه فورد بعض المفردات المذكورة عليه واما ثانيا فان
 انما القضية الى امرين كماله الشرعية لا تتركيبه تحقيقا كان ادوات المفرد
 والعناد فوردت اطلاقها من ان يكون تقيدا لا تقيدا فانما ذلك الشرع في
 قضية محله بالصدق والكذب فاما ادوات الشرع عليه فاما انما
 الشمس طامعة فورد من ان يكون قضية محقق الصدق والكذب ثم يدعى بالصدق
 ان الشرعية مركبة من قضيتين فورد من حيث ان فرضها اذا لم يكن بمفرد
 قضيتين وانما ليس بقضيتين لانه التركيب لا عند التحليل والشرعية

وانما ان يقال ان الحكم
 بالامكان هو ان يكون
 من قبيل ما هو جيت ان
 حكم فيها بان احدى هو
 كقولنا زيد موجودا
 فاما ما سبقت ان حكم
 فيها بان احدى ليس هو
 الا كقولنا زيد ليس
 موجودا فاما اذا اخذنا
 القضية هو الدالة على
 النسبة الى الجاهل
 القضية الاولى هي ان
 يكون من النسبة السلبية
 من القضية الثانية
 زيد عالم واما صفاتين
 وان لم يكن طوقا لمفردين
 يعني سبقت كقولنا
 الشمس طامعة فانها
 موجودا وان يكون في
 العدد فاما او طوقا
 فانها قد خاضت ادوات
 الاتصال على كونه ان
 والفارق بين الشمس
 لانه انما هو وجودا
 ليس بمفردين وكذلك
 انما خاضت ادوات العناد
 اخرى الى ما هو في
 العدد وخرج واما
 العدد فورد واما
 ايضا ليس بمفردين
 فان قلت قولنا كونه
 ان الساطع يتفعل بفعل
 قديم وقولنا زيد
 عالم ايضا واما زيد
 ليس بمفرد قولنا
 الشمس طامعة يلزم
 منها وجودها على ما
 استمع ان الا انها
 ليست بمفردات فانما
 تتحقق التفرقة ان
 طوقا وكل مفرد
 بالمراد بالمفرد
 والمفرد بالفضل او
 المفرد بالقدرة هو
 الذي يمكن ان يعبر
 عنه بلفظ مفرد
 والافراد في القضايا
 المذكورة وان لم
 يكن مفردات بالفضل
 لانه يمكن ان يعبر
 عنها بالافراد
 مفردة وانما ان
 يقال ان ذلك هو هو
 والمفرد هو كمال
 الذي هو ذلك لانه
 فان لم يكن ان
 يعبر عنه بالافراد
 بالافراد لا مفردة
 فان يقال فيها انه
 القضية تلك

A photograph of a manuscript page featuring dense, handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian. The text is written on aged, yellowed paper and is arranged in several lines. Some words appear to be in a different script or dialect. The handwriting is fluid and somewhat slanted.

The first of these is the
 fact that the system is
 not self-sufficient. It
 depends on the
 government for
 its existence.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, appearing as bleed-through from the reverse side.

الجزء في ذلك يكون دالا على السلب الجزئي بالاتسار من ان عدم لادراكه على ما هو
بالصدق والادراك الثالث لا يقتضي دفع الإيجاب المحلى ليس اعم من السلب الجزئي
وام من السلب جزئي والسلب جزئي يقتضي مع الإيجاب البعض والبعض والسلب
الجزئي هو السلب من البعض سواء كان مع الإيجاب البعض لاخره او لا يكون
مستثناه من ذلك القسم من السلب المحلى فيكون لازما هو ما اذا انحصر عدم
في تعيينه بل لا يكون لازما وان كان ذلك الامر لا يتم لادراكه لعدم
السلب الجزئي لانه انهم دفع الإيجاب المحلى العبرة ان الجزئي يقتضي
السلب الجزئي فانه متى اذ دفع الإيجاب المحلى صدق السلب جزئي البعض
اعلم ان الجزئي سلبا عن شئ من الافراد والحالات ثانيا على المقدور فاما
فقط وان كان ليس عين وبعض ليس حالات على السلب الجزئي يقتضي
فقط لانه اذا قلنا بعض الجزئيين انهم ليسوا عين الجزئيين انهم
لا يكون معهودا من سلب انهم عين بعض افراد الجزئيين يقتضي بعض
عامة فاما مع ذلك السلب عليه وهو سلب الجزئي واما الثاني لان على دفع
الإيجاب المحلى بالاتسار فاما الجزئي اذا كان سلبا عن بعض الافراد
لا يكون ثانيا على الافراد فيكون الإيجاب المحلى مقتضاها هو الفرق بين
كل والافراد والافراد من الافراد ليس ضمانا ليس عين كالمسألة
المحلى ان بعض من بعض الافراد خارج عن بعض الجزئيين

خلقت واما ان ليس بعين وبعض ليس ثلاث على السلب الجزى باق
 فظننا ان اذا قلنا بعض الجبر ان ليس بان ان او ليس بعين الجبر ان
 يكون مقصورا على ما قبله لان بعض افراد الجبر ان لا يقع في بعض
 واما ان قالوا ان السلب عليه وهو سلب الجزى واما انما يدان على دفع
 الايجاب الحكي بالاشتراك فاذ كان محمول او كان معلوم او بعض افراد
 لا يكون ثمة ثباتا على افراد فليكون الايجاب الحكي مرفقا بنا هو الفرق بين
 كل والاخرى واما الفرق بين الاثنين فهما ان ليس بعين فمعرفة السلب
 الحكي على البعض من معين فان عينين بعض افراد خارج عن عموم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

من الضرور و كذا هو جواب بحثنا و قد تلحق بواجب الاستعداد و لابد ان صدرت
مباشرة من العقل و ان كان كذا متبقة على جميع الجزئيات فاما ان كان كذا
فذلك ان احدى اقسام مفهوم ج و حقيقة و الاخر اصدق عليه ج من الازداد
فليس من ان مفهوم ج هو مفهوم ب و الا يكون ج و ب لاطلاق مترادفين
لان يكون مخرج المعنى بلغة اللفظ بل معناه ان كل اصدق عليه ج من الازداد
هو ب فاذ قلت ان كل ج اعتباري كذلك لب اعتباري ان مفهوم
حقيقة هو اصدق عليه من الازداد و ان لم يكن كذلك يكون الجواب اصدق عليه ب
من الازداد و لا مفهوم ك ان الموصوف كذلك فنقول اصدق عليه الموصوف هو عليه
اصدق عليه الجواب فلو كان الجواب اصدق عليه ب لكان الجواب يزور في البروت
الموصوف مزورة بروت الشيء الفلسفة حقيقة حقيقة ياق و ضرورية فلم يصدق ممكنة
اعلا فقد فتر ان معنى القضية هي اصدق عليه ج من الازداد فهو مفهوم ب و لا حقا
عليه ب لا يقال ان ذلك كذا ب فاما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب
او يزور فان كان ليس بزم و اذ كرم من ان الجواب يكون مفيدة و ان كان يزور
اشنع ان يقال ان هذا ما هو الاخر كما ان ان يكون الشيء نفس الشيء هو
لا بد بجا بانه ان فركه الجواب على الجواب فيكون ان كان لا شيء متبقة و ان
مخالص حساب ان يعود و يقول ان في الايجاب بل من في ان الجواب ليس بصدق
او ان ليس بصدق السالبة لان في ان كذا ب سائر المصداقات فالحق في الجواب

مقصور على الايراد الى رتبة تصديق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية
 كما اذا انحصر الاستدلال في الخارج فيصدق كل شكل مرجح بحسب
 الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة الى لا يصدق كل الوجود به كان شكلا
 فهو كيث لو وجد كان ربحا للصدق قولنا بعض الوجود كان شكلا فهو
 بحيث لو وجد كان ليس بربح والخلاف ان الحكم متساو في جميع الايراد الحقيقية
 والمقدرة فتصدق الكلية مساوية لان ان يكون ان يكون
 بينها خصوص من ربح والافاضل المصوبات الباقية كانت
 مفقود المرجحة الكلية الحكم ان توفى بغيره باقى المصوبات بالحقية بغيره
 فان الحكم المرجحة الجزئية على بعض المصوبات في المرجحة الكلية لا تكون متساوية
 ثم بحسب الكل مقبولة بينها بحسب البعض ومنها ان كلية الكلية ربح الاجاب
 على كل واحد واحد وان كلية الجزئية ربح الاجاب على بعض الوجودات الكلية الجزئية
 المرجحة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تقبض المصوبات الاخرى لا تقبض
 وقد تقدم الطرق بين اليقين والاعتقاف بين الجزئيتين فهو ان الجزئية
 الحقيقية مطلقا من الخارجية لان الاجاب على بعض الايراد الخارجية
 اجاب على بعض الايراد الحقيقية مطلقا بدون العكس وانما يكون هذا
 الكلية الخارجية امثال كلية الحقيقة لان يقبض ام من يقبض ام
 مطلقا ومن ان يبين الجزئيتين مساوية جزئية وذلك كما في الحقيقة

في الاستدلال

في القول بالقبول من السلب من كان جزوا من الموضوع كقولنا الا في العالم
 من المحمول كقولنا الى العالم او منها جميعا سميت القضية معدومة مرجحة كانت او
 وان لم يكن جزا الشئ منها سميت محصلة الكلية موجبة وبسبب الكلية كانت
 القضية المعدومة او محصلة لان حرف السلب ان كان يكون جزا الشئ
 من الموضوع او المحمول الا يكون فان كان جزوا من الموضوع كقولنا الا في العالم
 او من المحمول كقولنا الى العالم او منها جميعا كقولنا الا في العالم سميت القضية
 معدومة موجبة كانت او سالبة الا ان في المعدومة الموضوع وانما الثانية معدومة
 المحمول وانما الثالثة معدومة في الطرفين وانما سميت معدومة لان حرف السلب
 ليس من جزو الا انما وضعت في الاصل السلب الى انما جعل مع جزو كانت والله
 يثبت في شئ او بولت انما او يسلب منه او بولت انما فقد كان في موضوعه
 الاصل لا يرد وانما اورد في ان الثانية مثلا دون الثانية لانه قد علم من المثال
 الاصل الموضوع المعدول من المثال المثال في المحمول المعدول فقد علم مثال معدومة
 الطرفين بغيرها اما ان لم يكن حرف السلب جزا الشئ من الموضوع والمحمول
 القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب وليس كاتب
 ووجه التثبيت ان حرف السلب لا يكون جزوا من طرفيهما فلو اكد من الطرفين
 وجوده فيحصل ربحا يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة لان
 البسيط لا يفرده وحرف السلب والخلاف موجودا فيها الا انه ليس بجزا من

ان يكون موجودا وبقيت الالفاظ بها وقد انكشفت في الحق فترادوا
ولان الالفاظ لا يجمع الا على وجود كذا في خارج الموضوع او مفردة
كذا في الحقيقة المتضمنة لها فلا يلائم بيان الفرق ان يكتفى به كما يجب يستدعي
وجود الموضوع دون السلب لان الموضوع موجود في الخارج كلفظ او مفردا
في خارج اللفظ كجواب سوال في كنهنا وفيه ان فهمهم يتوهم انما يجب
يستدعي وجود الموضوع ان الالفاظ لا يوجد للموضوع في الخارج فلا يصدق عليه
الحقيقة المطلقة انكم فيها ليس مقصودا على الموضوعات الموجودة في الخارج
وان فهمهم ان الالفاظ لا يستدعي مطلق الوجود فالبقية تستدعي مطلق
الوجود لان الحكم عليه لا يمان في تصور الوجود وان كان الحكم بالسلب
فقد بين المزمع وان البقية في ذلك ما يجب بان كانا ليس الالفاظ
في خارجة والحقيقة لان مطلق القضية على سبقت الالفاظ الى الوجود
فكون الالفاظ يستدعي وجود الموضوع ان المزمع ان كانت في خارجة

فان قيل قد يقال ان الالفاظ لا يجمع الا على وجود كذا في خارج الموضوع او مفردة
كذا في الحقيقة المتضمنة لها فلا يلائم بيان الفرق ان يكتفى به كما يجب يستدعي
وجود الموضوع دون السلب لان الموضوع موجود في الخارج كلفظ او مفردا
في خارج اللفظ كجواب سوال في كنهنا وفيه ان فهمهم يتوهم انما يجب
يستدعي وجود الموضوع ان الالفاظ لا يوجد للموضوع في الخارج فلا يصدق عليه
الحقيقة المطلقة انكم فيها ليس مقصودا على الموضوعات الموجودة في الخارج
وان فهمهم ان الالفاظ لا يستدعي مطلق الوجود فالبقية تستدعي مطلق
الوجود لان الحكم عليه لا يمان في تصور الوجود وان كان الحكم بالسلب
فقد بين المزمع وان البقية في ذلك ما يجب بان كانا ليس الالفاظ
في خارجة والحقيقة لان مطلق القضية على سبقت الالفاظ الى الوجود
فكون الالفاظ يستدعي وجود الموضوع ان المزمع ان كانت في خارجة

ان يكون موضوعا موجودا في الخارج كلفظ او مفردة ان كانت حقيقة يجب ان
يكون موضوعا مفردا او مفردا في الخارج لان البقية لا تستدعي وجود الموضوع
فذلك التخصيص يظهر الفرق والاختلاف الاستدلال في ذلك ان الالفاظ لا يوجد
موجودا وانما الالفاظ موجودا للموضوعات المعطاة المزمع ان الالفاظ لا يوجد
مثلا وان كان في الوجودا فاسم البقية البقاء يثبت له الالفاظ او لا فليس عليه
فان قيل قد يقال ان الالفاظ لا يجمع الا على وجود كذا في خارج الموضوع او مفردة
كذا في الحقيقة المتضمنة لها فلا يلائم بيان الفرق ان يكتفى به كما يجب يستدعي
وجود الموضوع دون السلب لان الموضوع موجود في الخارج كلفظ او مفردا
في خارج اللفظ كجواب سوال في كنهنا وفيه ان فهمهم يتوهم انما يجب
يستدعي وجود الموضوع ان الالفاظ لا يوجد للموضوع في الخارج فلا يصدق عليه
الحقيقة المطلقة انكم فيها ليس مقصودا على الموضوعات الموجودة في الخارج
وان فهمهم ان الالفاظ لا يستدعي مطلق الوجود فالبقية تستدعي مطلق
الوجود لان الحكم عليه لا يمان في تصور الوجود وان كان الحكم بالسلب
فقد بين المزمع وان البقية في ذلك ما يجب بان كانا ليس الالفاظ
في خارجة والحقيقة لان مطلق القضية على سبقت الالفاظ الى الوجود
فكون الالفاظ يستدعي وجود الموضوع ان المزمع ان كانت في خارجة

في الالفاظ في الفرق المعنوي واللفظي فلو ان القضية انما تكون
ثابتة او ثابتة فان كانت ثابتة فالرابط بينهما انما يكون متقدما
على حرف السلب او متأخرا عنها فان تقدمت الرابطة لكونها زائدة هو
ليس يكتب كقولنا في موجبة لان من شأن الرابطة ان تربط ما بعدا بها
قبها فبذلك رابط السلب وربط السلب يجب وان تأخرت من حرف
السلب كقولنا زيد ليس هو يكتب كانت سالبة لان من شأن حرف
ان يرفع ما بعدا عما قبلها فبذلك رابط السلب الربط فيكون القضية سالبة و
ان كانت سالبة فالفرق انما يكون من وجهين احدهما بالنسبة بان يكون
لرابط السلب رابط الربط ثانيا بينهما بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ
بالايجاب كلفظ فيروا وبعضها بالسلب كلفظ فيروا قيل زيد غير كاتب او لا
كانت كانت موجبة واذا قيل زيد ليس كاتب كانت سالبة **قال**
البحث الرابع في القضايا الموجبة كالبقية المحمولات الى الموضوعات
من كيفية ايجابية كانت النسبة ايجابية كالفورية والدوام والضرورة
والادوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها
يسمى **اقول** البقية المحمول الى الموضوع سواء كانت بالايجاب او
بالسلب فبذلك من كيفية في نفس الامر كالفورية والدوام او غير ذلك ولم
كان كل نسبة فزمت اذا قيل في نفس الامر ان يكون متكيفة

الحقيقة

بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورية ومن جهة اخرى اما ان تكون
 مشكك في كيفية الوجود او لا واما ما اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة
 كانت الضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان
 كانت بالضرورة كانت اللا ضرورية هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان
 وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر هي مادة القضية واللفظ الدال
 عليها في القضية المفقولة او حكم العقل بان النسبة كيفية بكيفية كذا
 في القضية المفقولة من جهة القضية ومعنى مخالفة جهة مادة القضية
 كانت مادية لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر
 هي كيفية كذا او حكم العقل في ذلك لم يكن تلك الكيفية التي دل عليها
 اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم
 في القضية مطابقة لواقع مثله اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة
 دل اللا ضرورية على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر
 هي اللا ضرورية وليس كذلك في نفس الامر لا حرم كذبت القضية وتخصر
 الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع انما كانت
 النسبة اوسلية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل
 ووجود في اللفظ لا الموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها
 وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ لا النسبة

سبعة

كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها وجود ان تكون كيفية بكيفية ما
 اذا حصلت عند العقل اعتبر بها كيفية بين اثنين تلك الكيفية الثابتة
 في نفس الامر او غير ما اذا وجدت في اللفظ او روت عبارة تدل
 على تلك الكيفية المعبرة عند العقل اذا اللفظ لا يمكن ان يزا الصواب
 العقلي فكما ان الموضوع والمحمول والنسبة وجودت في نفس الامر
 وعند العقل وهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المفقولة وفي
 اللفظ صارت اجزاء للقضية المفقولة كذلك كيفية النسبة لها وجود
 في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فكيفية النسبة في نفس
 الامر هي مادة القضية والثابتة لها عند العقل هي جهة القضية المفقولة
 والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية المفقولة ولما كانت الصور
 العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يكون مطابقا للامور
 الثابتة في نفس الامر لم يطابقه الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئا
 هو انسان وحسنه من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة ان
 وجه يعبر عنه بالانسان وربما يحصل منه صورة فرس يعبر عنه بالفرس
 فلما شج وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق او غير مطابق
 ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفية
 نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر ووجود بالضرورة

وفي العقل وهي حكم العقل في اللفظ وحي اللفظ فان بقى الكيفية
 العقول والعبارة المقتضية كانت القضية صادقة والاكاذيب
 لا محالة **قال** والقضايا الموجبة جرت العادة بانبحث عنها
 وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجابية
 فقط او سلبية فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركبت من ايجاب
 وسلب معا اما البسيطة فست الاول بالضرورة المطلقة وهي التي حكم
 فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع
 موجودة لقول بالضرورة ان كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء
 من الانسان كجوانبة الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام
 ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ليسا
 ايجابيا وسلبيا امرالاشقة المشروطة العامة هي التي حكم فيها
 بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع
 كقولنا بالضرورة ان كل كائنة تصاحب مادام كائنا وبالضرورة
 لا شيء من الكائنة يصاحب مادام كائنا الرابعة الشرعية العامة
 هي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف
 الموضوع وشانها ايجابيا وسلبيا امرالخاسمة المطلقة العامة وهي
 التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه باللفظ كقولنا باللفظ

انعام كل انسان تنفسه بالاعلاق العلم لا شيء من الانسان تنفسه بالاسنة
 الملكة العامة وهي التي حكم فيها بالضرورة المطلقة عن الجانب الخالف
 الحكم كقولنا بالامتنان العام كل امرامارة بالامتنان العام لا شيء من الامار
 ببارد **قال** القضية البسيطة او مركبة لا شأن لهما ان شئت على ممكن تحتلف
 بالايجاب والسلب مركبة والافسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها
 اي معناها ايجابيا في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه
 ليس الايجاب الحيواني لانسان هو ايجاب فقط كقولنا لا شيء من الانسان
 كجوانبة بالضرورة فان حقيقة ليست الا سلب الجزية من الانسان والقضية
 المركبة هي التي حقيقتها تكون متممة من الايجاب السلب كقولنا كل انسان
 كاتب بالفعل لا انما فان معناه ايجاب اكلنا بالانسان وسلبه عنه
 بالفعل وانما كان حقيقتها ان معناه لا ولم يقل لفظا لا انما يكون قضية
 مركبة ولا تركبة في اللفظ من الايجاب السلب كقولنا كل انسان كاتب
 بالامتنان الذي امرامارة وان لم يكن في اللفظ تركيب الا ان معناه ان ايجاب
 لانسان ليس بغير امرامارة وهو ممكن عام سالب وان سلب اكلنا به عنه
 ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والحق مركبة ان
 لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف اذا قيدت القضية بالادام او بالضرورة
 فان التركيب في القضية يجب اللفظ ايضا ثم ان القضية البسيطة

والركبة غير المحسوسة في عمود الالان التي جرت العادة بالبحث عنها
 عن احاطتها من التناقض وبالعكس الذي هو غير المتعدي عن منها البقاء
 ومنها الركبات اما البقاء فست الاول في الضرورية المطلقة حيث ان
 كل شيء بالضرورة ثبوت المحل الموضوع بالضرورة سلبية ما دام ذات
 الموضوع موجودا بالحق في كل شيء بالضرورة في ضرورة وجودية تفرق
 كل انسان وجودا بالضرورة فان الكمية بالضرورة ثبوت الحيوان كانت
 في جميع اوقات وجوده وانما التي حكم فيها بالضرورة السلب بالضرورة سلبية
 كقولنا لا شيء من الانسان يخرج بالضرورة كانه حكم فيها بالضرورة سلب الجوز
 عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سلب الضرورية كاشفها على
 الضرورية المطلقة لعدم ثبوت الضرورية فيها لوسط اوقات الثانية
 الدائمة المطلقة حيث ان كل شيء بالضرورة ثبوت المحل الموضوع او وجوده
 سلبية ما دام ذات الموضوع موجودا ووجه سببها الدائمة المطلقة
 على قياس الضرورية المطلقة وسببها انما بالامر من قولنا ان الانسان
 حيوان فقد حكمنا فيها بامام ثبوت الحيوانية لان ما دام لنا وجوده
 وسلبا ما لم يغير من قولنا وانما لا شيء من الانسان يخرج فان حكم فيها
 بامام سلب الجوزية عن الانسان ما دام ذاته موجودة والنسبة بينهما
 بين الضرورية ان الضرورية اخضع منها مطلقا لان مذهب الضرورية

اشنع انفق كالتسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع
 الازمنة والافات ومن كانت النسبة متممة الانفكاك عن الموضوع
 كانت تحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس من كانت النسبة
 تحققة في جميع اوقات اشنع انفكاكها عن الموضوع لحوار امكان
 انفكاكها عن الموضوع وعدم وجوده لان الكون لا يجب ان يكون واقعا
 الثانية الشرطية العامة حيث ان كل شيء بالضرورة ثبوت المحل
 الموضوع او سلبه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف
 الموضوع اي يكون لوصف الموضوع دفعة تحققت الضرورية مثال الهوية
 قولنا كل كلب يتحرك الاصاب بالضرورة ما دام كلبا فان تحرك الاصاب
 ليس بالضرورة ثبوت لذات الكلب عني افراد الانسان مطلقا
 بل بالضرورة ثبوت انما هي بشرط انصافا بوصف الكلبية وشال ان
 قولنا بالضرورة لا شيء من الكلب ليس الاصاب ما دام كلبا فان
 سلب كلب الاصاب عن ذات الكلب ليس بالضرورة الا بشرط انصافا
 بوصف الكلبية وسبب سببها بالضرورة فلا شتا لها على شرط
 الوصف وانما بالعامة فلا لها من الشرطية الخامسة وستعرفها
 في المركبات ودرهاية الشرطية العامة على القضية التي حكم فيها بالضرورة
 الثبوت بالضرورة السلب جميع اوقات ثبوت الوصف انم من ان يكونا

لوصف مدخله تحقق الضرورة أم لا والفرق بين المعنيين انما اذا
قلت كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فاما ما كتبا والارواح المعنى الاول
صدق كالتبيين وان اردوا المعنى الثاني كالتبيين لان حركة الاصابع
ليست ضرورية لثبوت الذات الثابتة في شئ من الاوقات فان
الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لثبات الذات الثابتة في
زمان اصغر فالتكليف المشروط بها في الشرط العامة بالمعنى الاول
اعلم من الضرورية والدائمة من وجه لا يكتمل قد تمت لثبات الموضوع
قد يكون عين وصف وقد يكون غيره فاما اتحادها كانت المادة
مادة الضرورة صدقت الفعالية بالثبوت كقولنا ان الحيوان
بالضرورة او دامت او ادام السام والناظر في الحائضات المادة
مادة الضرورة ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت
الضرورية والدائمة دون المشروط كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
او دامت لا بالضرورة مادام كاتب فان وصف الكتابة لا دخل في ضرورية
ثبوت الحيوان لثبات الصانع ان لم يكن المادة مادة الضرورة
الذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة لثبات الوصف في
الشرط دون الضرورية والدائمة كالمثال المذكور فان كوكب
الاصابع ليس ضروري ولا دامت لثبات الصانع لثباته

المشروط

المشروط بالمعنى الثاني في العلم من الضرورية مطلقا لا متى ثبت الضرورة
في جميع اوقات الذات ثبت في جميع اوقات الوصف بدون العكس
ومن الدائمة من وجه لتصادقها بمادة الضرورة المطلقة وصدق
الدائمة بدونها حيث يكون الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون
الضرورة في جميع اوقات الوصف ولا يدوم في جميع اوقات الذات
الرابعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع
او سلب عنه مادام ذات الموضوع متصف بالاعتناء ومثابها بالاعتناء سلبا
بامر في المشروط العامة من قولنا دامت كل متحرك الاصابع مادام كاتب
ودامت لثباته من الصانع لكن الاصابع مادام كاتب وانما سميت
عرفية لان العرف انما يفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت حتى
اذا قيل شئ من السام يستيقظ يفهم من العرف ان السام يستيقظ
عن السام مادام انما قلنا اخذ هذا المعنى من العرف ليستلزم وحات
لانها اعلم من العرفية الخاصة التي بينت من المركبات وهي اعلم مطلقا
الشرط العامة فانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق
الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لانه
متى صدقت الضرورة لادوامه في جميع اوقات الذات صدق
الدوام في جميع اوقات الوصف ولا يعكس الخامسة المطلقة

العامة وهي التي حكم فيها بنسبة المحمول للموضوع الواسع عند بالفعل
الاجاب بقولنا كل انسان متفلسف لا خلاف العام وانما كان السلب مطلقا
لاشئ من الانسان فتسقط المطلق العام وانما كانت مطلقة لان
القيضية اذا اطلقت ولم تقيد بقييد من دوام او ضرورة او لا دوام
او لا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة فلما كان في المعنى مفهوم القضية
المطلقة تسمى بها وانما كانت عامة لانها اعز من الوجودية اللاحقة
واللا ضرورية كما ينبغي في العلم من القضايا الاربع المتقدمة لانه
مضى صدق ضرورة او دوام كسب الذات بحسب الوصف يكون
النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورة بها او واهبها لانه
الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجواب
المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الاصل
سلب ضرورة السلب لان الجواب المخالف للايجاب هو السلب وان
كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهوم سلب ضرورة الاجاب لانه
هو الجواب المخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان
معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلنا لا شئ
من الحار بارد بالامكان العام فمعناه ان اجاب البرودة للحار
ليس بضروري وانما سميت ممكنة لاحتمالها على معنى الامكان

عامة لانها اعز من الممكنة الخاصة وهي اعز من المطلقة العامة لانه متى صدق
الاجاب بالفعل فلا اقل من ان لا يكون السلب ضروري او سلب ضرورة
السلب كما كان الاجاب متى صدق الاجاب بالفعل صدق الاجاب
بالامكان ولا يعكس لانه ان يكون الاجاب ممكن ولا يكون واقعيا اصلا
وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن الاجاب ضروريا او سلب ضرورة
الاجاب هو امكان السلب متى صدق السلب ممكن دون العكس
لانه ان يكون السلب ممكنا غير واقع هو اعز من القضية الباقية لان
المطلقة العامة اعز منها مطلقا والاعم اعز من اقل والركب ينفع
الاولى الشرطية الخاصة وهي الشرطية العامة مع قيد اللازم بحسب
الذات وهي الممكنة موجبة لقولنا بالضرورة كل ما يتحرك الاصلح
دواما كجبالا وانما فسر كنهها من موجبة بشرطية عامة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة لقولنا بالضرورة لا شئ من الكائنات لكن الاصلح
دواما كجبالا وانما فسر كنهها من سالبة بشرطية عامة وموجبة مطلقة
عامة **فصل** من الركبات الشرطية الخاصة وهي الشرطية العامة مع قيد
اللازم بحسب الذات وانما قيد اللازم بحسب الذات لان الشرطية العامة
هي الضرورية بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام بحسب الدوام
بحسب الوصف يمنع ان يقيد باللازم بحسب الوصف لان قيد
تقييد الصحيح غير من ان يقيد باللازم بحسب الذات حتى يكون النسبة

فيها ضرورة لثبوتها في جميع اوقات وصف الموضوع لا دائمة في بعض
 اوقات ذات الموضوع وهذه هي الشرطية الثانية التي كانت موجبة
 كقولنا بالضرورة ان كل ما كتب في الاصابع ادام كتابا لا داما فتركيها من
 موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما الشرطية الثالثة التي كانت
 في الجزء الاول من القضية والبالغة المطلقة العامة اي قولنا لا شيء
 من الكتابات يتحرك بالاصابع بالفعل في مفهوم اللادوام لان ايجاب
 المحمول للموضوع اذا لم يكن وانما كان معناه ان الايجاب ليس متحققا في
 جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب في جميع الاوقات فيتحقق السلب
 في الجملة ويصح السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا
 بالضرورة لا شيء من الكتابات يسكن الاصابع ادام كتابا لا داما فتركيها من
 مشروطة عامة سالبة وفي الجزء الاول موجبة مطلقة عامة
 اي قولنا كل ما كتب في الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السالبة
 لم يكن داما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات
 فيتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب المطلق العام فان قلت حقيقة
 القضية المركبة متممة من الايجاب والسلب فكيف تكون موجبة او سالبة
 فنقول لا اعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها في كتاب الجزء الاول وسلب
 اصطلاحا فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كانت
 سالبة فسالبة والجزء الثاني موافق له اكم وتختلف لانه كيف و

ح

النسبة بينها وبين القضية البسيطة بالبينها وبين الدائمين فثبت
 كونه لانه مقيدة بالادوام بحسب الذات وهي ما بين الدوام والذات
 وذلك في الضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات اخذ
 من الدوام بحسب الذات وتقيض الاخر ما بين العين الاخص بانية
 كلية وفيه اخذ من الشرطية العامة مطلقا لانها الشرطية العامة
 المقيدة بالادوام والمقيدة اخذ من المطلق وكذا من القضية الثالث
 الباقية لانها اخذ من الشرطية العامة **قال** الثانية العرفية الثالثة
 وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وفيه اثبات
 موجبة فتركيها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
 سالبة فتركيها من سالبة عرفية عامة موجبة مطلقة عامة وشالها
 ايجابا وسلبا **وامر** العرفية الخامسة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام
 بحسب الذات وفيه اثبات موجبة كما من قولنا كل ما كتب يتحرك بالاصابع
 ادام كتابا لا داما فتركيها من موجبة عرفية عامة وفي الجزء الاول
 مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كل تقدم من قولنا
 لا شيء من الكتابات يسكن الاصابع ادام كتابا لا داما فتركيها من
 سالبة عرفية عامة وفي الجزء الاول موجبة مطلقة عامة وفي مفهوم
 اللادوام وهي اخذ من الشرطية الخامسة لانها كانت صدقت في الضرورية

كحسب الوصف انما صدق الدوام بحسب الوصف لا انما من غير حكمة
جارية لا انما من علة مطلق العلم من المشروطة العامة من وجه تصادقها
في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بوجه تصادقها
الضرورة الذاتية وصدقها بوجه المشروطة العامة اذا كان الدوام
بحسب الوصف في غير ضرورة وخصص في العرفية العامة لان المقيد اخص
من المطلق وكذا من الباقيتين لانها اعم من العرفية العامة توافرها
وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصة يجب ان يكون وصفها عاماً
لذات الموضوع فان لم يكن دائماً وصف المحمول دائم بدوام وصف
الموضوع كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع وقد كان لا دائماً
بحسب الذات هذا خلف **قال** الناشئة الوجوبية اللازمومية وهي المطلقة
العامة مع قيد اللازمومية ضرورة بحسب الذات وهي الخاتمة موجبة
كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فخر كيهما من موجبة مطلق
عامة وسالبة ممكنة عامة والخاتمة سالبة كقولنا لا شئ من الاشياء
يضاحك بالفعل لا بالضرورة فخر كيهما من سالبة مطلق عامة وموجبة ممكنة
عامة **قال** الوجوبية اللازمومية هي المطلقة العامة مع قيد اللازمومية
بحسب الذات والمقيد اللازمومية بحسب الذات وان امكن تقييد المطلقة
العامة باللازمومية بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا بهذا التركيب ولم يسموا

الحكمة بهيئة الخاتمة موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
فخر كيهما من موجبة مطلق عامة وسالبة ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة
العامة فيجب الجزاء الاول وانما سالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شئ
من الاشياء يضاحك بالفعل لا بالامكان العام فهي مع اللازمومية لان الاشياء
اذا لم يكن مزمور لا كان هناك سلب ضرورة الاشياء بسلب ضرورة الاشياء
ممكن تمام سالب الخاتمة سالبة كقولنا لا شئ من الاشياء يضاحك بالفعل
لا بالضرورة فخر كيهما من سالبة مطلق عامة وهي الجزاء الاول موجبة ممكنة عامة
وهي مع اللازمومية فان السلب لم يكن مزمور لا كان هناك سلب
ضرورة السلب هو الممكن العام الموجب وهي اعم مطلق من الخاصتين لانه
مقي صدق الضرورة او الدوام بحسب الوصف لا انما صدق فعلية النسبة
لا بالضرورة من غير قيد مساوية الضرورة لتقييد اللازمومية بحسب الذات
والعلم من الدائمة من وجه تصادقها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة
وصدق الدائمة بوجه تصادقها في مادة الضرورة وبالحكمة لضرورة اللازمومية
وكذا من المشروطة العامة والعرفية العامة تصادقها في مادة المشروطة
الخاصة وصدقها بوجه تصادقها في مادة الضرورة وصدقها بوجه تصادقها في مادة
الدوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة لمقتضى المقيد ومن
الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة **قال** الرابطة الوجوبية

اللاذائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللاذائمة والذات وسببها
 كانت موجبة اسمها في قسمها من المطلقين عامتين احداهما موجبة
 والاخرى سالبة ومثاله انما الجبال سلبية **قوله** الوجودية اللاذائمة
 وهي المطلقة العامة مع قيد الوجودية **قوله** الذات وهي سالبة
 موجبة اسمها في قسمها من المطلقين عامتين احداهما موجبة والاخرى
 سالبة لان الجزاء الاو مطلق عامة والجزء الثاني هو اللاذائمة او **قوله**
 عرفت ان مفهومه مطلق عامة ومثاله انما الجبال سلبية **قوله**
 على ان هذا حكم بالفعل لا وانما لا شيء من الالاف ايضا كذا بالفعل
 لا لانها هي اخص من الوجودية اللاذائمة لانه متى صدقت مطلقة
 صدقت مطلقة وممكن بخلاف العكس وانهم من الخاصتين لانه متى تحقق
 الضرورة او اللاذائمة بحسب الوصف لا لانها تحقق فعالية النسبة لا
 من غير كسرها من مائة الى اعمتين على امر غير مرة وانهم من العامتين من
 وجه تشابهها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها مادة
 الضرورة وبالعكس حيث لا وادام بحسب الوصف واطمن من المطلق
 والممكن العامتين **قوله** انما تلك **قوله** الخامسة الوقتية وهي التي حكم
 فيها بغيره وثبوت المحل الموضوع سلبية **قوله** في وقت معين من اوقات
 وجوده الموضوع مع قيد اللاذائمة وانما حسب الذات وهي سالبة موجبة

سنة

كقولنا بالضرورة لكل قمر نخسف وقت جيلولة الارض بينه وبين الشمس
 لا لانها في قسمها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة والذات
 سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر نخسف وقت التربع لا لانها
 في قسمها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة **قوله** الوقتية
 هي التي حكم فيها بغيره وثبوت المحل الموضوع او بغيره سلبية في
 وقت معين من اوقات وجوده الموضوع مع قيد اللاذائمة وانما حسب الذات
 سالبة موجبة كقولنا بالضرورة لكل قمر نخسف وقت جيلولة الارض بينه
 وبين الشمس لا لانها في قسمها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزاء الاول
 اي قولنا لكل قمر نخسف وقت الجيلولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم
 اللاذائمة اعني قولنا لاشي من القمر نخسف بالاطلاق العام وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر نخسف وقت التربع لا لانها
 في قسمها من سالبة وقتية مطلقة وهي الجزاء الاول اي قولنا لاشي من
 القمر نخسف وقت التربع من موجبة مطلقة عامة وهي كل قمر نخسف
 بالاطلاق العام وهي اخص من الوجوديتين مطلقا لانه اذا صدق
 الضرورة بحسب الوقت لا لانها صدق الاطلاق لا لانها لا بالضرورة
 ولا بالعكس وانهم من الخاصتين من وجه لانه اذا صدق الضرورة
 بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا للذات الموضوع في شيء من

الذات

صدق القضاة الشك كقولنا بالضرورة كل شخص مكلما وانه متخفا
لادانها وبالسوية لادانها فان الاختلاف لما كان ضروريا بالذات
الموضوع في بعض الاوقات والافلام ضروري للاختلاف فكان الافلام
ضروري بالذات في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا بالذات
الموضوع في وقت صدق الخاصان والصدق الوقتية كقولنا
بالضرورة كل كاتب يحرك الاصابع مادام كاتبه لادانها فان الكتابة
للم يكن ضروريا للذات في شئ من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع
الضروري بحسبها ضروريا للذات في وقت ما لا يصدق الوقتية
واذا لم يصدق الضرورة بحسب الوصف لادانها وصدق بحسب
الوصف لم يصدق الخاصان والصدق الوقتية كقوله الشاك المذكور
هذا اذا فرض المشروطة بالضرورة بشرط الوصف لادانها فبالضرورة
مادام الوصف يكون المشروطة الخاصة اخص من الوقتية مطلقا لا يمتنع
تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف
بعض اوقات الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير
عكس الوقتية مساوية للذاتية واعم من العامة من غير
في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها مادة الضرورة وتكسر
حيث لادانها بحسب الوصف اخص من المطلق العامة والخاصة العامة

قول استة المنتشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة لكل انسان
متنفس في وقت ما لادانها فتركيها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة
مطلقة عامة والخاصة سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان
متنفس في وقت ما لادانها فتركيها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة
مطلقة عامة **قول** المنتشرة في التي حكم فيها بالضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع
لادانها بحسب الذات وليس اولا لعدم التعيين ان يوفق عدم التعيين
قيد اجنبيا بل ان لا يقيد بالتعيين ويرسل مطلقا فان كانت موجبة
كقولنا بالضرورة لكل انسان متنفس في وقت ما لادانها كان تركيها من
موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة لكل انسان متنفس في وقت
ما وسالبة مطلقة عامة اي قولنا لاشئ من الانسان يتنفس بالفعل
الذي هو مفهوم الادوام والخاصة سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ
من الانسان يتنفس في وقت ما لادانها فتركيها من سالبة منتشرة
مطلقة وهي الجزء الاول موجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام
وهي اعم من الوقتية لانه اذا صدق الضرورة في وقت معين لادانها

صدق الضرورة في ذلك لا لا واما بدون العكس ونسبها مع القضايا
 الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق واعلم ان الوقتية المطلقة
 والمنتشرة المطلقة اللتين هما غير الوقتية والمنتشرة تقيضان
 بسيطتان غير معدودتين في السبيل الحكم في احدهما بالضرورة في وقت
 معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما فلا لا كسيرة وقتية لا اعتبار
 تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام واللازمة
 والاخرى منتشرة لانها لا تتعين وقت الحكم فيها اصل الحكم فيها كطرفة
 يكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة بالادوام
 اللازمة ولهذا اذا قيدت باحد هاتين حذف الاطلاق من اسمها فكانت
 وقتية ومنتشرة لا مطلقتين وربما تسع في مطلق وقتية ومطلقة
 منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة
 الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة
 المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين ففرق
 بينها العموم والخصوص وهو واضح لا يستر في **قال** السابعة المكنة
 الخاصة وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجوه
 والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا لا يمكن ان الخاص كل
 الانسان كانه سبالة كقولنا لا يمكن ان الخاص لا شيء من الانسان

سبالة

بكتابة فتركيبها من مكنيتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سبالة
 والاضابطه فيها ان الادوام اشارة الى المطلقة خاصة واللازمة
 الى مكنة عامة هي التي الكيفية من انفي الكمية للقياسية القيدة بها **قال**
 المكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسبالة الضرورة المطلقة عن جانبي الوجوه
 والسبالة اذا قلنا ان الحكم كانه لا يمكن ان الخاص ولا شيء من الانسان
 بكتابة لا يمكن ان الخاص كانه معناه ان لا يجب ان يكتبه الطالب ان يكتبها
 عند الضرورة بل يمكن سبالة ضرورة الايجاب لا يمكن ان عام سبالة
 وسبالة ضرورة السبالة لا يمكن ان عام موجب في المكنة الخاصة سواء كانت
 موجبة او سبالة يكون تركيبها من مكنيتين عامتين احدهما موجبة
 والاخرى سبالة فلا فرق بين موجبتها وسبالتها في المعنى لان المعنى
 المكنة الخاصة برفع الضرورة عن الطرفين سواء كانت موجبة او
 سبالة بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة و
 ان عبرت بعبارة سبالية كانت سبالية هي اعم من سائر المركبات
 لان في كل منها ايجاب وسلب ولا قل فيها من ان يكونا مكنيتين
 بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب السلب ان يكون
 احدهما بالفعل او بالضرورة او بالادوام وسبالة للضرورة المطلقة
 واعم من الدائمة والعائتين والمطلقة العامة من وجوبها

في مادة الوجودية اللاطورية وصدق الممكنة القائمة بدونها حيث كان
خروج الممكن من القوة الى الفعل والعكس مادة الضرورية وادخل من
الممكنة العامة فقد ظهر ما ذكرنا ان الممكنة العامة علم النفس البسيط
والممكنة الخاصة علم من المركبات والضرورية ادخل الباطن والشرعية
الخاصة اخص المركبات على وجهه فظهر اليها ان اللازم ادم مشاركة الى
مطلقة خاصة واللازم ورة الى ممكنة عامة على الحقيقة في الكيفية الحقيقية
المعينة بها حتى كانت موجبة كانت سلبيتين وان كانت سلبيتين
موجبتين وموجبتين لم تكن اكم فاما كانت موجبتين وان كانت
جزئيتين هذا هو الضابط في معرفة تركيب النفس بالمركبة وانما قال اللازم
اشارة الى المطلقة خاصة ولم يقل اللازم معنا والمطلقة العامة لان
المعنى اذا التقي براد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللازم والمطابق
المطلقة العامة فان اللازم الايجابي مثل مفهوم الصحيح رطب وادوم الايجابي
والعلاق السلب ليس هو نفس رطب وادوم الايجاب بل لازمه فهو معناه
اللازم اي واما اللازم ورة فتعناه العبرج الامكان العام لان اللازم
الايجاب مثل هو سلب ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب فاما
كان الله القسيتين عين معنى احدى العبارتين والاخرى ليست
بمعنى الاخرى بل منزهة لهما استعمل عبارة الاشارة لتكون مشتركة

بينهما **الفصل الثاني** في اقسام الشرطية الجزاء الاول منها مستقيما
والثانية تاليا وجب المتصلة او منفصلة اما المتصلة فكاللزومية
التي يكون فيها صدق التلبي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما بوجوب
ذلك للعلة والتعلق واما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بخلاف
الاتفاق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان نالفا فالحمار
ناهي واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتلبي من
جزئيات الصدق والكذب مع القول اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا واما ناعمة اجمع وهي التي يحكم فيها بالتلبي بين الجزئين على
الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة او ما نعتا
وهي التي يحكم فيها بالتلبي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان
يكون زيد في الجوار ولا يفرق **فصل** لما وقع الفراغ من الحديث واقفا بها
شريع في اقسام الشرطيات وقد بينت ان الشرطية ما يتركب من
قيستين وهي المتصلة ان اوجبت او سلبت حصول احداهما عند الآخر
او منفصلة ان اوجبت او سلبت الفصل احد جانبا عن الاخرى والقيستين
الاولى من جزئ الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدمات
لتقدمها في الذكر والقيستين الثانية تسمى تاليا كقولنا اما ان
المتصلة باللزومية واما اتفاقية باللزومية في التي يحكم بصدق

التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والمواد
 بالعلاقة من حيث سببها لا على الترتيب كما لو كانت العلاقة بال
 العلية فإن يكون المقدم على التالي كقولنا الحفلات الشمس طلعت فلما
 موجودا ومعلوم لا كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طلعت او
 يكونان معكولة على واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم ممتلئ
 فان وجود النهار وانما امة العالم معلولان للوجود الشمس والاشعاع
 فان يكونا متساويين كقولنا ان كان زيدا باعرا وكان عمر وابنه يدا
 التعريف لا يمتنع والضرورة المتعاقبة لعدم اعتبار صدق التالي على
 تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما فلا لا على ان يمتنع الضرورية ما حكم فيها
 بصدق قضيت على تقدير قضيت اخرى لعلاقة بينهما موجه لذلك فهو
 تساؤل للضرورة المتعاقبة لان الحكم للعلاقة ان طابق الواقع كان
 الحكم متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما عدم الحكم
 في الواقع والنبوة من غير علاقة واما الاتفاقية فيمكن ان يكون كذلك
 اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا لعلاقة موجهة لذلك
 بل بخلاف توافق الجزئين كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالإنسان
 ناطق فانه لا علاقة بيننا حقيقة الحار وتا طيقه الانسان في الجز
 العقل تحقق كقولهما دون الآخر وليس فيها الاتوافق الطرفين

على الصدق ولو فاجبه ان يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق
 المقدم للعلاقة بل بخلاف صدقهما كانا اولي تساؤل للاتفاقية المتعاقبة
 فان الحكم فيها بصدق التالي للعلاقة من غير مطابق الواقع بان يصدق
 التالي ولا يوجد للعلاقة من غير مطابق الواقع بان لا يصدق التالي
 على تقدير صدق المقدم او يصدق ولو بعد الصدق وقد يمتنع في الاتفاقية بصدق
 التالي من يمتنع انهما التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة
 بل بخلاف صدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها سادسا او كاديا او كاسي
 بهذا المعنى اتفاقية عامرة وبالعن الاول اتفاقية خاصة للعلوم والخصوص
 بينهما من معنى صدق المقدم والتالي فصدق التالي ولا ينكسر ما
 المنفصل فقد عرفت انهما على شدة اقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها
 بالتساوي بين جزئيهما صدقا وكذا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا او مائة الجمع وبه التي يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما صدقا
 فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او جوا مائة الحق وبه التي
 يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما كذا فقط كقولنا ان يكون زيد في البحر
 واما ان لا يعرف واما سميت الاولى حقيقية لان التساوي بين جزئيهما
 اشد من التساوي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق والكذب معا
 فيه احق باسم المنفصل من حقيقة الانفصال الثانية مائة الجمع

لا يشك ان كل منع للجمع بين خبريها وانما لثبته مانعة المخلو لان الواقع
 ليس بخلو عن احد خبريها واما بقية مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم
 فيها بالتساوي في الصدق او في الكذب مطلقا وهذا المنع كونه ان الممنوع
 المتعينين الاوليين والحققتية اليه وبعض الافاضل منها بحث في حقه
 وهو ان المراد بالمانعات في الجمع ان لا يصح قائله ذات واحدة لا لثبته
 لا لاحتقانه في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين
 الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء كجاء في الوجود
 لكن الشيء نفس منع الجمع بينهما قال في حقه في هذا الظاهر فيلزم من
 ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والمطلوب فان جزء الشيء من لوازمه
 وقد جعلوا له الامتناع جميع بين اللازم والمطلوب ولا يمنع خلو ورجاء
 من الشيء ان يقع عليه الجواب عنه هذا لا اعتراض وهو ليس بالنظر فيها
 ارادوه من عبارة القوم فحاشم ان يعنى بالمانعات في الجمع عدم
 الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من اقسام المنفصلة والافصال
 لم يعتبره الاولين القيسيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القيسيتين فهو
 كان المراد عدم الاجتماع في الصدق فكان بين كل القيسيتين منع الجمع
 استحال ان تصدق قيسيت على اصدق عملية قيسية اخرى ولا يكون
 بين القيسيتين منع الخلو الصلوة ضرورة كذا بها على شئ من الاشياء

واقعة مفروضة من المفردات بل ليس مرادهم بالمانعات في الجمع الا عدم الاجتماع
 في الوجود واما الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس من منهي
 الواحد والكثير بل من هذا الواحد وهذا الكثير فان القضية القاطنة اما ان
 يكون هذا الواحد او لا يكون هذا الكثير المانعة للجمع لا تمنع اجتماع خبريها على
 انصدق فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وظن انه
 وكما لو منع من هذا الثلاثة المانعة به وبهي التي تكون التساوي فيها لانه
 الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التساوي فيها
 بخلاف الاتفاق فتكون للاسود والاكاتب ان يكون هذا الاسود او كذا حقيقة
 او كذا اسود او كذا تبا لانه الجمع او اسود او كذا تبا مانعة المخلو ككل واحد
 من المنفصلات الثلث المانعة او اتفاقية كان المنفصلة اما الزمنية
 او اتفاقية فحسب العادة والاتفاق الى المنفصلة بحسب اللزوم والاتفاق
 الى المنفصلات اما العنادية فهي التي يكون اكتمل فيها بالتساوي لذات الجزئين
 اي حكم فيها بان مفهوم واحد بها متساو للاخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين
 الزوج والفرد الشجر والحجر وكون زيد في الحجر ولا ان يعرف واما الاتفاقية
 فهي التي يكمل فيها بالعناد لذات الجزئين بل بخلاف الاتفاق اي بخلاف ان يتفق
 في الواقع ان يكون بينهما مناسبات وان لم يحصل مفهوم واحد بها ان يكون
 مناسبات للاخر كقولنا للاسود والاكاتب ان يكون هذا اسود او كذا تبا

كانت حقيقة قائمة لا منافات بين مفهوم الاسود والحيات ولكن
 اتفق تحقق السواد واستعداد الكتابة فلا يصح ان لا اتفاق الكتابة
 ولا يكذب بالوجود والسواد ولو قلنا ان يكون هذا اسودا وكتابة
 مانعة الجمع لانها لا بعد فان ولكن كذب لان لاتفاق الاسود والكتابة
 معانها الواقع ولو قلنا ان يكون هذا اسودا ولا كتابة كانت مانعة الحكم
 لانها لا يكذب بالوجود ولكن يصح ان تحقق السواد والكتابة بحسب الواقع
 وسالبة كل واحدة من هذه القلت بالان كان به الترتيب فيها
 حكم به موجبها تنافس البتة للزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد
 تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية قد عرفت
 ثمانية قضايا متصلة بالزومية والاتفاقية ومنفصلة ثلث منها
 عناديات ثلاث منها اتفاقيات هي كلها موجبات لان تعاديلها
 المذكورة لا ينطبق الا على الموجبات فلا من تعريف هو البها فالبية
 كل منها هو التي يرفع فيها ما حكم به موجبها فاما كانت الموجبة الزومية
 ما حكم فيها بلزوم التالى للمقدم كانت سالبة للزومية وسالبة للزوم
 اى ما حكم فيها بسلب الزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب لان التالى حكم فيها
 بلزوم السلب موجب لزومية لاسالبه مثلا اذا قلنا ليس البتة الا لا
 الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب الزوم

وجود الليل طالوع الشمس واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالليل
 موجود كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل طالوع الشمس
 واما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالى للمقدم
 في الصدق كانت سالبة الاتفاقية سالبة الاتفاق اى ما حكم فيها
 بسلب موافقة التالى للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية
 موجبة فاذا قلنا ليس في كمال الانسان ناطقا فالحيوان ناطق كانت
 سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناطقة الحقيقة الحيوانية
 الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فالليل ناطق كانت
 كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناطقة الحقيقة الحيوانية
 الانسان وعلى هذا يكون السالبة العنادية سالبة العناد وهي الحكم
 فيها برفع العناد واما رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب
 وهي السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي
 الصدق وهي مانعة الجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي
 مانعة المحلول ما حكم فيها بعناد السلب سالبة الاتفاقية ما حكم فيها
 بسلب اتفاق المانعات فيها على احد الاختيار لا ما حكم فيها باتفاق
 السلب **قال** والمتصلة الموجبة تصدق عن حادتين وعن كاذبتين
 وعن مجهول الصدق والكذب عن مقدم كاذب تالى صادق وكون

عنك شيئا يستلزم الصادق الكاذب فكذب عن جزئين كاذبين وعن
 مقدم كاذب بالصادق وبالعكس عن صادقين هذا اذا كانت لزومية
 ولما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين حال **قال** صدق الشرطي
 وكذبها انما هو بطلان الحكم بالانفصال لا انفصال النفس الامر وعدهما
 للصدق جزئيا وكذبها فان طابق الحكم فيها لنفس الامر في صادق
 والا فبني كاذبة كيف كان جزاء ثم اذا نسبنا جزئيا الى نفس المتوصل
 اربعة اقسام لانها اما ان يكون صادقين او كاذبين او يكونان المقدم
 صادقا والتالي كاذبا او بالعكس فليس من ان كلاما الشرطيات من
 اتى هذه الاقسام تركب المتصلة الموجبة الصادقة تركب عن صادق
 كقولنا النكان زيد **ان** فهو صادق وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد
 جريا فهو صادق وعن مجهولين الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد كيت
 فهو مجهول كيد وعنه مقدم كاذب حال صادق كقولنا ان كان زيد كذا
 كان جونا دون عكس اي لا تركب من مقدم صادق وتال كاذب شيئا
 ان يستلزم الصادق الكاذب والا لزم كذب الصادق وصديق الكاذب
 الكاذب الصادق فان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كاذب
 الملزوم واما صدق الكاذب فان الملزوم فيها صادق وصديق الملزوم
 مستلزم لصدق اللازم لا يقال في اصح تركيب المتصلة من مقدم كاذب

١٠٠

وتال صادق وعندهم ان كل متصلة موجبة تنكس موجبة جزئية فقط
 صحيح تركبها من مقدم صادق وتال كاذب لا نقول في تلك الكلية
 لاني الجزئية فان قلت لما اعتبر في جزئ المتصلة الجمل بالصدق
 والكذب زاد الاقسام على الاربعة فنقول بتركيب قسم عند نسبتها
 الى نفس الامر وهي اربعة فبيننا والموجبة الكاذبة تركب عن الملزوم
 الاربعة لان الحكم بالملزوم من المقدم والتالي او لم يكن مطابقا
 للواقع جاز ان يكونا كاذبين كقولنا ان كان اخذ موجودا كان
 العالم قدما وان يكون المقدم كاذبا والتالي صادق كقولنا النكان
 اخذ موجودا فانه لسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الانس ناطقا
 فانه لسان موجود وان يكونا صادقين كقولنا النكان الشمس طلعت فزيد
 انسان **ان** اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا كانت اتفاقية
 فكذبها عن صادقين **ان** لانه اذا صدق الطرفان واقع واحد هما
 الاخر بالضرورة في الصدق كقولنا النكان انسان ناطقا فاطلعه
 ياجي في تصديق عن صادقين وكذب عن الاقسام الثلاثة **ان** في
 لان طرفيها ان كان كاذبين او كان التالي كاذبا والمقدم صادق
 فكلها باطل لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم
 كاذبا والتالي صادق فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين واما اذا

انما هو صدق الذي يكون صدقا عن صادق ومن مقدم كاذب
وتالي صادق وكذا بها عن النفس الباقية وبها تحت شريفا
وهو ان الاتفاق فيه لا ينفك فيها صدق الطرفين او صدق الذي
بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة فيكون كذا بها عن صادق اذا
كان من غير علاقة ليقضي ان لا يترتب عليها **ق** والمنفصل الموجه
الحقيقية لصدق من صادق وكذا في كذب من صادقين والصدق
والصدق لصدق من كاذبين وعن صادق وكاذب وكذب
عن صادقين وانما كذا لصدق من صادق وعن صادق
وكذا في كذب من كاذبين والصدق لصدق على كذب
الموجبة وكذب على الصدق على الموجبة **ق** الاقسام في المنفصل
كذا في مستوفى المقدم فيها لا تحت ارضى التالى يجب المطع
اما ان يكون صادقين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والآخر
كاذبا فالوجه الحقيقية لصدق من صادق وكاذب لا يترتب
التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيين او عدم ارتفاعهما فليكن
احدهما صادقا والآخر كاذبا ليقولنا ان يكون هذا العبد
زوجا او لا زوجا وكذب عن صادقين لا يترتب على الصدق
كقولنا ان يكون لا زوجا او متفلسف منسوبا ومن يتركه

منه

من كاذبين لا يترتب على قولنا ان يكون الثقل زوجا ومنفصل
بساوئين وانما لصدق من كاذبين وصادق وكذا في كذب
التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيين في الصدق فليكون طرفاه
مرتفعين فيكون تركبها عن كاذبين كقولنا ان يكون زيد شجاعا
وجازا ان يكون احد طرفيها واقعا والآخر غير واقع فيكون تركبها عن
صادق وكاذب كقولنا ان يكون زيد انشأنا او جوا وكذب عن
صادقين لا اجتماع جزئيين كقولنا ان يكون زيد انشأنا او لفظا
او انما لصدق من صادق وعن صادق وكاذب لهما التي
حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيين فليكون في الوجود فيكون تركبها
صادقين كقولنا ان يكون زيد لا جوا او لا شجاعا او جازا ان يكون احدهما
واقعا دون الآخر فيكون تركبها عن صادق وكاذب كقولنا ان
يكون زيد لا جوا او لا شجاعا وكذب عن كاذبين لا ارتفاع جزئيين
كقولنا ان يكون زيد انشأنا او لا لفظا هذا حكم الموجبات منفصلة
والمنفصلة واسوالبها هي لصدق من الاقسام التي تكذب عنها
الموجبات ضرورة ان كذب الموجبات يقتضي صدق السلب كذب
عن اقسام التي لصدق عنها الموجبات ان صدق الايجاب يقتضي كذب
السلب لا محالة **ق** وكلية الشرطية ان يكون التالى لازما او معاندا

للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها منها وهي الاوضاع التي
 لا يسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها مع والجزئية ان يكون
 كذلك على بعض هذه الاوضاع والمختصة ان يكون كذلك على وضع
 معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومنها ومتى وفي المتصلة
 وانما وسور السالبة الكلية منها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها
 قد يكون والسالبة الجزئية فيها قد يكون وبما قد حرق السالبة
 سور الايجاب الخارج المبهمة باطلاق لفظه وان اذ في المتصلة
 وانما اذ في المتصلة **اقول** ان القضية الكلية ينقسم الى محصورة
 وهي ومختصة كذلك شرطية منقسمة اليها والكلية الكلية اليها
 بحسب كلية الموضوع والمحمول بل بالمتاخرية ان كل كلية شرطية
 ليست لاجل ان مقدمها وانما ليها لكي يقال قولنا كلما كان زيد يكتب
 يحرك هذه كلية مع ان مقدمها وانما ليها خصوصيات بل بحسب كلية الحكم
 بالانفصال فالشرطية انما يكون كلية اذا كان التالي لازما
 للمقدم اي في المتصلة المترومية او معاندا لاني في المتصلة المتساوية
 في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الكلية الاجتماع مع المقدم
 وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور الممكنة
 الاجتماع معاندا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا او دابة

ان لزوم

ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان وليس مقتصر
 على ذلك المقدم بل يزيد مع ذلك ان اللزوم يتحقق على جميع الاحوال
 التي يمكن اجتماعها مع وضع انية زيد مثل كونه قائما او قاعدا
 او كونه شاملا او كونه الحار او باردا او كونه نارا او ماء او
 او كونه في الاضياء ان يكون ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع
 مطلقا سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا تكون لم يصدق شرطية كلية
 انما في الاتصال قلنا ان الاوضاع لا يلزم بعضها بالآخر لعدم التالي
 او عدم لزوم التالي فان المقدم اذا فرض على شيء من غير الكون
 يستلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي فلا يكون التالي لازما له بل
 هذا الوضع والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للنتيقتين و
 انما في بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصح ان
 التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير
 وانما في الانفصال قلنا ان من الاوضاع بالاعتماد التالي للمقدم معه
 كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون تغيير
 التالي معاندا للمقدم فلا كان المقدم معاندا للتالي على هذا الوضع
 لازم معاندا الشيء للنتيقتين وانه في بعض الاوضاع لا يعتمد
 التالي للمقدم فلا يصدق ان التالي معاندا للمقدم على سائر الاوضاع

وانما يخص هذا التفسير بالمتصل بالزمان والحوال بالجملة الا وصنع والا زمنة
 الا وصنع المعبرة في الاتفاقية ليست هي من الا وصنع الملكة ^{الملك}
 مطلقا بل الا وصنع الكلية بحسب نفس الامر لا لولا ذلك لم يصدق
 الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي
 على تقدير صدق المقدم فيكون اجتماع عدم التالي مع المقدم والا
 لان مع ما لا زمنة والتالي ليس متحققا على تقدير صدق المقدم على
 هذا الوضع فعلى بعض الاوصاف الملكة ^{الملك} لا يتجمع مع وضع المقدم
 يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم فتكون التالي صادقا
 على تقدير صدق المقدم على جميع الاوصاف الملكة ^{الملك} لا يتجمع مع المقدم
 فلا يصدق الكلية الاتفاقية واذا عرفت مفهوم الكلية فكذلك
 المتصلة والمنفصلة ليست بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الزمان
 والا لولا ذلك يكون الحكم بالاتصال الانفصال في بعض الزمان وعلى بعض
 الاوصاف المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان السن حيا ايا كان
 فان الحكم لزوم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا وكثر
 قد يكون اما ان يكون هذا الشيء ناطقا او جادا فان العباد بينهما
 انما يكون على وضع كونه من العنصرات واما خصيصية الشرطية
 فيستعين بعض الزمان والحوال كقولنا ان جسي اليوم اكرستك

واما ايهما فبان بالزمان والحوال بالجملة الا وصنع والا زمنة
 في الشرطية بمنزلة الافراد في الجملة فكما ان الحكم فيها امكن على فرد معين
 فهي خصوصية وان لم يكن فان بين كمية الحكم بانه على كل الافراد او
 على بعضها في المحصورة والا فهي المبهمة كذلك الشرطية انما الحكم
 بالاتصال الانفصال بينهما على وضع معين فهي الخصوصية والا فان
 بين كمية الحكم بانه على جميع الاوصاف او بعضها فهي محصورة والا
 فمبهمة وسور الموجبة الكلية في المتصلة لهما ومضى كقولنا لهما او مبهمة او
 متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي المتصلة لهما كقولنا واما
 اما ان يكون الشمس لعة او لا يكون النهار موجودا وسور الباتية
 فيها ليس البتة اما في المتصلة فكقولنا ليس البتة اذا كان الشمس طالعة
 فالليل موجودا في المتصلة فكقولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس
 طالعة اما ان يكون النهار موجودا وسور الموجبة الجزئية فيها قد
 يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة كالنهار موجودا
 قد يكون اما ان يكون الشمس لعة موهوم يكون الليل موجودا وسور الباتية
 الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كان الشمس طالعة
 الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس لعة اما ان يكون
 النهار موجودا وبادخال هذا السلب على سور الايجاب الكلي فليس كذا

وليس مما ليس متصلا في المتصلة وليس مما في المتصلة لانا اذا قلنا كلما كان
 كذا كان كذا كان مقهورا لا يجاب العلي فاذا قلنا ليس كلما يكون معناه رفع
 الياجاب العلي لا محالة واذا ارتفع الياجاب العلي تحقق السلب الجزئي على ما
 مقتضى فيما سبق ويمكن ان يكون في الطول في قطع كذا وان واد في الاصل
 والله واد في الانفصال لما جعل كقولنا ان كانت الشمس طالعت فانها روجت
 وانما ان يكون الشمس طالعت انما لا يكون البناء موجودا في الرتبة
 قد تركب عن حيلتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حيلتين متصلتين
 وعن حيلتين منفصلتين وعن متصل ومنفصل وكل واحد من هذه الثلاثة
 الاخيرة من المتصلة تنقسم الى قسمين لا متباينين معا من تاليا بالطبع
 بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليا بالطبع فقط فانقسام
 المتصلات تسعة والمنفصلات ستة وانما لا مثله في الاستحرام
 عن انكسار الماء كانت الشبهة مركبة من قضيتين والقضية اما
 حلية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حيلتين او متصلتين او
 منفصلتين او من حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة لا يزيد على هذه
 الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة تنقسم في المتصلة
 الى قسمين لان مقدم المتصلة يتميز عن تاليا بالطبع الى قسمين
 المقهور فان مقهور المقدم فيها ملزوم ومقهور الساتى لازم ويجوز انما

الشيء ملزوما لا يجوز ان يكون لازما له فالتقدم في المتصلة متعين بان
 يكون مقدما والساتى متعين بان يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان مقدم
 الساتى فيها المعاند ومقهور المقدم المعاند والمعاند لا بد ان يكون
 معاندا اليه لان معاندا واحد الشيء لا يخرق قوة عت والآخر اياه فقال
 كل واحد من جزئيه عند الآخر حال واحد انما عرض لاحد بهما ان يكون مقدما
 ولاخر ان يكون تاليا بخلاف الوضع لا الطبع ففرق ما بين المتصلة المركبة
 من الحلية والمتصلة والمقدم فيها الحلية وبينها والمقدم فيها الحلية
 بخلاف المتصلة المركبة منها ففرق بينهما اذا كان المقدم فيها
 الحلية والمتصلة وكذلك في المركبة من الحلية والمتصلة بغير المتصلة
 والمنفصلة فلا حرم القسم الاقسام الثلاثة في المتصلة الى القسمين
 دون المتصلة فاقسم المتصلات تسعة واقسم المتصلات
 ستة اما امثلة المتصلات فالاول من الحيلتين كقولك كلما كان الشيء
 انما فهو حيوان والثاني من المتصلتين كقولك كلما كان الشيء
 انما فهو حيوان وكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسا والثالث
 من منفصلتين كقولك كلما كان وانما انما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا قد انما انما ان يكون منقسما بمساويين او غير منقسم
 والرابع من حلية ومتصلة كقولك ان كان طلوع الشمس حلة لوجود

النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وانما نحن نكسر كقولنا ان كان
 كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود فظنوا ان الشمس لزوم لوجود النهار
 وآسادس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا اعدادا فهو دائما
 اما زوج او فرد وآسادس من حملية كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا
 كان هذا اعدادا وآسادس من حملية كقولنا ان كان كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
 النهار موجودا وآسادس من حملية كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون
 الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود واما امثلة للمنفصلة فالاول من حملية كقولنا
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا والثاني من متصلتين كقولنا دائما
 اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان
 كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا والثالث من منفصلتين
 كقولنا دائما اما ان يكون في العدد زوجا او فردا واما ان يكون
 في العدد لازل زوجا او لا فردا والرابع من حملية ومنفصلة كقولنا
 دائما اما ان لا يكون طلوع الشمس على لوجود النهار واما ان يكون
 كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وآسادس من حملية
 ومنفصلة كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء ليس عددا واما ان

يكون اما زوجا او فردا وآسادس من متصل ومنفصلة كقولنا دائما
 اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجود **فصل الثامن** في احكام
 القضايا وفيها أربعة مباحث البحث الاول في التناقض وهو عبارة
 اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لئلا ان يكون
 احدهما صادقا والاخرى كاذبة **قوله** لما فرغ من تعريف القضية و
 اقتضاها شرع في لواحقها واحكامها وابتداء منها بالتناقض **قوله**
 معرفة غيره من الاحكام عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب
 بحيث يقتضي لئلا صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد انسان
 وزيد ليس بانسان فانهما متضادان بالاجاب والسلب فاختلافهما يقتضي
 لئلا ان يكون الاولي صادقا والاخرى كاذبة فالاختلاف في جنس
 بعيد لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفرد بين كالتساوي
 والارض قد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمر وولد سنان
 شيء الى عمرو وقوله قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين
 اما بالاجاب والسلب واما بغيرهما كما خالف بينهما ان يكون احدهما
 حملية والاخرى شرطية او منفصلة ومنفصلة او معدولة ومحملة
 فقولنا بالاجاب والسلب اخرج الاختلاف بغير الاجاب والسلب

والاخرى بالاجاب السلبه يكون بحيث يقتضي ان يكون
احدهما صادقه والاخرى كاذبه وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك
كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمحرك فانهما قضيتان مختلفتان بالاجاب
وسلبا لكن اختلفا فيما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى
بل هما صادقان فحينئذ لا يقتضي مقتضى التخرج الاختلاف في الخبر
المقتضي والاختلاف المقتضي ان يكون مقتضيا لذاته ومقتضى
واما ان لا يكون بل هو سطر احمر او سطر اخضر او سطر
الوسط فكلما في اجاب قضيه وسلب لا احدهما سوى كقولنا
زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاجاب فيها انما يقتضي
صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بناطق
في قوة قولنا زيد ليس انسان واما لان قولنا زيد انسان
في قوة قولنا زيد ناطق واما خصوص المادة فلما في قولنا كل
انسان حيوان وبشيء انسان من الحيوان وقولنا بعض
الانسان حيوان وبعض الانسان ليس حيوان فان اختلفا فيما
بالاجاب السلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا في
صورته وهي كونها كليتين او جزئيتين مختلفتين بل خصوص
المادة والالزام لكل قضيتين كليتين او جزئيتين مختلفتين

بوجهين

بالاجاب والسلب ليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا
شي من الحيوان انسان كليتان مختلفتان بالاجاب والسلب
فما اختلف فيما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقان
وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس انسان
جزئيتان مختلفتان وليس احدهما صادقه والاخرى كاذبه
بل هما صادقان بكلا قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من
الحيوان بالانسان فان اختلفا فيما لا يقتضي لذاته وصورته ان يكون
احدهما صادقه والاخرى كاذبه حتى ان اختلفا في الاجاب
والسلب من كل كليته وجزئيه يقتضي ذلك **قال** ولا يتحقق
التناقض بين المحصورتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج
فيه وحدة الشرح والجزء والمحل وعند اتحاد المحمول فيفقد
فيه وحدة الزمان والمكان والاضافه والقوة والفعل
وفي المحصورتين لابد من ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق
الجزئيتين وكذب كليتين في كل مادة يكون فيها الموضوع
العموم المحمول والابد في الجزئيتين مع ذلك من اختلاف الجدة
لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين فمادة الامكان **قال**
القضيتان المختلفتان بالاجاب والسلب محصورتان

او محصور كان لان المهيمنة داخله فيها لكونها في قوة الجزئية
من المحصورات في الحقيقة فانما هي اما مضمومة صوتين فالشأن قضي
لا يتحقق بينهما الا بعد تحقق ثانيا وحدات الاول وحدة الموضوع
او لا اختلف الموضوع فيها لم يتناقصا لجزء واحد فيما معا وكذا معا
كقولنا زيد قائم وعمد ليس بقائم ووحدة المحمول فانه لا يتحقق
اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فكذلك وحدة الشرط
لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر
كونه ابيض الجسم ليس مفرق للبصر اي شدة كونه اسود ووحدة
الكل الجزئية فانه اذا اختلف الكل الجزئية لم يتناقصا كقولنا
الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس اسود اي كله ووحدة
الزمان اذ لا تناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم في
ليلة وزيد ليس قائم في نهارا ووحدة المكان لعدم التناقض
عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس في الدار وزيد
ليس جالس في السوق ووحدة الاضافة فانه اذا اختلف
الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد ابيض لعمرو وزيد ليس
بابي بكر ووحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كانت
في حدى القويتين بالفعل في الاخرى بالقوة لم يتناقصا

سحق

كقولنا الخمر في الدن مسكراي بالقوة وليس مسكراي بالفعل فانه
ثمانية شروط ذكرنا القدر والتحقيق التناقض وقوة المتفاوتون
الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع
يخرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما اندراج وحدة
الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر هو الجسم مطلقا
بل شرط كونه ابيض والموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر هو الجسم
بشرط كونه اسود فاختلاف الشرط يستدعي اختلاف الموضوع
فلما اختلف الموضوع اختلف الشرط واما اندراج وحدة الكل والجزء فلان
الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي ليس
باسود كل الزنجي وبما اختلفت ووحدة المحمول يندرج فيها التناقض
البارزة اما اندراج وحدة الزمان فلان المحمول في قولنا زيد قائم
ليلة قائم قائم في قولنا زيد ليس قائم نهارا هو القائم نهارا
فما اختلف الزمان يستدعي اختلاف المحمول واما اندراج وحدة
المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ورد
الفارابي الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحقيقية حتى
يكون السلب ارضا على النسبة التي ورد عليها الالجاب عند
ذلك تحقق التناقض جزاءا وانما كانت موهوبة الى تلك الوحدة

لانما لا تختلف شئ من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة
ان نسبة القول الى احد الامرين مغايرة للنسبة الى الآخر ونسبة
الامر الى شئ مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة احد الامرين
الى الآخر بشئ مغايرة للنسبة اليه بشئ آخر وعلى هذا قسمي
اخذت النسبة اتحدت القول ان كانت القضيتان محصورتين
فلا بد مع ذلك اني مع اتحد بهما في الامور الثمانية من اختلفت فيها في
الكم الى الكمية والجزئية فانها لو كانت كليتين او جزئيتين
لم يتناقضا لجراد كذب الكليتين وصفت الجزئيتين في مادة
يكون الموضوع فيها اعم كقولنا كل حيوان انسان ولا شئ
من الحيوان بانسان فانها كاذبان وكقولنا بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانها صادقتان فان
قلت الجزئيتان انما يتصادقان لا تختلف في الموضوع لا اتحد
الكمية فان البعض المحكوم عليه بواجب الانسانية غير البعض المحكوم
عليه بسلب الانسانية فنسحق النظر في جميع الاحكام انها جو الى
مفهوم الثمانية وما لو خط مفهوم الجزئيتين وهو الارجاب
لبعض الافراد والسلب عن البعض لم يتناقضا اما تعيين
الموضوع فامر خارج عن المفهوم فان قلت ليس بمراداه

المراد

الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر في المحصورات قلت المراد
الموضوع في الذكر لاذات الموضوع والام يمكن بين الكلية و
الجزئية التناقض فان ذات الموضوع في الكلية الافراد
الجزئية بعض الافراد وبما تختلفان هذا كله اذ لم يكن التقيد
موجبين اما اذا كانا موجبتين فلا بد مع تلك الشرط من شرط
آخر في الكل الى في المحصورات والمحصورات وهو الاختلاف في
الجهة لانها لو اتحدت في الجهة لم يتناقضا ككذب الضروريتين في
مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل
انسان كاتب بالضرورة فانها تكذبان لان ايجاب الكمية
شئ من افراد الانسان ليس ضروري ولا سلبها عنه وصف
المفهومين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان
كاتب بالامكان فقد بان ان اختلاف الجهة لا بد منه في الوجهة
قال فلتقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب
الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ولتقيض الدائمة
المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات يناقض
الايجاب في البعض وبالعكس ولتقيض المشروط العامة الحية
الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف

عن ايجاب الخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعد
 بعض اوقات كونه ممنونا به نقض العرفية العامة الجينية المطلقة
 اعني التي كمالها جيبوت المعلوم للموضوع او سلبية عنه في بعض احوال
 وصنف الموضوع ومثابها **ما هو** **القول** **العلم** ان اول نقض على شي
 رفعه وجزء المقدار في اخذ القضية للنقض قضية اخرى حتى
 ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فاذا علمنا كل
 انسان حيوان بالضرورة لنقيضها ان ليس كذلك في
 سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نفس رغبها
 قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المعبرة وربما
 لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل فانه تلك المقام
 بل يكون رغبها للذم مساو لمحصل عند العقل فانه تلك المقام
 المساوي والخلق اسم نقض عليه تجوزا فحصلت نقض نفس نقضها
 مقدمات محصلة عند العقل وانما حصلت تلك المقدمات ولم
 يكتف بالقدر الاحتمالي في اخذ النقيض ليعمل استمالها في
 الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل هو ان يكون النقيض
 النقيض او لا يذم المساوي واذا عرفت لما تقدمت نقض
 الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان الامكان العام هو

سلب الضرورية من الجانب الخالف للحكم ولا يخفى ان اثبات
 الضرورية في الجانب الخالف سلبا في ذلك الجانب مما يتناقض
 ضرورة الايجاب لنقيضها سلب ضرورة الايجاب سلب ضرورة
 الايجاب عنه بعينه امكان عام سلب ضرورة السلب لنقيضها سلب
 ضرورة السلب وهو بعينه امكان عام موجب ولذلك امكان
 الايجاب لنقيضه سلب امكان الايجاب اي سلب ضرورة السلب
 الذي هو بعينه ضرورة السلب امكان السلب لنقيضه سلب امكان
 السلب اي سلب ضرورة الايجاب الذي هو بعينه ضرورة الايجاب
 ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات
 يناهية الايجاب في البعض وبالعكس اي الايجاب في كل الاوقات يناهية
 السلب في البعض فاما كان يناهية ولم يقابلنا فلهذا قال
 في الضرورية لان اشراق الايجاب ليناقض دوام السلب بل
 يلزم نقيضه فان دوام السلب لنقيضه رفع دوام السلب يلزم
 اطلاق الايجاب لانه اذا لم يكن المحذور الم السلب كان اذا لم
 السلب كان اذا لم يكن المحذور الم السلب كان اذا لم
 والامكان ان يحقق اطلاق الايجاب وكذلك دوام الايجاب يناهية
 رفع دوام الايجاب واذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم

السلب وتحقيق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين
 فاطلاق السلب لازم جزئيا وكذلك البيان في ان لقيض المطلق العامة
 الدائمة فانها اذا لم تكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائما واذ لم تكن
 السلب في الجملة يلزم الايجاب دائما ولقيض الشرطية العامة المحيطة
 الممكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف من اقسام
 المحال فكل قولنا كل من به ذات لا يجنب يكون ان يجعل في بعض
 اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى الشرطية العامة كسب
 الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية بحسب الفاعل
 ينقض سلب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف
 ينقض سلب الضرورة بحسب الوصف فلتقيض العرفية العامة المحيطة
 المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب في بعض اوقات
 وصف الموضوع ومثابها من قولنا كل من به ذات لا يجنب
 في بعض اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى العرفية العامة
 كسب المطلقة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي
 الاطلاق بحسب كونه كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الاطلاق
 بحسب قال اما المركبات فانها كانت كلية ففتيضا احد تقيض
 جزئها وذلك على بعد الاطلاق بحيث لا ينفك المركبات وتلفا نفس

السلب فانك اذا تحققت ان الوجودية اللاحقة تركبها من
 مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة وان تقيض
 المطلق هو الدائمة تحققت ان تقيضها اما الدائمة المحيطة او
 الدائمة الموافقة **اقول** القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين تلتقيان
 بالايجاب في السلب فتقيضها رفع ذلك المجموع لكن رفع ذلك المجموع
 انما يكون برفع احد جزئيه لا على التقيمين فان جزئيهما اذا تحققت
 تحقق المجموع ورفع احد جزئيهما هو احد تقيض الجزئين لا على التقيمين
 فيكون لازما مساويا لتقيض المركبة وهو المقوم للمرددين تقيض
 الجزئين لان احد تقيضين مفهوم حرد منها وبقاها ما به التقيمين
 واما ذلك في الحقيقة فهو منفصلة بالغة الفهم مركبة من تقيض الجزئيهما
 فيكون طريق اخذ تقيض المركبة ان نقل الى بسيطها ويؤخذ لكل واحد
 منها تقيض وترتكب منفصلة بالغة الفهم من التقيضين فهي متساوية
 لتقيضها لانه متى صدق الاصل كذب المنفصلة لانه متى صدق الاصل
 صدق جزؤه ومتى الجزآن كذب تقيضا بما فيكذب المنفصلة لانه
 انهما كذب جزئيهما ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه
 متى كذب الاصل فلا بد ان يكذب احد جزئيه ومتى كذب احد جزئيه
 صدق تقيضه فيصدق المنفصلة لصدق احد جزئيهما وذلك

انما نقض الحركة على وجه الاحاطة بحقائق الكليات نقض انفسها
فانك اذا تحققت ان الوجودية الملازمة مركبة من مطلقين متعينين
اولهما موافقة لاصل في الكيف اخرهما مخالفة لهما في الكيف
وتحقت ان نقض المطلق العامة الموافقة الملازمة المخالفة
لنقض المطلق العامة المخالفة الملازمة الموافقة لمثل ان نقض
الوجودية الملازمة المخالفة او الموافقة للموافق فاذن قلنا
كل ان ضاحك بالفعل لا ان يكون نقضا ليس كذلك بل ان
ليس بعض لان ضاحك وانما او بعض لان ضاحك وانما
فقلنا ان ليس كذلك في مجموع نقض الصريح وتوالت اما اذا
كذلك المنفصلة المسوية للنقض ومثلها القياس في سائر الكليات
فان افادت جزئية فلا يكفي في نقضها ما ذكرنا لان كذب بعض الجسم
حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقض جزئها بل الحي في نقضها ان
يرد بين نقض جزئها من كل واحد واحد لا يلزم من نقضها خيالات
كل واحد واحد من افراد الجسم الحيوان وانما او ليس حيوان
وانما ان كان حكم الكليات الكلية وانما الكليات الجزئية فقلنا
في نقضها ما ذكرناه من المفهوم المردود بين نقض الجزئيين الحيوان
كذب الكليات الجزئية مع كذب المفهوم المردود فان من الجائز ان

مستحيل

المحمول بما دام لبعض افراد الموضوع ومستقيما انما عن الافراد البقية
فيكذب الجزئية الملازمة لان مفهوما ان بعض افراد الموضوع
يكون بحيث يثبت المحمول ضرورة ويسلب عنه اخرى والمردود من افراد
الموضوع في تلك المادة كذلك في كذب الجزئية كلها من نقض جزئها
انما انما يتبين انما الكلية المبرجة قد وسم سلب المحمول عن بعض الافراد
ولما الكلية السالبة قد وسم ايجاب المحمول لبعض الافراد كقولنا بعض
الجسم حيوان لا دائما فان الحيوان لم يثبت لبعض افراد الجسم انما
مسلوب عن الافراد الباقية وانما منك الجزئية كاذبة مع كذب
قولنا كل جسم حيوان وانما ولا شيء من الجسم حيوان لا دائما بل
الحي في نقضها ان يرد بين نقض جزئها من كل واحد واحد لا
اذا قلنا بعض لا دائما فان معناه ان بعض بحيث يثبت
لم في وقت ولا يثبت لم في وقت آخر فنقضه ان ليس كذلك
واذا لم يكن بعض افراد بحيث يكون في وقت ولا يكون
في وقت آخر يكون كل واحد من افراد انما او ليس دائما
وهو المتردد بين نقض جزئها من كل واحد واحد او ليس دائما
من افراد الموضوع لا يكون عن نقضها في وقت تلك المادة كل جسم
الحيوان وانما او ليس حيوان وانما او ليس على كلمة مفهومات

ان كل واحد من اقسام الموضوع لا يخلو عما يجب له المحمول وانما يكون
 يثبت له انما فانه المربط فلا يكون ان يكون مسلوبا عن
 كل واحد واحد انما او مسلم با عن البعض انما كما لا يصدق انما
 فانه الثاني في مثل هذا معبود من ظهور كسب منصوص ما نفعه المحل
 من هذه المفاهيم الثلاث كانت لازمة لمساوية اليه لتقيضها
 فهو يرتب ان في هذه التقيض فان قلت كان في المركبة الكلية
 عبارة عن مجموع تقيضين فكذلك المركبة الجزئية ورفع النقيض انما هو
 احد الجزئين اي احد تقيض الجزئين الذي هو المفهوم المذكور فكلما يكتفي
 في تقيض الكلية فليكتف في تقيض الجزئية والاشياء التي في التفرقة فتكون مفهوما
 الكلية المركبة هو بعينه مفهوم الكليةين المختلفتين في الارتفاع السلب
 فاذا اقل تقيضها كما يكون احد تقيضيهما مسلوبا وتقيضيهما انما
 مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين في الارتفاع
 لان موضوع الارتفاع المركبة الجزئية بعينه موضوع السلب وموضوع
 الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون موضوع الجزئية السالبة الجواز
 تعاضل بمثل مفهوم الجزئيتين من مفهوم المركبة الجزئية لانه
 متى صدقت الجزئيتان المختلفتان بالارتفاع السلب والارتفاع
 الموضوع صدقت الجزئيتان المختلفتان مطم بدون انعكاس فيكون

احد تقيضيهما اخص من تقيض مفهوم الجزئية المركبة لان تقيض انما
 اخص من تقيض الاخص فلا يكون مسلوبا وتقيضه فلهذا جازا اجتماع
 المركبة الجزئية مع احدى الكليتين على الكذب لان احدى الكليتين
 لما كانت اخص من تقيض المركبة الجزئية والاخص يجوز ان يكذب
 بدون الاخر فربما يصدق تقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احدى
 الكليتين ووجه الجمع ان على الكذب كافة المثال المذكور فان قلنا
 بعض الجسم حيوان لانه انما كاذب فيصدق تقيضه مع كذا يصدق
 الكليتين لانه اخص من تقيضه لانه لا الشرطية فتقيض الكلية منها
 الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع المنى لانه في الكيف بالانعكاس
 او اما الشرطية فتقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس
 والنوع المنى لانه في الكيف الموافقة في الجنس اي في الانقسام والاقسام
 والنوع اي في الازوم والعناد والاتفاق وبالعكس فتقيض الازوم
 الكلية الموجبة السالبة الازومية الجزئية والعنادية الكلية العنادية
 الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا في بولي الرتبة
 فاذا قلنا كلما كان **اصح** لازومية كان تقيضه ليس كلما كان
اصح لازومية واذا قلنا انما ان يكون **اب** او **ب** حقيقة
 فتقيضه ليس انما ان يكون **اب** او **ب** حقيقة وعلى هذا

القياس **البحث الثاني** في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزأين
 من القضية ثانيا والثاني اول مع بقاء الصدق والكيف كما انما
قول من احكام القضاة العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزأين
 الاول من القضية ثانيا والثاني اول مع بقاء الصدق والكيف
 كما انما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بدلنا جزئية وقولنا
 بعض الحيوان انسان او عكس قولنا لا شيء من الانسان يحرق قلنا لا شيء
 من الحيوان لا يحرق فالمراد بالجزء الاول الثاني والجزء الثاني الاول في الحقيقة
 فان الجزء الاول الثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع و
 وصف المحمول والعكس للسير ذات الموضوع كقولنا وصف المحمول هو
 بل هو منصف العكس ذات المحمول في الاصل كقولنا وصف الموضوع
 فالعبد يل في البرين ليس لانه الذكر اي في الوصف العنوا اليه وصف
 المحمول الثاني الجزئين الحقيقيين لا يقدح في ان يلزم ان يكون المنفصل
 عكس لان جزئية تتميز ان في الذكر والوضع وان لم يتميز بحسب الطبع
 فاذا بدل احداهما بالآخر يكون عكس الصدق التعريف عليه فكيف يجوز
 بان لا عكس لهما لا نقول لانهم ان المنفصل لا عكس لهما فان المعلوم
 من قولنا ان يكون العدد زوجا وان يكون قولنا ان يكون فردا
 شراوحيه العدد بمعاندة فردية ومن قولنا ان يكون العدد

فردا وزوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة زوجية ولا شك
 المعلوم من معاندة هذا الذي كغير المعلوم من معاندة ذلك بهذا
 فيكون المنفصل اليه عكس معاندا للمعروف الا انه كما لم يكن فيه
 فائدة لم يعتبره فكأنهم باعتبار بقولهم لا عكس للمنفصلات وانما
 قال جعل الجزأين الاول من القضية ثانيا لا يتبدل الموضوع بالمحمول
 كما ذكره بعضهم ليشمل عكس الحملات والشرطيات وليس المراد ببقاء
 الصدق ان العكس الاصل كمن صادقين في الواقع بل المراد ان
 الاصل يكون بحيث لو فرض صدق لم صدق العكس وانما اعتبر الزوم
 في الصدق بين العكس لزم من لوازم القضية كتحيل صدق لزم
 بدون صدق لزم ولم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب لزم
 كذب لزم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق قولنا
 او بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف ان يقال
 لو كان موجبا كان العكس انهم موجبا وان كان سالبا فابا
 وانما وقع الاصطلاح عليه لانه يتغيروا القضاة فلو كبر وانما كبر
 لازمة بعد التبدل صادقة لازمة الاموافقة لهما في الكيف
 وانما السالب فان كانت كلية فجميع منها وهي البوقيان والوقر
 والمنكسار والمطرفة العامة لا تنعكس لاعتناء العكس اعتناء

وهي الوقتية لمصدق قولنا بالضرورة لا شيء من التوهم يتخلف وقت
الترتيب لا واما كذب قولنا لبعض المتخلف ليس بقدر الا ان العام
الذي هو علم الجاهات لان كل متخلف فهو قربة بالضرورة وانما لم
تتفكر الاخص لم تتفكر في العلم بالو العكس لان العكس لا يخص لان لازم
الاعم لازم الاخص ضرورة ان قد جرت العادة بتقديم عكس السوال
لان منها ما يعكس كلية والعلمية وان كانت سائلة اشرف من الاولى
وان كان ايجابا بالادوية العلم وشبهه ما السوال الكلية او
جزئية فان كانت كلية فسيج منها وهي الوقتية ان الوجوه بيان
والممكنان والمطلقة العامة لا تتفكر لان بعضها وهي الوقتية
لا تتفكر حتى لا يتفكر الاخص لم يتفكر الا ان العلم ان الوقتية لا
تتفكر فمصدق قولنا لا شيء من التوهم يتخلف بالضرورة وقت
الترتيب لا واما كذب قولنا لبعض المتخلف ليس بقدر الا ان العام
الذي هو علم الجاهات لان كل متخلف فهو قربة بالضرورة
ولما ان اذ لم يتفكر الاخص لم يتفكر في العلم بالو العكس لان العلم لا
الاخص لان العكس لازم للاعم وانما لازم الاخص لازم للاعم
اللازم لان معنى العكس القضية اثر لهما العكس لزوما ما
فلذلك تبين لمصدق العكس معهما في مادة واحدة بل يحتاج الى بيان

تليق

يتطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها ان ليس بلها العكس
لزم ما كلياً فيستحيل ذلك بالتخلف في مادة واحدة فانه لو لم يكن
لزم ما كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفي في بيان عدم
الانعكاس من مادة واحدة دون الانعكاس في قولنا بالضرورة
والدائمة المطلقان فتفكران سائلة دائمة مطلقة كلية لانه اذا
صدق بالضرورة او دائمة لا شيء من **ج** فيصدق دأما
لا شيء من **ج** والابعض **ج** بالاطلاق العام
وهو مع الاصل بلج بعض ليس بالضرورة في الضرورية
ودأما في الدائمة وهو محال **ج** من السوال الضرورية والدائمة
المطلقان فتفكران سائلة دائمة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائمة لا شيء من **ج** وجب ان يصدق دأما لا شيء
من **ج** والابعض **ج** فيصدق فيصدق وهو بعض **ج** بالاطلاق
العام وينضم ان الاصل كذا بعض **ج** بالاطلاق العام
ولا شيء من **ج** بالضرورة او دائمة لا شيء بعض ليس
بالضرورة في الضرورية والدائمة وهو محال في بلج
ليس بل لازم من كسب المقامين لصحة والامن الاصل لانه مع
المصدق فتعين ان يكون لازماً من ليقين العكس فتبين

محال فيكون العكس فيقال لا يمكن كذب قولنا بعض **ليس**
 لحوار ان يكون الموضوع محذوفاً فيسقط سلبه من نفسه
 نقول صدق السالبة اما بعدم موضوعها او بوجوده مع عدم المحل
 لكن الاول مناصح لوجود بعض حيث فرض صدق تقييد
 العكس فصدق ذلك السلب لم يصدق الا بعدم المحل فيبقى
 ومن الناس من ذهب الى ان السالبة الضرورية تنفيها
 وهو فاسد لحوار امكان صفة لمعين تثبت لاحدهما لا لآخر
 بدون الآخر فيكون النوع الآخر مسلوا بعمالة تلك الصفة
 بالفعل بالضرورة وان كان ثبت الصفة فلا يصدق سلبها
 عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكناً للفرس والماريات
 للفرس دون المار فيصدق لاشي من مركوب زيد ممكناً بالضرورة
 لا يصدق واشي من المار بمركوب زيد بالضرورة اصدق
 بعض المار بمركوب زيد بالامكان **قال** واما المشروطة والعرفية
 العائنان فتعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
 او دأماً لاشي من **ج** مادام **ج** قد انما لاشي من **ب**
 مادام **ب** والا فبعض **ب** حين **ب** هو **ب** هو مع الاصل
 ينتج بعض **ب** ليس **ب** حين **ب** هو **ب** هو محال اما المشروطة

والعرفية العائنان فتعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض
 اما العرفية العامة فتكون دائمة للعائتين واما الدائمة
 في البعض فكلها لو كذب بعض **ب** **ب** بالاطلاق العام لصدق
 لاشي من **ب** **ب** واما فتعكس الى لاشي من **ج** **ج** دأماً و
 قد كان كل **ب** بالفعل بما خلف **قال** السالبة الكلية المشروطة
 والعرفية العائنان فتعكسان عرفية عامة كلية لانه متى صدق
 بالضرورة او دأماً لاشي من **ج** **ج** مادام **ج** صدق لاشي من
ب **ج** دأماً مادام **ب** والا فبعض **ب** حين **ب** هو **ب** لانه
 تقييداً ونقصاً مع الاصل بان بعض **ب** **ب** حين **ب** هو **ب** بالضرورة
 او دأماً لاشي من **ج** **ج** مادام **ج** ينتج بعض **ب** ليس **ب** حين
 هو **ب** انه محال هو ما ش من تقييد العكس في الحس حق ومنهم
 من زعم ان المشروطة العامة يتعكس بنفسها وهو باطل لان
 المشروطة العامة هي التي توصف الموضوع حينها وتخلو الضرورة
 على ما سبق فيكون مفهوم السالبة المشروطة العامة منافات
 وصف المحمول للموضوع وصف الموضوع ذاته ومفهوم عكسها
 منافات وصف الموضوع للموضوع وصف المحمول ذاته ومن
 البين ان الاول لا يستلزم الثاني واما المشروطة والعرفية

التي مستان فتشكك في عرفة عامة مقيدة بالادوام في البعض
 فانما اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من **ب** مادام **ج**
 فليصدق دائما لاشي من **ب** لا دائما في البعض اي بعض
ب بالفعل فان الادوام في القضية الكلية مطلقة
 عامة كلية على عرفت فانما قيد بالبعض يكون مطلقة عامة
 جزئية تصدق العرفية العامة وهي لاشي من **ب** مادام
 ب فانها لازمة للعامةين ولازم العام لازم الخاص اما صدق
 الادوام في البعض فتارة لو لم يصدق بعض **ب** بالفعل
 لاشي من **ب** دائما وينعكس في لاشي من **ب** دائما وقد كان
 يحكم لادوام الاصل كل **ب** بالفعل دائما خلف انما لا يشكك
 في عرفة عامة مقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لاشي من
 الكل ب **ب** لكن لا يصح مادام كانت لا دائما ويكذب لاشي من
 الكل ب **ب** مادام كانت لا دائما فكذب الادوام وهو كل
 كاتب لا يطلق العام لصدق بعضه بعضا لكن ليس بالكلية
 دائما لان من الكل ما يجوز ان يكون دائما كما لا ريب في انما كانت
 جزئية فالمشروطة والعرفية التي مستان تشكك في عرفة عامة
 لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض **ب** ليس **ب** مادام **ج**

صدق دائما ليس بعض **ب** مادام **ب** لا دائما لاننا نفرض ذات
 الموضوع وجود **ب** بالفعل **ب** ايضا بحكم الادوام وليس
ب مادام **ب** والا فكان **ب** حين هو **ب** حين هو **ب**
 كان ليس **ب** مادام **ج** بما خلف واذا صدق **ب** عليه و
 تنافيا فيه صدق بعض **ب** ليس **ب** مادام **ب** لا دائما وهو المطلوب
 واما البواقي فلا تشكك في يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس
 بالاشان وبالضرورة ليس بعض القمر بخلف في الترتيب لا دائما
 مع كذبها بالامكان العام الذي هو علم الجاهل لكن بالضرورة
 اخبر الساطع والوقية اخبر المكبات الى قية ومتى تشكك
 لم تنعكس شي منها لما عرف ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس
 اني من **ب** قد عرفت ان السوال الكلية سبع منها لا تنعكس
 منها تنعكس في السوال الجزئية لا تنعكس الا المشروطة والعرفية
 التي مستان فانما تشكك في عرفة خاصة لانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما ليس بعض **ب** مادام **ب** لا دائما صدق دائما
 ليس بعض **ب** مادام **ب** لا دائما لاننا نفرض في ذلك البعض الذي
 هو **ب** وليس **ب** مادام **ج** لا دائما قد **ب** وهو ظاهر و **ب** بحكم
 الادوام وليس **ب** مادام **ب** والا فكان **ب** في بعض اوقات

فيكون في بعض اوقات لان الوصفين اذا تعارفا على ان
 حيث كل منهما في وقت الاخر وقد كان **ب** ليس **ب** مادام
 بهذا خلفه اذا صدق **ج** وب على **د** وسافيا فيسبب الى متى كان
ج لم يكن **ب** متى كان **ب** لم يكن **ج** صدق بعض ليس مادام
 لا دنا فانه لما صدق على **ب** وليس **ب** مادام صدق
 بعض ليس **ب** مادام **ج** هو الجز الاول من العكس والمصادق
 عليه **ج** وان صدق بعض **ج** بالفعل فهو لا دنا واما العكس
 فيصدق العكس في غير ما واما السوال الجزئية الباقية فلا
 تنفك شي منها لانها اما السوال الرابع التي هي الدائمتان
 والعامة **ج** واما السوال السابع المذكورة وخص الرابع **ج**
 الضرورية وخص السبع الواقعية وثنى منها لا تنفك اما الضرورية
 فلا صدق لبعض الحيوان ليس بالانسان بالضرورة مع كذا فيوما
 بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ان كل انسان حيوان
 بالضرورة واما الواقعية فلا صدق لبعض النور ليس بنفس
 بالضرورة وقت التزج لا دنا وكذا بعض المتخرف ليس بغير
 بالامكان العام لان كل متخرف بغير الضرورة واما ان تنفك
 الاخص لم تنفك لان انعكاس العام مستلزم لان انعكاس

انتهى

الى ان يقال قد تبين ان السوال السابع الكلية لا تنفك عن
 من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية اخص من الجزئية
 وعدم انعكاس الاخص لمزوم لعدم انعكاس العام فكان في ذلك
 مقنع وكفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول بهذا طريق آخر لبيان
 عدم انعكاس الجزئيات وتعيين الطريق ليس من داب المناظر
 واما الموجبات الكلية كانت او جزئية فلا تنفك كلية اصلا
 لاحتمال كون المحمول علم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان واما
 في الجهة الضرورية والدائمة والعامة ان تنفك حصة مطلقة لانه
 اذا صدق **ك** **ب** باي الجبارات الاربع المذكورة فبعض
ج حين هو **ب** والا فلا شئ من **ب** **ب** مادام **ب** وهو مع ذلك
 شئ لشي من **ج** بالضرورة او دنا في الضرورية والدائمة
 واما دنا **ج** في العامةين وهو محال واما اختصاصا فتفك ان يثنى
 مطلقا مقيد **د** بالادوام اما الحقيقة المطلقة فكلها لا دنا
 لاعتبارها واما قيد الادوام فالاصل الكلي فلا دنا ككذب بعض
 ليس **ب** بالفعل لصدق كل **ج** واما تنفك الى الجز الاول
 من الاصل فهو قولنا بالضرورة او دنا كل **ب** **ب** مادام
 شئ ك **ب** **ب** دنا وتنفك الى الجز الثاني لانه هو قولنا لشي من

بـ بالاطلاق لا العام حتى لا يشي من بـ بالاطلاق العام
فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال لما في الجزئي فنقضي الموضوع
فليس بـ بالفعل الا لكان بـ دائما بـ دائما لا بدوامه
بدوامه اجماع لكن لا بد من باطل نفسه الاصل لا بدوامه ولا ان يتحقق
والوجود بـ والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لا بد
صدق كل بـ باحدى الجاهات الخمس المذكورة فبعض بـ بالاطلاق
العام والصدق كشي من بـ دائما وهو الاصل
سواء شئ لا شئ من بـ دائما وهو محال في كل مكان حكم
السوابق اما الموجبات فهي لا تنعكس في كل طيف كانت او
جزئية لمرآة ان يكون الحمل فيها اعم من الموضوع واستناع
حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه
كلها كاذب اما الجهة فالضرورة والدائمة العامة تنعكس
حينئذ مطلقة بالكلية فانه اذا صدق بـ او بعضه
باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة او دائما او ادام
وجب ان يصدق بعض بـ حين يوجب والصدق
تقيضه وهو دائما لا شئ من بـ ادام بـ وهو اصل
يلتزم كشي من بـ بالضرورة او دائما ان كان الاصل ضرورة

سواء

او دائما او ادام ككان احدى العائتين و بـ ليس بالاحد
يلتزم استحالة بناء على جزاء سلب الشئ عن نفسه عند عدمه لان اصل
موجب فيكون موجودا او خاصا تنعكس حينئذ مطلقة
لا دائمة فانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل بـ او بعضه
ما دام بـ لا دائما صدق بعض بـ حين يوجب لا دائما
اما الحينية المطلقة وهي بعض بـ حين يوجب فلكونها لازمة
لعمومها واما الا دوام وهو بعض بـ بالاطلاق العلم
فانه لو كذب لصدق كل بـ دائما ونقضي الى الجزء الاول من اصل
بكذا بـ دائما وبالضرورة او دائما كل بـ ما دام بـ
يلتزم كل بـ دائما ونقضي الى الجزء الثاني الذي هو مفهوم ما دام
ونقول كل بـ دائما ولا شئ من بـ بالاطلاق يلتزم لا شئ
من بـ بالاطلاق فلو صدق كل بـ دائما لم يصدق
كل بـ دائما ولا شئ من بـ بالاطلاق واذا اجتماع التقيضين
وهو محال في الاصل والى ما اذا كان جزئيا فلم يتم
فيه بناء البيان لان جزئية جزئيا في الجزئية لا ينتج في كبرى
الشمول الا ان كانا شمول فلذلك من طريق آخر وهو الا فسر من
بان تقرير الذات التي صدق عليها بـ ادام لا دائما

وهو موافق وليس بالفعل والامكان وانما يكون
بما هو في الاصل من مادام وقد كان
وهذا خلف واذا صدق عليه وليس بالفعل صدق بعض
ليس في الحقيقة من حيث هو بل هو العكس والواجب في هذا الطريق في الاصل
الحال او اقتصر على البيان في الاصل الجري ثم وكيف على لا يخفى والواقع
والوجوديات والمطلقة العامة تفكس مطلقة عامة لانها اذا صدق
كانت باحدى الجهات الخمس فبعض **ب** بالاطلاق والاطلاق
من **ب** وانما هو موافق الاصل لمجرد لاشي من **ب** وانما هو موافق
محال وان شئت عكس نقض العكس في الموجودات ليعقد
نقض العكس في الاصل **ل** للعلم في بيان تكوّن النقض في تلك طرق
الخلف وهو من نقض العكس مع الاصل لنتج محال او لا فترأى من
هو فرض ان الموضوع شيئا معينا وحل في صيغة الموضوع والحل
عليه يحصل مفهوما العكس وهو لا يخفى الا انه المرحب والسؤال
المركبة لوجود الموضوع فيها من حيث الخلف فانه يتم الجمع في
ان تلك طريق العكس وهو ان يعكس نقض العكس يحصل شيئا في
الاصل فاما تارة فيسبق على الطريقين الاولين حاول التنبه
على هذا الطريق اليه فلذلك ان يعكس نقض العكس في الموجودات

ليصدق نقض الاصل في الاصل من فان الاصل ان كان كلياً
ونقض عكس سلب كل العكس النقيض لنفسه في الحكم كلياً وهو اخص
نقض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة العكس
لنقض عكسها الى ما فيها فبها لان نقض عكسها سلبية كلية وانما
في عكس نقضها الى التبيين وان كان احدى المتضمنات الباقية
العكس نقض عكسها الى ما هو اخص من نقضها امانة الذاتتين
والعامتين والخاصتين فلان نقض عكسها سلبية عرفية
عامة وهي تفكس الى العرفية العامة التي هي اخص من نقضها
وانما في الرقبتين والوجوديتين فلان نقض عكسها سلبية
الامة وعكسها اخص من نقضها مثلاً اذا صدق بعض **ب**
بالاطلاق صدق بعض **ب** بالاطلاق وان فلا شيء من **ب**
وانما تفكس الى لاشي من **ب** وانما هو نقض بعض **ب**
بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صدق بعض **ب**
بالضرورة فبعض **ب** حين هو **ب** وان فلا شيء من **ب**
وام **ب** انما فلا شيء من **ب** مادام **ب** وانما هو اخص
من نقض بعض **ب** بالضرورة اعني قول لاشي من **ب**
بالامكان وعلى هذا القياس وانما يخصص هذا الطريق

بالموجبات لان بيان انعكاس السوال موقوف على انعكاس الموجبات
 كما يوقف بيان انعكاسها على انعكاس السوال فليقدمها انعكاس
 الذي يبين به انعكاس الموجبات كقوله السوال في الامكان
 فما لها في الانعكاس في عدمه لم يعلم التوقف البرهان المذكور
 لان انعكاسها على انعكاس السوال بالضرورة كنعكاسها او
 احتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول الثالث
 الذين كل واحد منهما غير متحقق ولعلم القطر دليل لوجوب انعكاس
 وعدمه **ب** قد راجع المنطقيين وذهبوا الى انعكاس الممكنة
 خاصة واستدلوا عليه بوجه واحد اختلف فانه اذا صدق بعض
ب بالامكان صدق بعض **ب** بالامكان العام والافلاكي
 من **ب** بالضرورة ونسبوا الى الاصل فقول بعض **ب** بالامكان
 ولاشي من **ب** بالضرورة ينتج بعض ليس بالضرورة
 وانما محال ما يزيل الافتراض هو ان لفظة ذات **ب**
 قد **ب** بالامكان **ب** فبعض **ب** بالامكان وهو المطلوب بالاشا
 طريق العكس فانه لو كذب بعض **ب** بالامكان صدق لا شيء من
ب بالضرورة وتنعكس الى لا شيء من **ب** بالضرورة وقد
 بعض **ب** بالامكان فيجتمع النقيضان وبهذا الدلائل لا تتم

او فلتوقفها على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول الثالث
 وستعرف انها عقيمة وانما الثالث فلتوقفه على انعكاس السوال
 الضرورية كنعكاسها وقد بينا انها لا تنعكس الا بالضرورة فلما لم تستم
 بهذه الدلائل لم يظهر المقيد ليس دليل على الانعكاس ولا على عدمه
 توقف فيه واعلم اننا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل على ما هو متروك
 الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل ان ما هو
 بالفعل **ب** بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو **ب** بالفعل **ب** بالامكان
 ويحوز ان يكون **ب** بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا
 فلا يصدق العكس في ما يصدق المثال المذكور في السوال بالضرورة
 فانه يصدق كل حار مركوب زيد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب
 زيد بالفعل مما بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل
 فهو من الضرورة ولاشي من الفرس حار بالضرورة فلاشي مما هو
 مركوب زيد بالفعل حار بالضرورة وانما اذا اعتبرناه بالامكان
 كما هو متروك الفارابي في انعكاسها لان مفهومها ان ما هو
 بالامكان فهو **ب** بالامكان فما هو **ب** بالامكان **ب** بالامكان
 لا محالة ويتضح لك من هذه المباحث ان انعكاس السوال بالضرورة
 الضرورية كنعكاسها مستلزم لان انعكاس الممكنة الموجبة كنعكاسها

وبالعكس كل طريق العكس قال في الشبهة المتصلة
 موجبة كلية كانت او جزئية تنعكس موجبة جزئية والى البنية الكلية
 سلبية كلية اذ لو صدق تقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسات
 متباينة كمالا الى البنية الجزئية فلا تنعكس لصدق قول قد لا يكون
 اذ اكان هذا حيوان فحيوان مع كذب العكس والى المتصلة
 فلا يتصور فيها العكس لعدم الاختيار بين جزئياتها بالظن
 الشبهة المتصلة ان كانت موجبة لسواء كانت موجبة كلية او
 موجبة جزئية تنعكس موجبة جزئية والكاف سلبية كلية بالمثل
 فانه لو صدق تقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسات متباينة كمالا
 الى اذ كانت موجبة فلا اذ اصدق كمالا كان او قد يكون اذ اكان
سب وجب ان يصدق قد يكون اذ اكان **وإلا**
 فليس البنية اذ اكان **سب** ومنتظم مع الاصل قياسات
 قد يكون اذ اكان **سب** وليس البنية اذ اكان **سب**
 قد لا يكون اذ اكان **سب** وهو محال ضرورة صدق قول كمالا
 كان **سب** واما اذ كانت سلبية فلا اذ اصدق فليس البنية اذ
 كان **سب** وجب ان يصدق ليس البنية اذ اكان **سب**
 قد لا يكون اذ اكان **سب** وهو محال ضرورة قد لا يكون اذ اكان

سب هذا خلف واما تنعكس الموجبة الكلية كلية لوزان
 يكون التالي اسم من المقدم واما متباينة مستلزام العالم فالحاصل
 كقولنا كمالا كان الشيء انما كان حيوانا فكذلك كاذب واما
 السلبية الجزئية فلا تنعكس لصدق قول قد لا يكون اذ اكان هذا حيوان
 فحيوان مع كذب قول قد لا يكون اذ اكان هذا حيوانا لانه كمالا
 كان هذا كان هذا انما كان حيوانا فلا اذ اكانت المتصلة لوجه
 واما اذ اكانت اتفاقية فالكاف اتفاقية خاصة لم يبق لمكسها
 لان معناه موافقة صادق لصادق فكما ان هذا الصادق
 يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا ولا فائدة فيه
 والكاف عامة لا تنعكس لوزان موافقة الصادق التقدير
 بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقا والى المتصلة فلا يتصور
 فيها العكس لعدم اختيار جزئية بحسب الظن وقد عرفت ذلك في صدر
 البحث **قال** البحث الثاني في عكس التقيض وهو عبارة عن جعل الجزء
 الاول من القضية تقيض الثاني والثاني عكس الاول مع مخالفة
 الاصل في الكيف وموافقة في الصدق **قال** فاما المتقيد
 بعكس التقيض فهو جعل تقيض الجزء الثاني الاول وتقيض الجزء الاول
 ثانيا مع بقاء الكيف والصدق كما هما فاما قولنا كل انسان

الاول ان يقضي الى ان لا يكون **ب** و اخذنا **ا** لثبات **ب** وجعلنا **ا** جزاء
 الثاني ان يثبت فيحصل لاشي مما ليس حونا بان **ب** وهي القضية
 المطلوبة من العكس **ب** الا وفتح ان يقربا جعل يقين الجزاء الثاني
 من الاصل اوله عين الجزاء الاول **ب** يتامع المحالفة في الكيف
 والموافقة في الصدق **قال** واما الموجبات فان كانت بحكمة فجميع
 منها هي التي لا تنفكس جوابها بالعكس المستوي لا تنفكس لانه يصدق
 بالضرورة كل قمر فيكون يمتد وقت التبريع لا واما دون ذلك
 لما عرفت وتنفكس الضرورية والدائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
 او دائما **كل** **ب** فدا دائما لاشي مما ليس **ب** والا فبعض ليس
 فهو بالفعل **ب** مع الاصل **ب** يتبع بعض ليس **ب** فهو بالضرورة
 في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال في المشرطة والعرفية
 العاتان فتفكس ان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما **كل** **ب** مادام **ب** فدا دائما لاشي مما ليس
 مادام ليس **ب** والا فبعض ليس **ب** فهو حين يكون ليس
 وهو مع الاصل **ب** يتبع بعض ليس **ب** فيجب حين يكون ليس
 وهو محال في العاتان فتفكس ان عرفية عامة دائمة
 في البعض اما العرفية العامة فلا تستلزم العاتان **ب** الى **ا**

واما الادوام في البعض فلا يصدق لبعض ليس **ب** فهو
 بالاطلاق العام والا فلا شئ مما ليس **ب** **ب** واما فتعكس
 الى لاشي من **ب** ليس **ب** واما وفتح كان لاشي من **ب**
 يحكم الادوام ويلزمه كل **ب** فهو ليس **ب** بالفعل يوجد المضمون
 هذا خلف **قال** على راي المتأخرين حكم الموجبات فيه حكم
 السوي في العكس المستوي **ب** ان العكس فالموجبات اذا كانت
 كلية فالتسوي التي لا تنفكس جوابها في العكس المستوي لا تنفكس
 لان الحقيقة احضارها **ب** لا تنفكس لصدق قولنا بالضرورة كل
 قمر فيكون يمتد وقت التبريع لا واما مع كذب عكس **ب** وهو
 ليس بعض المتخفف بقرب الامكان العام لما عرفت من ان كل
 متخفف قمر بالضرورة واذا لم تنفكس الوقيته لم تنفكس شئ
 من التسوي لان عدم انعكاسها **ب** يتلزم عدم انعكاسها
 لما عرفت ضرورة الضرورية والدائمة تنفكس ان دائمة كلية لا مادام
 صدق بالضرورة او دائما **كل** **ب** فدا دائما لاشي مما ليس **ب**
 والا فبعض ليس **ب** بالفعل **ب** يتبع الى الاصل **ب** يقول بعض
 باليس **ب** بالفعل بالضرورة او دائما **كل** **ب** يتبع بعض
 ليس **ب** بالضرورة ان كان الاصل مزمورا او دائما

ان كان الاصل في التام في الضرورية لا تنعكس كتنعكسها لانه
 يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوبيه في نفس مع كذب
 الاشياء مما ليس بنفوس مركوبيه في بالضرورة لصدق قولنا بعض
 ليس بنفوس مركوبيه في بالامكان العام وهو الماهية المشتركة في
 العامتين تنعكس الى عينية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة
 او دائما كل **ما دام** **فدا** **الاشياء** **مما ليس** **ما دام** **ليكن**
 والا فبعض **الليس** **حين** **هو ليس** **ويضم** **الى الاصل** **كل**
بعض **الليس** **حين** **هو ليس** **وبالضرورة** **او دائما** **كل**
ما دام **يتبع** **بعض** **الليس** **حين** **ليس** **في الخلق** **المشروطة**
والعرفية **الخاصة** **تنعكس** **عرفية** **خاصة** **لادائما** **في البعض**
فاذا صدق بالضرورة **او دائما** **كل** **ما دام** **لادائما** **قد**
الاشياء **مما ليس** **ما دام** **ليس** **لادائما** **في البعض** **الصدق**
قولنا **الاشياء** **مما ليس** **ما دام** **ليس** **فانه** **لازم** **للعامتين**
ولا **لازم** **العام** **لازم** **الخاص** **لادائما** **في البعض** **اي** **بعض**
الليس **بالاطلاق** **العام** **فانه** **لولا** **الصدق** **الاشياء** **مما ليس**
وانما **تنعكس** **الى قول** **الاشياء** **من ليس** **وانما** **قد** **لان الاصل**
لادوام **الاصل** **الاشياء** **من** **بالفعل** **المستلزم** **لقولنا** **ان** **هو**

ليس مستلزم السالبة البسيطة الموجبة المحدودة عند وجود
 الموضوع الذي هو متحقق من سببها لا اصل لكن كل
هو ليس **بالفعل** **صادق** **لصدق** **لزوم** **فيكذب** **بالاشياء** **من**
ليس **وانما** **فيكون** **الاداء** **وام** **في البعض** **حقا** **ق** **الحكاية**
جزئية **لما** **الخاصة** **تنعكس** **عرفية** **خاصة** **لانه** **اذا** **صدق** **بالضرورة**
او دائما **بعض** **ما دام** **لادائما** **وجب** **ان** **يصدق** **بعض**
الليس **ليس** **ما دام** **ليس** **لادائما** **لان** **نقضي** **ذات** **الموضوع**
وهو **قد** **ليس** **بالفعل** **لادوام** **ثبوت** **البالغ** **وليس**
ما دام **ليس** **والامكان** **حين** **هو ليس** **ليس** **حين** **هو**
وقد **كان** **ما دام** **بعض** **و** **بالفعل** **هو** **ظا** **ير** **بعض** **ما**
ليس **ليس** **ما دام** **ليس** **لادائما** **هو** **المطلوب** **لما** **البواقي**
فلا **تنعكس** **لصدق** **قول** **بعض** **اليجان** **ليس** **السان** **بالضرورة** **في**
المطلقة **وبعض** **القر** **هو ليس** **لتنحرف** **بالضرورة** **الوقعية** **دون**
عكس **بما** **الاجابات** **ومتي** **لم** **تنعكس** **في** **منها** **لا**
عرفت **في** **كل** **المستوى** **الخاصة** **من** **الموجبات** **الجزئية**
تنعكس **ان** **عرفية** **خاصة** **لانه** **اذا** **صدق** **بالضرورة** **او دائما**
بعض **ما دام** **لادائما** **بعض** **الليس** **ليس** **ما دام**

ليس - لا دائما لا لفرض ذات الموضوع و قد ليس - بالفعل
 بحكم لا دوام الاصل و ليس - مادام ليس - والاكلا في
 بعض اوقات كونه ليس - فهو ليس - في بعض اوقات كونه
 وقد كان - في جميع اوقات كونه هذا خلف و **ب** بالفعل
 وهو ظاهر و اذا صدق على ان ليس - و ان ليس - مادام ليس -
 فبعض ليس - ليس - مادام ليس - و هو الجزء الاول من المنطق
 و اذا صدق على ان **ب** بالفعل نقص ليس - بالفعل و هو
 الاول و ام الاصل فيصدق العكس في شيء و هو المظهر و اما الموجبات
 الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخصل السمع والضرورة
 اخصل الاربع التي هي الدائمان و العاقلان و هي لا تنعكس
 اما الضرورية فللصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس
 بالانسان بدون عكس و هو بعض الانسان ليس بغيره بالامكان
 العام للصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة و اما الوقتية
 فلا تصدق بعض القمر هو ليس بمتنصف الوقتية لا دائما
 مع كذب بعض المتنصف ليس بقمر بالامكان العام لان المتنصف
 قمر بالضرورة و متى لم تنعكس لم تنعكس شي من الموجبات الجزئية
 لما عرفت مرارا قال و اما السوالب فكلية كانت او جزئية فلا تنعكس

كلية لا احتمال ان تنعكس المحمول اعم من الموضوع و تنعكس في حالتها
 حيثية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كشي من **ب**
 لا دائما **ب** لا دائما لفرض الموضوع فهو ليس - بالفعل و **ب** في
 بعض اوقات كونه ليس - لا ليس - في جميع اوقات فبعض
 ليس - فهو في بعض احيان كونه ليس - وهو الذي و اما الجزئية
 والوجودية ان تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كشي من **ب**
 باحدى هذه الجهات لفرض الموضوع فهو ليس - **ب** بالفعل
 لوجود الموضوع فبعض ليس - فهو بالفعل و هو المطلوب و لكنه
 بين كل من جزئياتها **ا** و اما السوالب فكلية كانت او جزئية
 لم تنعكس كلية لا احتمال ان يكون نقيض المحمول اعم من الموضوع و
 امتناع الجواب لخص لعل خرافة العالم كقول كاشي من الان ان
 كذا ليس كذا لان الانسان فامتنع ان تنعكس الى كل ليس
 كذا لان و تنعكس اما استان حيثية مطلقة لانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما كاشي من **ب** او ليس بـ **ب** مادام **ب**
 لا دائما فليصدق بعض ليس - حين هو ليس - لان
 ثبات الموضوع موجوده لذلك لا و ام عليه فلفرضه قد
 ليس - وهو مفيد الجزاء الاول **ب** في بعض اوقات كونه

ليس - لانه كان ليس - في جميع اوقات كونه - فذا صدق على
 ان ليس - وان - في بعض اوقات كونه ليس - لبعض ليس
 حين هو ليس - وهو لم يجرى ما في كونه الصواب انهما متساويان
 حقيقة لا والله اما الحقيقة فلا ذكرنا اما الله ولم فلا يصدق
 على ان ليس - بالفعل ان كان - دائما فيكون ليس - دائما
 له واما سلب كونه دائما فهو لم يجرى وقد كان لا دائما فخطأ
 صدق على ان ليس - وان ليس - بالفعل صدق بعض ليس -
 ليس - بالفعل وهو مفهوم الاداء واما التوقيف والوهو وتباين
 متساويان مطلقا لانه اذا صدق كونه في شيء او
 ليس بعينه - لا دائما باحدى هذه الجهات فحين ان يصدق
 بعض ليس - بالاطلاق العام لانه نفي عن الموضوع - فلا ليس
 - وهو مفهوم الجزء الاول - بالفعل حكم الاداء فبعض ليس
 - بالاطلاق وهو المطلوب انما لم يقيد قيد الاداء
 والافروزة الى العكس لانه ان يكون - فزورا لا يصدق
 وليس - بالامكان كقولنا ليس بعض الناس بطلا كالتب للافروزة
 مع كذب بعض الحاصل ان لا بالافروزة لان كل كاتب
 انسان بالافروزة قال في السوال في الشرطية

مما كانت اوساها فغير مقبولة الانعكاس لعدم الظهور بالبرهان
 من الناس من ذهب الى انعكاس السوال الباقية من الشرطيات
 اما انعكاس الفعليات منها فلا فذا صدق لا شيء من -
 العام فبعض ليس - بالاطلاق العام والافروزة في ما ليس -
 دائما فلا شيء من - ليس - دائما ولم يجرى - دائما وقد كان
 من - بالاطلاق فخطأ واما انعكاس المتكلمين فلا فذا
 فلا لا شيء من - كما كان في اس العام فبعض ليس -
 بالامكان العام والافروزة في ما ليس - بالافروزة فلا شيء من -
 ليس - بالافروزة ولم يجرى - بالافروزة وهو في الاصل
 انعكاس الشرطية الموجبة فلا فذا صدق كلما كان -
 البتة اذا لم يكن - كان - والا فقد يكون اذا لم يكن - كان
 - وهو من الاصل يتم قد يكون اذا لم يكن - وهو انه مع او
 ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان - لم يكن - فيكون -
 فزورا للنفقطين واما انعكاس الشرطية السالبة فلا فذا
 فلا ليس البتة اذا كان - فقد يكون اذا لم يكن -
 والا فليس البتة اذا لم يكن - فقد لا يكون اذا كان -
 لم يكن - ولم يجرى قد يكون اذا كان - وهو في الاصل

ولما لم يتم هذا الدليل على صحة المقدم فيظهر بطلان آخره في الحقيقة
وعندها انما الدليل الاول قد انقضى لان المقدم قد انقضى من حيث ليس
والما يستلزم كل واحد من الالزامات البينة المعدولة لا يستلزم
الموجبة المحصلة وانما ان في هذه الامور ان قولنا لا شيء مما ليس
بالضرورة لا تنفك عن قولنا لا شيء من ليس بالضرورة لما عرفت
من ان الالبية الضرورية لا تنفك عن نفسها وليس سلمنا لكن
لان المقدم يستلزم لا شيء من ليس بالضرورة لكل بالضرورة
وسند المنع امر افتاده وان الالبية المعدولة لا تستلزم الموجبة
المحصلة وانما الثالث قد انقضى لان المقدم قد يكون اذ لم
يكن **ج ر** وبشبه الامارة الجزئية بين كل امرين ولو كانا تقيضين
يرتفعان من الشكل الثالث وهو انهما تحقق التقيضان تحقق احدهما
وكل تحقق التقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذ تحقق احدهما
التقيضين تحقق الآخر ولا يتم البتة ان يستلزم التقيضين
فان لمكان ان يكون **ج ر** محالة المحال فان لم يستلزم **ج ر** ا
الراجع فلا بد ان لا يتم ان قولنا قد لا يكون اذ كان **ج ر** لم يكن
يستلزم قد يكون اذ كان **ج ر** المحال ان لا يكون الشيء
مستلزما لاحد التقيضين فان لكل واحد يستلزم الآخر وهو

البحث الرابع في تحريم الشبهات اما المنفصلة الموجبة الحقيقية
فيستلزم منفصلة **ج ر** الجمع من عين المقدم وتقيض الثاني
والا فلو من تقيض المقدم وعين الثاني متعاكسين عليهما
وان لم يطل الزوم والاتصال المنفصلة الحقيقية يستلزم ارجح
مستلزمات مقدم الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما تقيض الآخر
وهو قد لا يخرين تقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكلوا
من هذا التقيض مستلزما لاخرى مركبة من تقيض الجزئين **ج ر**
المراو بالمتصلة في هذا الباب اعني باب تحريم الشبهات الضرورية
وبالمنفصلة العنصرية فتبي صدق الزوم الكلي بين امرين يعيق
منع الجمع بين عين الملزوم وتقيض الزوم ومنع الخلو بين تقيضين
الملزوم وعين الزوم وبذلك انقضت لان متعاكسان على الزوم
الى متى منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما لتقيض
الآخر متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون تقيض كل واحد منهما
مستلزما لعين الآخر اما ان الملزوم بين الامرين يستلزم **ج ر**
فلا بد لولا ذلك لبطال الزوم بينهما فانه على تقدير الزوم بين امرين
لو لم يصدق منع الجمع بين عين الملزوم وتقيض الزوم لم يجرى
الملزوم مع تقيض الزوم فيجوز وقوع الملزوم بدون الاستلزام

احراز متبنيها بصدق وكذلك لو لم يصدق منع المخلو من نقض المخلو
ويعين الملائم لكان اتعاك نقض المخلو ومن اللازم يجوز ثبوت
المخلو بدون اللازم فيسقط المخلو من بينها هذا خلف وانما ان
الانفصال بين متبنيها على اللازم فلا يلازم لا انفصال
فانه اذا تحقق منع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقض الآخر
على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الاخرى بشا ذلك
التقدير فيجوز اجتماع المتبنيين فلا يكون بينها منع الجمع وكذلك
اذا تحقق منع المخلو بين امرين فلو لم يجب ثبوت عين الاخرى على
تقدير نقض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقض الاخرى على ذلك التقدير
فيجوز ارتفاعها فلا يكون بينها منع المخلو المنفصلة الحقيقة يستلزم
اوج متصدات مقدم المتصلتين عين احدى الجزئين وتاثيرها في
الآخر مقدم اخرين نقض احدى الجزئين وتاثيرها عين الاخرى في
صدق الانفصال الحقيقة عين اخرين يستلزم عين كل واحد منهما
الآخر ونقض كل واحد منهما عين الاخرى اما الاول فلا يلزم كيب
ثبوت نقض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين
الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال
حقيقي بما خلفه انما في اللازم لو لم يجب ثبوت عين الاخرى في تقدير

تقريب

نقض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقض الاخر على تقدير نقض كل واحد منهما
فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والمقدّم فلا
يما خلف وكل واحد من غير الحقيقة اي انقضى الجمع والمنزلة مستقر
الاخرى مركبة من نقض جزئها فبصدق منع الجمع بين امرين
صدق منع المخلو من نقضها فانه لو جاز ارتفاع المتبنيين لجاز
اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع المخلو بين
امر من صدق منع الجمع بين نقضها فانه لو جاز اجتماع المتبنيين لجاز
ارتفاع العينين فلا يكون بينهما منع المخلو والمقالة الثالثة في
القياس ومنها فصل في القياس **القياس** في تعريف القياس هو
القياس قول مولف من قضايها متى سلمت لازم عنها لانه انما يكون
آخر **المقصد** الاقصي المطلوب لا على من الشئ الكلام
في القياس لانه العدة في احتمال المطالب التصديق بصدق
انه قول مولف من قضايها متى سلمت لازم عنها لانه انما قول آخر
لقول العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مولف من قضايها
انما سلمت لازم عنها لانه انما العالم حادث فالحق قول المركب
انما المقصود العقلي وهو جنس القياس المعقول اما المقصود وهو
المعقول وهو جنس القياس المعقول وهو المراد من القضايا ما فوق

تقيته . اعادة ليقا والقياس ليس من القيسيتين كما ذكرنا
والقياس المركب من القضاة فوق اثنين كما ينبغي ولا حرج به من
القضية المارة المستلزمة لدايتها فكسها المستوي وكسها
فانها لا تسع قياسا وتكون اسما . ان في تلك القضية
لا يجب ان تكون مسئلة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث لا تلتزم
ازم منها قول آخر ليس في القياس العادي المقدمات ولا في
كقول كل ان من جرحا واما ان اتين القضية واتي بها
الا انها بحيث لو سلمت لزم منها ان كل انسان جرحا وتكون لزم
منها يخرج الاستدلال والتحليل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم
منها شيء لا يمكن تخلف دلالتها عليها وتكون لدايتها حرجا
يلزم لدايتها بل لا يمكن مقدمات غريبة كما في قياس المساوات
وهو ما يتركب من قضيتين متعلقين بمولدين كما يكون موضوعا او
كقول مساو ب مساو ج فانها يستلزم ان اسما
يمكن لدايتها بل لا يمكن مقدمات غريبة وهي ان كل مساو في
الشيء مساو لشيء ولذلك لم يثبت ذلك استلزام الاحكام الصورية
في المقدمات كما في قولنا كل لزم ب لزم ج فان لزم ب في
لان لزم ب لزم ج لزم ب و قولنا الدرة في الحقة والحقة

من

في البيت فالدرة في البيت لان ما في الشيء الذي هو في الشيء
فيه اما اذا لم يصدق تلك المقدمات لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا
امسا ب ب وب مائة لم يلزم منه ان امسا ب ب لان مائة
المائة في الشيء لا يجب ان يكون مائة وان كان كذلك
ب وب نصف ج لم يلزم منه ان نصف ج لان نصف النصف
لا يكون نصفه وتكون قول آخر اذ هو ان القول بالادام يجب ان يكون
معارك كل واحد من هذه المقدمات فانه لا يمكن اعتبار ذلك في القياس
لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لا يستلزمهما احدهما
وبذا اورد مشرق من القضية المركبة المستلزمة لعكسها المستوي
وعكس قضيتها فانه يصدق عليها ان قولنا لزم من قضيتين يستلزم
لدايته قولنا لزم من قضيتين قياسا وهو مستلزم ان كان معين
النتيجة وليس فيها مذكورا في الفعل كقولنا ان كان جرحا فهو
متجيز لانه جسم يتجزأ متجزئ وهو بعينه مذكورا فيه ولو قلنا ذلك
ليس بتجزئ يتجزأ لانه ليس بجسم ولا يقضي مذكورا فيه واقتضى ان
لم يكن كذلك جسم موكف وكل من لزم في حادث يتجزأ عن جسم
وليس هو ولا يقضي مذكورا فيه بالفعل قول القياس المستلزم
او اقتضى ان لانه ان يكون معين النتيجة او يقضيها مذكورا فيه

بالفعل ولا يكون شئ منهما مذكورا في الفعل الاول استثنائي قولنا
الكان بناسا فهو متغير لكنه جسم ينتج انه متغير فهو بعينه مذكور
في القياس ولكنه ليس بمقتضى ينتج انه ليس بجسم ونقيضها اي قولنا الجسم
مذكور في القياس بالفعل وانما سمي استثنائيا لاستثناءها على حرف الاستثناء
اعني لكن والثاني اقتراني قولنا الجسم موزون وكل موزون محدث
فالجسم محدث فليس هو ولا نقيضه مذكورا في القياس بالفعل وانما
سمي اقترانيا لا قتران محدود فيه وانما قيد ذكر النتيجة او نقيضها
في الترتيبين بالفعل لانه لم يقيد فعل الاقترانيات في أحد
القياس الاستثنائي اذا النتيجة مركبة من مادة وهي طرفا ومن
صورة وهي متبعا التاليفية وما دبتنا مذكورة في الاقترانيات
ومادة السببية يحصل القوة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة
فلما اطلق ذكر النتيجة في التعريف لا يقتضيه تعريف الاستثنائي
منعاه تعريف الاقتراني جمعا لا يقال احد الاخرين لازم هو الآخر
يطلق تعريف القياس او يطلقان تفسيرهما في قسمين لان الاستثنائي
ان لم يكن قياسا بطل التفسير والا كان تقييما للشئ الذي
والى غيره والكان قياسا بطل التعريف لانه غير متبعا ان يكون
القول العارض مغايرا لحد من المقدمات واذا كانت النتيجة

مذكورة

مذكورة في القياس بالفعل لم يكن مغايرا لحد من مقدماته لانا نقول
لا سلم ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل في القياس لم يكن مغايرا
لحد من المقدمات وانما يكون كذلك فلم يكن النتيجة جزءا للحد
وهو من خارج المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا الشمس على الحد بل استلزام
لوجودها ابتداء لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالها الصدق والكلية
واما مذكورة في القياس الاستثنائي لم يكن نقيضه فلا يكون بين النتيجة ولا
نقيضها فيه مذكورين بالفعل لانا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة
او نقيضها مذكورين فيه بالترتيب الذي يكون في النتيجة وعلى هذا
فلا إشكال ان موضوع المظهر يسمى الصغرى ومركبها والكبرى والنقيض
التي جعلت جزء قياسا على مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر
الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حد اوسط واقتران
الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وطرفا والهيئة الى صلة من كيفية
وضع الحد اوسط بان النسبة عند الحدين الاخرين يسمى شكل
وهو اربعة لان الحد اوسط المكان محمول في الصغرى وموضعا
في الكبرى فهو الشكل الاول والكان محمول فيها فهو الشكل الثاني والكان
موضعا فيها فهو الشكل الثالث والكان موضعا في الصغرى و
محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع في القياس الاقتراني اما جعل ان

تركب من حليتين او شرطي الى ان يتركب منها وانما كان الحمل لمسط
 فليست بوجه ونقول القول الثاني بانها لا يحد من القياس سمي نتيجة
 وباعتبارها من مصادرها على قياس على ما في من مقدمتين
 احدهما يشترط في موضوع المطلب كالحكم في المثال المذكور والثاني
 على قوله كالحايات هما يشتركان في امر الاوسط كما لو كانت في موضوع
 المطلوب سمي الصغرى لان يكون في الغالب اضعف الاخص اقل افرا ويكون
 اصغر وشمول ليس اكبر لانه لما كان اعم فهو اكبر افرا او هو المشترك
 اكبر من الاصغر والاكبر سمي هذا الاوسط متوسط بين طرفي المطلوب
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى لانها ذات الاصغر والتي فيها
 الاكبر كبرى لانها ذات الاكبر واتزان الصغرى بالكبرى في الجملتها
 وسلبها وكليتها وجزئيتها السمي قرينة وجزءا والية الى صلة من
 وضع احد الاوسط عند اثنين الاخرين بحسب حمل عليهما او وضع
 لهما او حمل على احدهما ووضعه في غير سمي شكله وهو اربعة لان الاوسط
 كان قمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول والثاني
 قمولا فيهما قبل الشكل الثاني والثالث موضوعا فيهما قبل الشكل
 الثالث والثالث موضوعا في الصغرى وقمولا في الكبرى فهو
 الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل

الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الاستعمال من موضوع
 المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الاستعمال
 من موضوعه الى محموله وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة
 الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الى الشكل الثالث اركنه
 اياه في صغره وهي اشرف المقدمات حيثما هما على موضوع المطلوب
 الذي هو اشرف المحمول في المحرر انما يطلب لاجله ما لا يجابا او سلبا
 ثم الشكل الثالث لانه اقرب الى الشكل الرابع اركنه اياه في حسن المقدمة
 ثم الرابع اذ الاقرب الى اصل الحق اياه في المقدمة متين وبعده عن
 الطبع جدا **اما الشكل الاول** فانه اجزاء الجواب الصغرى والاكبر
 لم ينتج الا صغرى في الاوسط وكلية الكبرى والا لا حمل ان يكون بعض
 المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر فزودنا النتيجة
 اربع الاول من موجبتين كليتين ينتج من موجبة كلية كقولنا
 كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين الصغرى موجبة
 والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا
 فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية

كقولنا بعض ج ب وكذا شئ من ب أ فبعض ج ليس ب شئ من ج
 الشكل يشبه بقاها اعلم ان الانسان الاشبه بالاربعية شرا
 بحسب كيفية المقدامات وكيفية اشتراكها بحسب جهة المقدامات
 اما الشئ الذي بحسب الجهة فليست اتيك بيانها فافضل ان تلاحظ
 والاشياء التي بحسب الكيفية والكيفية في الشكل الاول امران
 احدهما بحسب الكيفية والآخر بالعدد والاشياء بحسب الكيفية والكبرى
 اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يتدرج الامر الا بالصغرى
 الا وسطا فلم يحصل الاشراج لان الكبرى تدعى ان ما يثبت له الاوسط
 فهو حكوم عليه بالاكبر والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بان
 الاوسط مطلوب من الاصغر فالاصغر لا يكون والاشياء فيها ثبتت
 الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم
 النتيجة واما ان فلان الكبرى لو كانت جزئية فلان معناه
 ان بعض الاوسط حكوم عليه بالاكبر واما ان يكون الاصغر في ذلك
 البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة
 مثلا يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان ولا يصدق
 بعض الانسان فوسم فزوب الناحية باعتبار بين الشرطين اربعة
 لان مزوب الحكمين الانعقاد في كل شكل ستة عشر فكل شكل

الاشراج

ان القضية منحصرة في الشئية والمحصورة والمبهمة لكن الشئية
 منحصرة الكلية لانهما جها في الكبرى هذا الشكل فافضل ان يزداد
 ان يمتنع بالضرورة هذا الشئ والمبهمة في قوة الجزئية فالقضية
 المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة الكليات والجزئيات وهي
 معبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع
 باحدى الكبريات الاربع يحصل ثمانية عشر فليكن اشتراط الامر
 الاول اسقط ثمانية اربع الصغريات الباقية مع الكبريات اربعة
 والامر الثاني اربعة اربع الصغريات الموجبات مع الجزئيتين فليمتنع
 الاربع اربع الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا
 كل ج ب وكل ب فكل ج الثاني من كليتين والكبرى سالبة
 ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا فاشئ من ج ا
 من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
 ج ب كل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى سالبة
 كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا
 فليس بعض ج ا واما في هذه الضروب بعينها لا تحتاج
 الى برهان واعلم ان ههنا كيفيتين ايجاب وطلب وشرهما ايجاب
 لانه وجوده السلب عدمه والوجود اشراف وكيفيتين الكلية والجزئية

وشرعنا الكلية لانه صوابه والحق في العلم وخص من الجزئية
 والافضل لاشتمالها على زائد يتركف على ان يكون الموجبة الكلية شرف
 المحصورة استلزامها على اشرافها وخسها السالبة الجزئية لا تنوبها
 على الخسيتين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف
 السلب الكلي بمقتضى الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب
 وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة
 ولما كان المقصود من الاقيسة تباينها رتبة باعتبار ترتيبها
 شرفا فقدم المنتج لاشرف على غيره قال اما الشكل الثاني فشرطه
 اختلاف مقدمية بالكيفية والكثرة الكبرى والافضل للاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع الايجاب النتيجة
 تارة ومع سلبها اخرى لان الانتاج الشكل الثاني ان يشرط ان
 بحسب الكيفية والكثرة بحسب الكيفية فاختلاف مقدمية
 في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب
 الكثرة فكثرة الكبرى وذلك لانه لو لم يفتق احد الطرفين لفصل الاختلاف
 وهو صدق القياس تارة مع الايجاب واخرى مع السلب للاختلاف
 موجب العقول لانه لا اوم الاختلاف على تقدير انتفاء السلب الاول
 فلانه لو اتفقت المقدمات في الكيف فاما ان يكونا موجبتين او

حجة

او سالبتين واما ان كان تحقيق الاختلاف اما ان كانا موجبتين
 فلا بد لصديق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب
 والوجدان الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما
 ان كانا سالبتين فلصديق قولنا لاشئ من الانسان كجروا
 من المومن كجروا الحق السلب ولو قلنا فلا شئ من الناطق كجروا
 لالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط
 الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية فهي اما ان يكون موجبة او سالبة
 وعلى تقدير التقدريتين تحقيق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلا يخلو
 قولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والعاصق
 الايجاب والوجدان الكبرى بقولنا وبعض العاصق بفرس كان الحق
 السلب واما على تقدير سلبها فلصديق قولنا كل انسان حيوان
 وبعض السليم غير ان والعاصق الايجاب وبعض الجرو ليس بفرس
 والحق السلب واما ان الاختلاف موجب لعظم القياس فلان
 لما صدق مع الايجاب لم تكن مستحيلة للسلب لما صدق مع السلب
 لم تكن مستحيلة للايجاب لان المنتج بالانتاج يستلزم القياس لا حجة
 على التعيين قال وهو وجهان توجه الطوارق الاول من كليتين او
 الصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل جرب لاشئ من آف

قد شئ من ج ا با خلف وهو ضم لقيض النتيجة الى الكبرى ينتج نقضين
 الصغرى وبالعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول والثاني من كليتين
 والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من ج ب كل
 ا ب فلا شئ من ج ا با خلف وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم نفس
 النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج سبب لاشئ من آ ب فليس
 ج ا با خلف وبالعكس الكبرى ليرتد الى الاول والثاني من موجبة جزئية
 وكل ب وباشئ من آ ب فلا شئ من آ ب فليس ج ا با خلف
 وباشئ من آ ب بعض ج ليس آ الرابع من سالبة جزئية صغرى
 وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب و
 كل ا ب فليس ج ليس ا با خلف وهو اخر من الفئات السالبة
 مركبة **اقول** الضروب الستة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين
 ايها اربعة لانه تسقط باعتبار الشكلا الاول ثمانية اطراف السالبة
 والموجبتان العظمتان والجزئيتان والمختلفتان باعتبار
 الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية والموجبتان
 والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت الضروب الثمانية
 اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية

سقطت

كقولنا كل ج ب ولا شئ من آ ب فلا شئ من ج ا با خلف
 وبالعكس ا با خلف فهو هذا الشكل ان يؤخذ لقيض النتيجة ويجعل
 الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فنتجها وهو الموجبة
 ليصل لضرورية الشكل الاول ويجعل كبرى القياس كبرى لانها
 لطبقها تصح بكروية الشكل الاول فينظم منها قياس في الشكل الاول
 ينتج لاني اضمن الصغرى فيقال لولم يصح ق لاشئ من ج الصغرى
 بعض ج آ ونضد الى الكبرى هكذا بعض ج ا ولا شئ من آ ب
 ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب وقد كان الصغرى لكل
 ج ب با خلف والخلف لا يلزم من الصدورة لانها مبرهنة
 الاخراج فيكون من مادة وليس الكبرى لانها مفروضة الصدق
 فتعين ان يكون من لقيض النتيجة فيكون محال فالنتيجة حق والـ
 انعكس بيان بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول ينتج المذكورة
 فيبقى متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى
 ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة متى صدقت
 القرينة صدقت النتيجة وهو المظهر الثاني من كليتين والصغرى
 سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا شئ من ج ب وكل آ ب
 فلا شئ ا با خلف وبالعكس ا الخلف فبالطريق المذكور وبالعكس

فلا يمكن بعكس الكبرى لأنها لا يمكنها الاستغناء الجزئية والجزئية
 لا تنتج في الكبرى الشكل الأول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى لم يعكس
 النتيجة فاما عكس الاشئ من ج ب الى الاشئ من ا ب ج وجعلنا
 كبرى وكبرى القياس الصغرى وقولنا ا ب ولا شئ من ا ب ج ينتج
 من ا ب الشكل الأول لا شئ من ا ب هو عكس الاشئ من ج ب آ
 وهو المطر الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ا ب فبعض
 ج ليس آ بالكلية العكس كما هو الاخر من ا ب واما من ا ب ج فانه
 موصوف الصغرى وكل ا ب وكل ج ثم ليتم المقدمة الاولى
 الى الكبرى ويقال كل ا ب ولا شئ من ا ب لينتج من ا ب ج
 هذا الشكل لا شئ من ا ب ثم ليكمل المقدمة الثانية الى بعض ج ب
 وتضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج ب ولا شئ من ا ب
 ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس وهو المطر فانه قد انشأ
 ا ب من قياسين احدهما من ذلك الشكل ولكن من جزئية
 والاخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى
 موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب اكل
 آ فبعض ج ليس ب ا لا يمكن بيانها بالعكس لا بعكس الكبرى لأنها

بعكس جزئية والجزئية لا تقبل العكس ككبروية الشكل الاول ولا بعكس
 الصغرى لأنها لا تقبل العكس وتقتدر برتبها لا تقع في كبرى
 الشكل الاول فبما ان ا ب بالكلية او ب ا لا فترامنا اذا كانت ا ب ج
 الجزئية حركية ليتحقق وجود الموصوف وانما رتب الصغرى ب
 ذلك الترتيب لان الصغرى من الاولين منتهيان لكل فلا بد من
 تقديرها على الاخرين وقدم الاول على الثاني في الثالث على الرابع
 لشماعها على صغرى الشكل الاول كقولنا في الرابع ا ب ج
 الشكل الثالث فشرط ايجاب الصغرى ولا كعكس الاخرى في كلية
 احدى مقدمتيه والا فكان البعض المحكوم عليه بالاصغر من البعض
 المحكوم عليه بالكبر فوجب التعدية وفروها بالناجحة مستترة
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج
 وكل ب ا فبعض ج ا بالكلية وهو ثم نقضي النتيجة الى
 الصغرى ينتج نقضي الكبرى وبالرأى الاول بعكس الصغرى اكل ا ب
 من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج
 ولا شئ من ب ا فبعض ج ليس ا بالكلية بعكس الصغرى
 الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية
 كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالكلية وبالعكس

الصغرى ونفرض من نوع الجزئية فكل شيء وكل ب آكل وآثم
 نقول ج وكل ا فبعض ج وهو المطلوب الرابع من موجبة
 جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نقولنا بعض
 ب ج ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ بالكلية وبكس الصغرى و
 الاخر ا من الخامس من موجبة الصغرى كلية ينتج موجبة
 جزئية نقول كل ب ج وبعض ب آ فبعض ج آ بالكلية وبكس
 الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والاخر ا من السادس من
 موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية نقولنا
 كل ب ج وبعض ب ليس آ فبعض ج ليس آ بالكلية والاخر ا من
 الثمانيات سالبة مركبة **الاول** يشترط في انتاج الشكل الثالث
 في كجعية المقدمات ايجاب الصغرى ونسب الكلية كلية اذ
 المقدمات اما ايجاب الصغرى فلهذا لو كانت سالبة فالكبرى
 اما ان يكون موجبة او سالبة واما لان يحصل الاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فنقولنا لا شيء
 من الانسان يفرس وكل انسان حيوان او ناطق فانتج
 الاول الايجاب في الثاني السلب واما اذا كانت سالبة
 فلما اذا به لنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الانسان يفرس

او حار واما في الاول الايجاب وفي الثاني السلب الكلية احد
 المقدماتين فلهذا لو كانتا جزئيتين استلزم ان يكون البعض من
 الاوسط المحكوم عليه بالكبرى غير البعض من الاوسط المحكوم عليه
 بالاصغر فلم يجب تعديته الحكم من الاوسط الى الاصغر فنقولنا بعض
 الحيوان انسان وبعضه فرس فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية
 لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار الطرفين
 يحصل الفرق بينه لان اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية
 اضرب كما في الاول ليشترط كلية احدهما حذف فترين آخرين
 وهما الكبيران الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الاول من
 الموجبتين يحللتين ينتج موجبة جزئية نقولنا كل ب ج
 وكل ب آ فبعض ج آ بوجهين احدهما الخلف وطريقته
 في هذا الشكل ان يجعل لبعض النتيجة كلية كبرى اذ هذا الشكل
 لا يشترط الاخرية وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينظم
 بينهما قياس في الشكل الاول منتج لاني في الكبرى فيقال
 لو لم يصدق بعض ج آ لصدق لا شيء من ج آ وكل
 ب ج ولا شيء من ج آ ينتج لا شيء من ب آ وكان الكبرى
 كل ب آ بخلاف ما فيها عكس الصغرى ليرجع الى الشكل

الاول في استخراج النسبة المطلوبة بعينها التي في من كليتتين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل مبيع ولا شيء من ب آ فبعض
 ج ليس بالكلف وبالعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول فلاحظ
 واعلم ينتج بان الضربان الكليتان لو اذ ان يكون الاصغر اعم من
 الاكبر وامتناع ايجاب الاضطرار في الملامح وسلب منها كقولنا
 كل انسان حيوان وكل انسان ناطق الا ان في من الاثني بالبرهان
 واذا لم ينتج الكلي لم ينتج شيء من الضروب الباقية لان الضرب
 الاول اخص الضروب المنتجة فلا يجرى الضرب الثاني اخص الضروب المنتجة
 للسلب وعدم احتاج الاخص مستلزم لعدم احتاج الاكبر الثالث من
 موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج
 وكل ب آ فبعض ج ليس بالصغرى وبالعكس الصغرى وهو ان لا يترتب
 وهو ان يكون موضوع الجزئية وكل ب آ فبعض ج ينتج المقدمة
 الاولى الى كبرى القياس ينتج من الشكل الاول كل د آ فبعض
 كبرى المقدمة الثانية ينتج من اولى الشكل بعض ج آ وهو المطلوب
 الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
 جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ
 بالطريق الثالث والكل ظاهر الخامس من موجبتين والصغرى كلية

ينتج

ينتج موجبة جزئية كقولنا كل مبيع وبعض ب آ فبعض ج آ فبعض
 والا فتراس وهو من موضوع الكبرى وكل ب آ فبعض ج آ فبعض
 المقدمة الاولى صغرى والصغرى الاصل الكبرى لكل ب آ فبعض ج
 ينتج من الشكل الاول كل ب ج وبذلكها صغرى المقدمة الثانية
 بكل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ وهو المطلوب وبالعكس الكبرى
 جعلها صغرى ثم عكس النتيجة لا بعكس الصغرى لان الكبرى جزئية
 والجزئية لا تقبل كبروية الشكل الاول السادس من موجبة كلية
 صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج
 وبعض ج ليس بالكلف والا فتراس في الكبرى الخاصة بالاجابة
 مركبة ليتحقق وجود الموضوع لا بعكس الصغرى لان الجزئية لا تقع
 في كبرى الشكل الاول لا بعكس الكبرى بانها لا تقبل العكس وتقدير
 انكاسها لا تقبل كبروية الشكل الاول انما وضعت بهذه
 الضروب في هذه المراتب لان الاول اخص الضروب المنتجة
 والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب والا فتراس و قد تم
 الثالث والرابع على الاخرين لاشتراكهما على كبرى الشكل الاول
 فاما الشكل الرابع فشرطه كسب الكلية والكليزية ايجاب
 المقدمتين مع كلية الصغرى او اعتدالها بالكلية مع كلية

الموجبتين مع جزئية الصغرى و آخرى نعم المختلفين من الجزئيتين
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل سيج وكل
 آب فبعض ج آب عكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاننا اذا عكسنا
 الترتيب اذنا الى الشكل الاول هكذا كل آب وكل سيج ينتج كل آب ج
 وهو عكس البعض ج آه هو المطلوب ولا ينتج كليا لو اردنا ان يكون البعض
 اعم من الاكبر واستلزام حمل الاخص على الكل فراء اننا لم نقولنا كل آب
 حيوان وكل فاني الانسان مع ان الحق بعض الحيوان فاني انما من
 موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل سيج وبعض
 آب فبعض ج آب عكس الترتيب كما مر انما است من كليتين و
 الصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من سيج وكل
 آب فلا شيء من ج آب عكس الترتيب اليه كما مر الرابع من كليتين
 والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل سيج ولا شيء من آ
 ب فبعض ج ليس آب عكس الموجبتين يرجع الى الشكل الاول هكذا
 بعض ج ب ولا شيء من ب آب فبعض ج ليس آب وهو المطلوب ولا ينتج
 كليا لاحتمال عدم الصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من
 الفرس انسان مع ان العاقل ليس بعض الحيوان لو اننا لم
 من موجبة جزئية صغرى سالبة كلية الكبرى ينتج سالبة جزئية

كقولنا بعض سيج ولا شيء من آب فبعض ج ليس آب عكس النتيجة
 كما مر انما است من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية الكبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض سيج ج وكل آب فبعض ج ليس آب عكس
 الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها انما است
 من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
 كل سيج وبعض ليس آب فبعض ج ليس آب عكس الكبرى ليرجع
 الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة انما است من سالبة
 كلية صغرى وموجبة جزئية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
 لا شيء من سيج وبعض آب فبعض ج ليس آب عكس الترتيب
 ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه القواعد ليس
 باعتبار انما يباينها لا يباينها عن الطبع لم يعتد بانما يباينها
 باعتبار انفسها فليدبر من تقديم الاول الذي من موجبتين و
 كليتين والايجاب الثاني اشرف الرابع وقدم الثاني اليه
 والثالث الثالث والرابع من كليتين والثاني اشرف والثالث
 سلبا من الجزئيين والثالثان ايجابا الثالث رتبة الاول في ايجاب
 المقدمتين وفي احكام الشكل المذكور استقر ثم الثالث ليرتد
 الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع كونه الحسن من الخامس

ثم انما هو على ما هو في الوجود الى الشكل الاول بعكس المقدمتين
ثم انما هو على ما هو في الوجود الى الشكل الاول بعكس المقدمتين
وقدم انما هو على ما هو في الوجود الى الشكل الاول بعكس المقدمتين
ويكون بيان المقدمتين الاولين الخلفين يكونان نقضين للنتيجة الى
احدى المقدمتين لينتج ما ينقلب الى القيد الاخرى والثاني والثالث
بالافتراضين والنتيجتين انما هي القياس على ما هو في الوجود
الذي هو في الوجود في كل واحد من المقدمتين في كل واحد من المقدمتين
ج ثم نقول بعض ج في كل واحد من المقدمتين ج ا وهو المطلوب
يكن بيان انتاج الغرض في المقدمتين الاولين الخلفين وهو ان
نقض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينقلب الى القيد
الاخرى في الغرضين الاولين المقدمتين لا يجاب جعل القيد النتيجة
لكونه كليا كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتجان
على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثالث
ويحصل نتيجة تنعكس الى ما في الكبرى فلو لم يصدق بعض ج ا
لصدق لا شيء من ج ا فينتج كبرى الصغرى القياس
وهي كل ج ا لينتج لا شيء من ج ا وتنقلب الى لا شيء من ج ا
وهو تضاد كبرى الغرض الاول وتناقض كبرى الغرض الثاني

انما في الغرضين المقدمتين على ما هو في الوجود الى الشكل الاول بعكس المقدمتين
وكبرى القياس كليا كبرى كمالا في الغرض الاول من الشكل
الثاني لينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما في الصغرى
مثلا لو لم يصدق لا شيء من ج ا لصدق بعض ج ا فينتج كبرى
صغرى كبرى القياس وهو كل ج ا لينتج بعض ج ا فينتج
ب ج وقد كان صغرى القياس لا شيء من ج ا فينتج بعض ج ا فينتج
كذلك يمكن بيان الغرض الثاني والثالث بالافتراضين
في الثاني فهو ان يفر من البعض الذي هو ا في كل واحد من المقدمتين
فتضم كل ج ا كبرى الى صغرى القياس فنقول كل ج ا في كل واحد من
النتيجتين من اول هذا الشكل بعض ج ا فينتج صغرى الكل فينتج
من الشكل الاول بعض ج ا وهو المطلوب اما بيان في الخامس
فهو ان يفر من البعض الذي هو ب في كل واحد من المقدمتين ج ا
ثم نقول كل ج ا في كل واحد من المقدمتين ج ا فينتج من الشكل الثالث
من ج ا فينتج كبرى كبرى القياس لينتج من الثالث بعض ج ا
ليس ا وهو المطلوب انما ان يحصل الافتراض ان يوجد
مقدمة من مقدمتي القياس في كل واحد من المقدمتين
لحصولها على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان كلياتان وانما

مقدمة القياس جزئية لا باعتبارها أفراد ذلك البعض وتسميتها
 به فان قلت بما لا يتحدد ذات الموضوع بل يكون مفهوما في
 فرد واحد فلا يحصل كلية لا تقتصر الفاعل بعدد الاخر لا يقول
 ج يحصل قضيتان شخصيتان وقد سميت ان الشخصيات في
 الاستنتاج بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون الا في اقسام تلك
 ان احدى الموصفين هو احدى الاوساط في القياس فيكون احدى
 المقدمات في الافتراض من مجموعها الاوساط فتستقيم به المقدمة
 الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وينتج النتيجة
 اذا انضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية يحصل النتيجة
 المطلوبة ففي الافتراض قياسا ان قدم القوم ان احدى
 لادان يكون على نظر الشكل الاول والاخر على نظم ذلك الشكل
 المظهر استاجبه وليس الصحيح على الإطلاق لان الافتراض في
 خامس هذا الشكل ليس كذلك على احدى القياسين فيكون الشكل
 الثاني والاخر من الشكل الثالث والافتراض في ثمانية اقسام
 لا يجب ان يقرر كما قروا فانه يمكن ان يكون بحيث يكون
 القياس الاول من الشكل الاول الثاني من الثاني على
 ان يستلزم من الاول والثالث افتراضا من الاول

من الرابع

من الرابع والاول ثم انك تراهم يقررون في باب العكس في الكلية
 والجزيئية ولا يقررون في باب القسمة الا في الجزئيات وهو
 انهم يبينون مستقيما مطلقا بل لا يقررون في الشكل الثاني والثالث لا يقررون
 في المقدمة الكلية لان احدى قياسياتهم لا تستلزم بالضرورة الاستنتاج
 او مرتبة على هيئة الطرف المطلوب استنتاجه وانما الافتراض في الشكل
 الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبرى القوم الاول وصغرى
 الطرف الرابع وعلى ذلك الاعتبار في الامتحان بما لم يثبتك من القائلين
 الكلي قال المتقدمون حصرا الضروب الثلاثة في الخمسة الاول
 وذكره القدماء اثنان الثلثة الاخيرة الاختلاف في القياس من
 بسيطتين ولكن لشروط كون السالبة فيها من احدى الخاصيتين
 فيسقط ما ذكره من الاختلاف في المتقدمين كما لو كانا يحصرون
 الضروب الستة في هذا الشكل في الخمسة الاول وان استخدموا
 الضروب الثلثة الاخيرة محققة لتحقيق الاختلاف فيها اما
 في الضرب السادس فليصدق قولنا ليس بعض الحيوان بالإنسان
 وكل فرس حيوان والحق السلب او كل باطن حيوان والحق
 الايجاب اما في السابع فانه يصديق قولنا كل انسان بالحق
 وبعض الفرس ليس انسان والحق السلب وبعض الحيوان

ليس بالسان والجميع الا بجانها في الثاني فكيف لا شيء من الانسان
 يخرج من بعض الناطق الانسان او بعض الحيوان الانسان فاستار المعنى
 الى جواب بيان بيان الاختلاف في عدد الحروف انما هي اذا كان
 القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنه لا يتصل في الثاني
 ان يكون السالبة المستعجلة فيها من احدى الحامتين فلا تنهض
 تلك الحروف على ما علم ان السالبة جارية على ان تكون السالبة
 الجزئية الخاصة كفساد الانسان السادس السالبة الخاصة ان
 الثاني والثالث بعكسها والثامن انما يخرج من كون بحيث انما
 مقدماته كحتم من الشكل الذي سالبه ظاهره تحكي في النتيجة
 المظهر والمظهر المقدمتين العكسها والتفوق لبعضها في فصل
 من المتخرين ان وقف عليه في ذلك الفصل الثاني
 في المختلطات اما الشكل الاول فشرط بحسب الجدية الصغرى
 المختلطات هي الاقيسة الى ستة من فئات الموجبات
 بعضها مع بعض ومنه اعتبار الموجبات في المقدمات باعتبار
 الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرط باعتبار الجدية ان يكون
 الصغرى خطية فانها لو كانت ممكنة لم يلزم احدى العلم من
 الادس الى الصغرى لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسطا

يكون عليه الاكبر والادس ليس ما هو اوسطا بالفعل بل لا مكان في
 ان يبقى بالضرورة ولا يخرج منها الى الفصل فلم يتعد الحكم من الادس
 اليه مثلا ليعتد في الفرض انه كور كل ما هو مركوب زيد بالامكان
 العام وكل مركوب زيد بالفعل فليس بالضرورة ولا ليعتد في
 كل ما هو مركوب بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كلما هو مركوب
 زيد بالفعل فهو فليس بالضرورة والما ليس مركوب زيد بالفعل
 اصلا فكل ما على المركوب بالفعل لا يتعدى المقدمات والنتيجة في الكبرى
 المتكاملة غير المتشروطتين والعرفيتين والافعال الصغرى قد وفتا
 عنها ايجاد الادس ام وان ضرورة والعزورة المنصوصة ليعتد
 ان كانت الكبرى احدى العاشرة وبعد فهم الادس وام اليها ان
 احدى الحامتين ان قد عرفت ان الموجبات المعبرة على عشرة
 فاذ اعتبرنا في الصغرى والكبرى حصل اية وتسعة وستة
 المختلطات هي الحاسلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن ستة
 فعلية الصغرى ستة من تلك المجلد ستة وعشرين فمختلطات
 وهي حاسلة من ضرب المتكاملين في ثلثة عشر فبقيت الاختلافات
 المستمرة ثمانية وثلثة واربعين والاضابطه ثمانية
 ان الكبرى اما ان يكون احدى الوصفيات الادس التي هي

المشروطان والعرفيان أو غيرهما فكانت الكبرى غير الوصفية
 الأربع بل يكون إحدى التسع الباقية فالنتيجة الكبرى والثالثة
 الكبرى أحدهما فالنتيجة كالصغرى لكن إن كان فيها قيد لا يلزم
 أو الضرورة حذفه وكذلك إن وجد فيها ضرورة محضومة
 بها إلى غير مشتركة بينهما وبين الكبرى ثم نظرة الكبرى إن لم يكن فيها
 قيد لا يلزم أو كما إذا كانت إحدى العامين كان المحضومة بعينه
 النتيجة وإن كان فيها قيد لا يلزم أو كما إذا كانت أحدهما
 ضمنها إلى المحضومة فإن كان المجموع الحاصل منها جبهة النتيجة
 الأولى بل إن الكبرى إذا كانت غير الوصفية الأربع كانت
 النتيجة كالكبرى لكن لا يلزم أن يكون الكبرى جبهة النتيجة بل إن
 كل ما ثبت له الأوسط بالفعل فهو مقوم عليه لا كبريا بلية المستترة
 الكبرى لكن لا يسفر عما ثبت له الأوسط بالفعل فيكون محكوما عليه
 بالكبرية تلك البلية المستترة وإنما إن في وجود الكبرى إذا كانت
 إحدى الوصفية الأربع كانت النتيجة كالصغرى فإن الكبرى
 جبهة النتيجة بل إن وجود الأكبر جبهة الأوسط ولما كانت الأوسط
 مستتبها لا كبر كانت ثبوت الأكبر لا يسفر عما ثبت له الأوسط
 له فإن كانت ثبوت الأوسط له وإنما كان ثبوت الأكبر لا أيضا

وإنما وإن كان في وقت كان في وقت وإن كان الأوسط مستتبها
 الأكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الأكبر لا يسفر
 بسبب ضرورة ثبوت الأوسط لأن الضرورة للضرورة في الضرورة
 وإنما حذف له عدم الصغرى والضرورة بينهما لأن الصغرى لما كانت
 موجبة كان اللازم والضرورة بينهما سائبة والسائبة لا دخل
 لها في إنتاج هذا الشكل أما حذف الضرورة المحضومة بالصغرى
 فذلك الكبرى إذا لم يكن فيها ضرورة جازا انطكاك الأكبر من كل ما
 ثبت له الأوسط لكن لا يسفر عما ثبت له الأوسط فثبت انطكاك
 الأكبر من اللاسفر فلم يتعد ضرورة الصغرى إلى النتيجة وإنما هم
 اللازم الكبرى فثبت لا يلزم أن يكون الكبرى جبهة النتيجة بل إن
 إن الأكبر غير قائم لكل ما هو الأوسط بالفعل فيكون الأكبر غير قائم له
 مثله الصغرى الضرورية مع المشروطة العامة نتيجة ضرورية
 لأن النتيجة كالصغرى بعينها ومع المشروطة الخاصة ضرورية
 اللازم لأنهم اللازم مع الصغرى لكن القياس الصادق
 المقدمات لا يتألف منها لأن القياس يلزم للنتيجة فلم ينظم
 القياس الصادق المقدمات منها لم صدق الملزوم بدون اللازم
 وشرح ومع العرفية العامة ينتج دأمة كهدف الضرورة لا

قال اما الشكلان في فشرطهما جهة احراز احداهما صدق
 الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السواب
 والثاني ان لا يستعمل الممكن الا مع الضرورية المطلقة او مع الضرورية
 المشروطتين **المشروطتين** في الشكلان في جهة جهة احراز
 لواحد منهما احراز الاخرين الاول صدق الدوام على الصغرى اي كونها
 ضرورية او دائمة او كون الكبرى من القضايا الستة المنعكسة
 السواب اخطأ الصغريات المشروطة اي مرة والوقتية لا في
 المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والوقتية والوقتية
 من السبع الباقية وخص الكبرى السبع الوقتية واشتراط
 الصغريين المعنى المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية
 غير منتج للاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه لصدق قولنا
 لا شيء من المتخفف بمعنى ادم متخف اذ في وقت معين لا واما
 وكل قمر مضي بالضرورة في وقت معين لا انتاج انتاج السلب
 بالاحتمال العام لصدق كل تخفف قمر بالضرورة ولو بدلت
 الكبرى بقولنا وكل شمس مضي في وقت معين لا واما انتاج
 ومضى لم ينتج بذا ان الاختلاف كان لم ينتج سائر الاختلافات
 استلزام عدم انتاج الاخص لعدم انتاج الاعم والثاني عدم

يستعمل

يستعمل الممكن الا مع الضرورية المطلقة او مع الضرورية المشروطتين
 وتخصر ان الممكن الكائن لصغرى لم تستعمل الا مع الضرورية
 المطلقة والاشراطيتين والكائنات كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية
 المطلقة اما الاول فلهذا قد ظهر من الشرط الاول ان الممكن لا ينتج
 مع السبع الغير المنعكسة السواب لصدق الدوام على الصغرى
 ولعدم كون الكبرى من الستة المنعكسة السواب فلا يستعمل الممكن
 الصغرى مع غير الضروريات الستة الكائنات اختلافا مع الدوام
 الستة التي هي الدائمة والعرفية ان لكن اختلافا مع الدائمة
 محتمل لحوادث ان يكون الشيء بالاحتمال مسلوبا عنه وانما
 كقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرومي باسود
 وانما مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بدلت الكبرى بقولنا
 لا شيء من التركي باسود وانما امتنع الايجاب في يلزم من عظم
 بذا الاختلاف الممكن الصغرى مع العرفيتين اما مع العرفية العامة
 فلان الدائمة اخص من عظم الاخص بوجوب عظم الاعم واما مع العرفية
 الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم انتاج
 الاعم ولعدم انتاج الاصل لما كان مما لا يمكن في الكيف
 كان الاعم موافقا لما في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل

من المتفقين في التلخيص متى لم يخرج العرفية الخاصة مع الممكنة
 بجزئها يكون العرفية الخاصة معها عقيدة أو المخرج بالنتيجة
 المركبة مع قضية أخرى ناتجة أحد جزئها معها ومن ههنا نعلم
 يتناول القياس من بسيطتين قياساً أحدهما مركبة وبسيطة
 قياساً ومن مركبتين أربعة أقيسة فان كان المخرج منها قياساً
 واحد كان نتيجة القياس بسيطة وإذا ركب النتائج وجعلت
 نتيجة القياس والنتيجة هي الممكنة لأن كانت الكبرى لا تشمل
 إلا مع الضرورية المطلقة فلهذا قد تبين من الشرح الأول أن
 الممكنة الكبرى مع بطلان الضرورية والدائمة عقيدة لعدم صدق
 الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القسمين الستة
 فلو شملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان الاستلزام
 مع الدائمة وهو غير متصور لئلا يكون المسلوب من الشيء
 بالامكان ثابتاً وإنما كقولنا كل شيء ليس دائماً ولا شيء من
 الروعي ليس دائماً مكان مع استنساخ السلب لوقولنا كل شيء ليس
 دائماً ولا شيء من الهندسي ليس دائماً مكاناً معتقداً لا يجب
 والنتيجة دائماً أن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وإلا
 فكان الصغرى كاذبة فاعلمنا الدوام واللامعزومية والضرورة

وهي ضرورية

أحد ضرورة كانت أولى الاختلافات المنتجة في هذا الشكل مقبولة
 الشكليات الأربعة وثلاثون لأن الشرح الأول استلزاماً
 سبعين اختلافات وهي الحاصلة من ضرب إحدى عشرة صغرى بخمس
 كبريات والشك في أن لا يستلزم ثمانية بالممكنتين الصغرى مع
 الكبرى الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والعرفيتين
 في انتاجها أن الدوام ثابتاً أن يصدق على إحدى المقدمات
 بأن يكون ضرورية أو دائمة أو لا يصدق فان صدق الدوام
 على أحد المقدمات فبالنتيجة دائمة فان لم يصدق الدوام على
 أحد المقدمات فبالنتيجة كالصغرى لشيء حذف قيد الوجود
 أي الدوام واللامعزومية منها وحذف الضرورية منها لئلا
 كانت وصفيّة أو وقتية لما أن النتيجة كالمقدمة الدائمة
 أو كالصغرى في البراهين المذكورة في المطلقات من المخلات
 العكسية إلا أن هذا من مثلاً إذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا
 شيء من أ ب بالضرورة أو دائماً فلهذا شيء من ج دائماً ولا
 في بعض ج ب بالاطلاق وبجمله صغرى الكبرى القياس هكذا
 بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء من أ ب بالضرورة أو دائماً
 ينتج من الأول بعض ج ليس ب بالضرورة أو دائماً وقد ثاب

كل حرب بالاطلاق بما غلبت او بعكس الكبرى الى الاشئ من بيا
 واما الشئ النقيض المظن به ومن جهة يظهر ان الالبية الضرورية
 لو انكسرت لكانت انتيج الضرورية في هذا الشكل ضرورية
 فلا لم يبين ذلك قسرة الشئ على الدوام فلا يقال المقدمة
 اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة - ضرورية لان
 الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري
 السلب عن الآخر يكون احدهما طرفين ضروري السلبين الآخر
 فكان بين الطرفين مباينة ضرورية فيكون نتيجة الطرفين
 ضرورية قلنا نقول انكم في المقدمة متين ليس الا بان الاوسط ضروري
 الثبوت لذات احدهما طرفين وضروري السلب عن ذات
 الآخر واللازم هناك ذات احدهما طرفين ضروري السلب
 ذات الآخر فليس بمضطرب بل المطلوب ان وصف هذا الطرفين
 ضروري السلب عن ذات الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب
 الذات ضرورة سلب الوصف الصق قلنا في المثال المشهور
 لاشئ من الممارف من الضرورة وكل ركوب زيد فليس بالضرورة
 مع كذب قولنا كاشئ من الممارف ركوب زيد بالضرورة لان
 كل جوار ركوب زيد بالامكان اما حذف قيد الوجود من

الضروري

الضروري فلهذا ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيد وجوده
 موافقا لها في الكيف والكانت مع مركبة لم ينتج مع اصلها
 كما ذكرنا ولا مع قيد وجوده لان قيد الوجود اما مطلق
 او ممكنان او مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل منها
 واما حذف الضرورة من الضروري فلهذا المقدران الدوام لا
 يصح على الضروري فلو كان فيها ضرورة كانت اما الضرورة
 المشروطة او الضرورة الوقتية او الضرورة المستترة ومن
 اختلافات من اعيانها ومن مقدمة اخرى الاختلاف من
 مشروطتين الوحدانية وقسمة ومشروطة الضرورة فيهما
 لم تنقل الى النتيجة اما في الاختلاف من المشروطتين فلهذا الاوسط
 فيها ضروري الثبوت لمجموع ذات احدهما طرفين ووصف
 وضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصف
 ولا يلزم من الالفاظات الضرورية بين المجموعين والمطو
 ضرورة منافاة ووصف احدهما طرفين لمجموع ذات الطرف
 الآخر ووصف وجوده لا يلزم والى في الاختلاف من الوقتية و
 المشروطة فلهذا الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لا يصح
 في بعض اوقات ذاته وضروري السلب عن الاكبر بسيط

الذي يجب ان يكون له الكبرى بقوله كل ما يلزم كونه يد بالامكان كان
 الحق الذي يجب ان يكون ان يكون السالبة المستعملة في منتهى
 فان نفس السالبة الغير المتعكدة هي السالبة الوقيية وهي اما ان
 تكون صغرى وكبرى وايام كانت لم ينتج اما اذا كانت صغرى :
 فلهذا قولنا لاشي من القوم منتهى التوقيف لا اذ انما وكل ذي معنى
 فهو قولا بالضرورة والحق الذي يجب انما اذا كانت كبرى فلهذا قولنا
 كل منتهى منتهى وحق بالضرورة ولاشي من القوم منتهى توقيف
 لا اذ انما مع اشتغال السالبة بالاشياء ان يصدق الدوام القوي
 انما كانت على ضرورة بان تكون ضرورة او دائمة او العرف العام
 على كبراه بان تكون من القضايا الست المتعكدة السالبة
 لما تقي الامران كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية
 والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت
 الصغرى في هذا الضرب البتة وقد تبين ان السالبة المستعملة
 في هذا الشكل يجب ان تكون متعكدة بسقط من تلك الجملة اعتقاد
 صغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الا اعتقاد الصغرى
 احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع ونفس الصغريات الستة
 انما هي والكبريات الوقيية وهي لا يخرج منها فلم ينتج البراهنة ولا

لا يصدق لاشي من المنتهى يعني بالامانة القوية بالضرورة
 لا اذ انما منتهى لا اذ انما وكل قمر منتهى بالتوقيف لا اذ انما مع اشتغال
 سلب القوم من المنتهى بالامانة القوية والاعمال انما في الشرائع
 والثالث انما يتم لو بين فيها اشتغال الايجاب حتى يلزم الاختلاف
 لكن لا يظن بالضرورة لتفصيل يدل عليه اشتغال المراجع كون الكبرى في
 الضرب السادس من القضايا الست المتعكدة السالبة بان
 الضرب انما تبين انما جبر انعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في عليه
 فيه من شرطين احد هما ان يكون الصغرى سالبة خاصة
 لتقبل ان انعكاس كما عرفت فيهما تبين وتبينهما ان تكون الكبرى
 الموجبة معا على السالبة المعبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني
 ليحصل النتيجة وشرط اذ انما يصدق الدوام على صغراه يكون
 كبراه من الست المتعكدة السالبة فيجب ان يكون كبرى الضرب
 السادس كذلك شرط انما يكون الصغرى الضرب الثاني من
 احدى الخمسين وكبراه على الصدق عليه العرف العام لا اذ
 انما جبر انما ينعكس ترتيب المراجع الى الاول ثم انعكس النتيجة
 فلا بد ان يكون مقدما بحيث اذا بدلت احداهما بالآخرى
 انتج سالبة فامنة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة

والشكل الاول الخارج سببه فانه لو كان كبراً في احدى الخاصيتين
 وصغراً في الاخرى لكانت السمة التي يصدق عليها العرفية
 اما اذا كانت صفراً احدى الوصفيتين اللابح فقط واما اذا
 كانت احدى الدائمتين فلان النتيجة جردية لا دائمة
 او دائمة لا دائمة وبما يخص من العرفية الخاصة فيصدق
 على النتيجة البلية الجزئية العرفية الخاصة وهي تنكس الى
 النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون صغرى هذا الضرب اقل من
 لانها كبرى الشكل الاول وكبراً من القضايا الست لانها صغرى
 الشكل الاول ومن هنا يظهر ان الضرب السابع لما كان استاه
 انما يتبين بغير كبرى ليدرج الى الشكل الثالث وجب ان يكون
 البلية المستعملة فيه قابلة للتناكس ان يكون الموجبة
 مع تلكها على شرط انما ج الشكل الثالث فلا بد في الضرب من كون
 احدى ان يكون البلية احدى الخاصيتين وانما ان يكون
 الموجبة فعلية لان الصغرى المنكسة عينية الشكل الثالث
 وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل الثاني
 والشرط الثاني قد علم من اول الشروط وهو عدم استعمال البلية
 في هذا الشكل فان النتيجة في الضربين الاولين كعكس الصغرى

ان صغرى

ان صدق الدوام عليها وكان القياس من الست المنكسة البلية
 والا فطلقة عامة في الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام
 على احدى مقدمتيه والا فلكل الصغرى في الضرب الرابع والخامس
 والتم ان صدق الدوام على الكبرى والا فلكل الصغرى هذه فاما
 عنها الدوام في السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى
 وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن
 كعكس النتيجة بعد عكس النتيجة المنتجة من الاضطرقات بحسب
 الشرط المذكور في كل واحد من الضربين الاولين بالية واحد
 وعشرون وهي التي اوصفت من ضرب الموجهات الفعلية الا احدى
 عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي
 من الصغرى الدائمتين مع الفعلية الا احدى عشرة ومن
 الصغريات المشتركة وطيتين والعرفيتين مع الست المنكسة
 السوابغ في الرابع والخامس ستة وستون وهي التي تفصل
 من الصغريات الفعلية احدى عشرة مع الست المنكسة
 السوابغ في السادس من الثامن اثنا عشرة تحصل من الصغرى
 الخاصتين مع الست المنكسة السوابغ وفي السابع اثنا
 وعشرون يحصل من الكبرى الخاصتين مع الفعليات

المتصلتين والمطبوع من كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين
 ويتحقق ذلك في اربعة خصال اولها ان يكون الثاني في الصغرى مقبولا
 في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيها فهو الشكل الثاني وان
 كان مقبولا فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقبولا في الصغرى
 وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع وشروطها انما هي اربعة الخصال
 والنتيجة في الكلية والخصوصية في الشكل كما في الحملات من غير
 فرق مثل الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان آباء في ذلك
 كلما كان آباء في غير ذلك ليس المراد بالقياس الثاني هو المركب
 الشرطيات بل هو لا يتركب من الحملات المحضة سواء يتركب من
 الشرطيات المحضة او من الشرطيات والحملات او من كليهما
 لانه ان يتركب من المتصلتين او منفصلتين او كلية وتصلية او
 كلية ومنفصلة او متصلية ومنفصلة القسم الاول لا يتركب من
 المتصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما او المقدم
 بكامله او الثاني بجزءه او في جزء غير تام منهما اي جزء من المقدم
 او الثاني اما في جزء تام من احد هما غير تام من الاخرى فبذلك
 تكون اقسام ثمانية لكن التقريب بالطبع بينهما الاول هو ما يكون
 الشركة في جزء تام من المقدمتين ويتحقق فيه الاشكال الاول والاربع

لان الاوسط هو المشترك بينهما ان كان تاليا في الصغرى ومقبولا
 في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان آباء في ذلك كلما كان
 ج وفي ذلك كلما كان آباء في غير ذلك وان كان تاليا فيها فهو الشكل الثاني
 كقولنا كلما كان آباء في ذلك وليس البتة اذا كان بوزن في ذلك ليس البتة
 اذا كان آباء في غير ذلك وان كان مقبولا فيها فهو الشكل الثالث كقولنا
 كلما كان ج وقاب وكلما كان ج وفرد فقد يكون اذا كان آباء
 في غير ذلك ان كان مقبولا في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع
 كقولنا كلما كان ج وقاب وكلما كان بوزن في ذلك فقد يكون اذا
 كان آباء في غير ذلك وشروطها انما هي اربعة الاشكال كما في الحملات من
 غير فرق حتى يشترط في الاول ان يكون الصغرى وكلية والكبرى وفي
 الثاني اختلاف مقدمتيه في الكلية والخصوصية الى غير ذلك ولا كذلك
 عند وقوعها الا في الشكل الرابع فان فرق بينهما فبذلك
 انما هي الخصال الثلاثة او خيرة بحسب تركيب آباء له وهو غير
 معتبر في الشرطيات وكذلك في النتيجة في الكلية والخصوصية
 فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن
 الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس اقسام ثمانية
 ما يتركب من المنفصلات والمطبوع من كانت الشركة في جزء

تام من المقدمتين كقولنا وانما الكل آباء الكل وودانما
 لكل واحد وكل وذا نتيجته وانما الكل آباء الكل وواحد لكل وذا نتيجته
 فلو لم يقع عن مقدمتي التاليف عن احدى الاخرتين فينتقد
 فيه اشكال الاربعه والشرائط المعبرة بين الحملتين معبرة بهما
 بين المثالكين **القسم الثاني** من الاقضية الشبيهة
 ما يتركب من متفصلتين وهو ايضا ينقسم الى ثلثة اقسام
 لان الشك فيهما اما في جزاء تام بينهما او في غير تام من احدهما
 غير تام من الاخرى وان المطلوب من هذه الاقسام ان يكون الشك
 في جزاء غير تام من المقدمتين وشرطا لتأجيل ايجاب المقدمتين
 وتلخيص احدهما وصديق من الخلو عليها كقولنا وانما الكل آباء
 لكل وودانما الكل آباء لكل وذا نتيجته وانما الكل آباء الكل وواحد لكل
 او لكل وذا نتيجته فلو لم يقع عن مقدمتي التاليف وهما كل
 آباء وكل وودانما من احدى الاخرتين اي كل آباء وكل وذا نتيجته
 لما كانت المقدمان مانعة عنهما وجب ان يكون احد طرفي
 كل واحد منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فلو لم يقع من
 المتفصلة الاولى الى الطرف الغير المثالك والطرف المثالك
 فاما كان الطرف غير المثالك فيها واحد اجزاء الشبهة وانما كانت

الطرف المثالك فلو لم يقع من المتفصلة الثانية الى الطرف
 المثالك فتخرج الطرفان المثالكان على الصدق ويعتبر نتيجة
 التاليف في اجزاء الاخر من النتيجة او الطرف الغير المثالك
 وهو الجزء الثالث منها فلو لم يقع لا ينفو عن نتيجة التاليف
 ومن الطرفين الغير المثالكين وينتقد الاشكال الاربعه في ثلثة
 القسم ايضا يتركب الطرفين المثالكين ويعتبر فيها ان يكونا
 شرطا لتأجيل المعبرة بين الحملتين **القسم الثالث** ما يتركب
 من الحملية والمتصلة والمطبوع منها كانت الحملية كبرى و
 الشك فيهما مع تالفي المتصلة والنتيجة متصلة مقدما مقدم المتصلة
 وتاليا نتيجة التاليف بين التالفي الحملية كقولنا كلما كان آباء
 لكل وكل وذا نتيجته كلما كان آباء لكل وواحد لكل وذا نتيجته
 الاربعه والشرائط المعبرة بين الحملتين معبرة بهما بين
 التالفي الحملية **القسم الثالث** من الاقضية الشبيهة
 ما يتركب من الحملية والمتصلة والحملية فيه اما ان تكون منفصلة
 او كبرى واما ما كان فالثالث لها اما تالفي المتصلة او مقيدة
 فبذلك اربعة اقسام الا ان المطبوع منها كانت الحملية
 كبرى والشك فيهما مع تالفي المتصلة وشرطا لتأجيل ايجاب المتصلة

لما هو من وجوب صدق احد اجزاء المتصلة مع ما يشاركه من المحلية
والثاني ان يكون المحليات اقل من اجزاء الانفصال والنظر من
المحلية واحدة والمتصلة ذات جزئين ومادة المخلو وشاركه
المحلية مع احد ما كقولنا اما كل اكل او كل حرج بل ب و ينتج
اما كل اكل او كل حرج لان المتصلة لما كانت المادة المخلو وجب
صدق جزئيا فالواقع منها اما الجزاء الغير المتشارك هو احد جزئي
النتيجة او الجزاء المتشارك في حقيقة مع المحلية وهما مقدمتا ان ايف
فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزاء الاخر من النتيجة فالواقع ان كل
عن جزئيا قال القسم الى من يتركب المتصلة والمتصلة و
الاشتراك اما في جزئيا من المقدمتين او جزئيا من كليهما وكيف كان
فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمتصلة كبرى مثال الاول
قولنا كلما كان آب فنج وهو اما كل حرج او جزءا لجزء الجمع ينتج
وانما ان كان آب او هو ولا يستلزم امتناع الاجتماع مع الاول
زوايا او في الجملة امتناع مع الملزوم وانما او في الجملة هو ما لا يمتنع
المخلو ينتج قد يكون اذ لم يكن آب فيه ولا يستلزم تقييد الاوسط
للطرفين يستلزم اكليا واستلزام ذلك المطلق من الثالث
الثاني كلما كان آب فنج وهو اما كل حرج او جزءا لجزء الجمع ينتج

ينتج كلما كان آب فاما كل حرج او جزءا لجزء الجمع الانتزاعيات
الشرطية ما يتركب من المتصلة والمتصلة والشك في بينهما اما في
جزئيا من بينهما او في جزئيا من جزئيا من بينهما او في جزئيا من
من ان حرجي فلهذا افتسم ثلثه اقصر المقطع على القسمين الاولين
وكل منهما ينقسم الى القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى القسمين
لان المتصلة فيها اما ان يكون صغرى او كبرى لكن المطبوع منها
ما يكون المتصلة صغرى والمتصلة موجبة كبرى اما الاول هو
الجزءين الشرطية في جزئيا من المقدمتين فالمتصلة اما ما لا يمتنع
او المادة المخلو فان كانت المادة المخلو فكلما كان آب فنج
و اما او قد يكون المخلو او جزءا لجزء الجمع ينتج وانما او قد يكون
اما آب او جزءا لجزء الجمع ولا يلزم لآب في زمتم الاجتماع مع حرج
كلما كان او جزئيا فيكون في زمتم الاجتماع مع آب كذلك
لان امتناع الاجتماع يلزم وانما او في الجملة يستلزم امتناع اجتماع
مع الملزوم وانما او في الجملة وان كانت المادة المخلو كما في المثال
الذكر كور ينتج قد يكون اذ لم يكن آب فلهذا لان تقييد الاوسط
هو تقييد حرج ويستلزم طرفي النتيجة ما معنى تقييد آب وعين
انما ان يستلزم تقييد آب فلان الم لازم يستلزم تقييد الملزوم

وانما يستلزم من ذلك ان يكون من جنس واحد
 انما يستلزم قسمة من هو احد من جنس الآخر على مرة واحدة شرطيات
 وانما يستلزم القسمة لا وسطا للطرفين المنتج من الشكل ان كانت ان
 القسمة اب قد يستلزم من ذلك ان يكون المطلوب ان لا يكون
 الشركة في خرافة من المقدمتين فليكن المنفصلة واحدة اكل
 فكل من كلما كانت اب فكل ج د هـ وانما الما د هـ او د هـ ج ك هـ
 كان اب فاما كل ج هـ او د لانه كلما فرضت اب كان ج د فاما وقع ج
 من المنفصلة الما د هـ او د فاما كان د هـ فاما وقع على تقدير اب
 كل ج د وكل د هـ وبما يستلزم ان كل ج هـ والكان د هـ فاما تقدير ج
 اب يكون الواقع الما د هـ او د هـ هو المطلوب في الكلام انما في الاخر
 الشريطة وانما بيان تماثلها فيكون ما يليق بالمتن الفصل
 الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما
 شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او رفع لغيره وضع الاخر
 او رفعه ويجب ان يكون الشرطية لازمية منفصلة وعادة ان منفصلة
 وكلية او كلية الوضع او الرفع ان لم يكن وقت الاتصال بالبيان
 هو بعينه وقت الوضع والرفع **قول** قد مر ان القياس الاستثنائي
 لا يكون عين النتيجة او قضيته مذكورا فيه الفعل فاما كونه

ينتج

من النتيجة او قضيته اما مقدمته من مقدمتها وهو ج د هـ
 يلزم اثبات الشيء بغيره او بغيره او ج د هـ من مقدمته والمقدمة
 التي جزئية قضية تكون شرطية والاخرى وضعية فالقياس الاستثنائي
 لا يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية
 اي اثبات لاحد جزئيهما او رفعه في بغيره ليلزم وضع الجزء الآخر
 او رفعه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكل الشمس
 طالعة ينتج ان النهار موجود ولكن النهار ليس موجود ينتج
 ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا وانما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس فردا لكنه
 ليس بنوع ينتج انه فرد في المنفصلات ينتج الوضع الوضع
 والرفع الرفع وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس
 وتعتبر في التلخيص هذا القياس شرطية احدهما ان يكون الشرطية
 موجبة فاما ان كانت سالبة لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع
 فان معنى الشرطية السالبة سلب اللازم او العادة او اذ لم
 يكن بين الامرين لازم او عكس اذ لم يلزم من وجود احدهما
 محذور والاخرى او عكسه وانما فيها ان يكون الشرطية لازمية
 ان كانت منفصلة ومعنى ذلك ان كانت منفصلة لان العلم بعينه

الاتفاقية اكد بها موقوف على العلم بالصدق اجد طريقا او كذبا
فلا يستفيد العلم بالصدق احد الطرفين اكد به من الاتفاقية
يلزم الدور وتالفا احد الامرين وهو ان كلية الشرطية او كلية
الاستثنا اي كلية الوضوع او الوضع فانه لو استلزم الاخر ان حصل
ان يكون الزوم والعنا وعلى بعض الاوضاع واستثنا على
وضوح اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئ الشرطية او كلية ثبوت
الاخر او انعكاسه اليه الا اذا كان وقت الانفصال الانفصال
بوجوه وقت الاستثنا ووضوح فانه يخرج القياس من ضرورة
لقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمرو اكرمه فانه قدم مع
عمرو في ذلك الوقت فاكتمت والمراد بجمليته استثنا ليس تحقق
في جميع الازمنة فكل على جميع الاوضاع التي لا ينافي وضوح
المقدم فاما قلنا قد يكون اذا كان آي شيء وكان آيا اتفاقا
دائما لم يلزم بحدوث ذلك تحقق في الجملة وانما يلزم ذلك ان كان
آب كما هو وقع دائما كان واقعا مع جميع الاوضاع التي لا ينافي
آب ليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه مع جميع الاوضاع
الغير المتساوية لجزا ان يكون له وضوح غير متناه ولا يكون له
لم تحقق املا وهذا كور في بعض الكتب ان دوام الوضوح

الرفع منتج وهو انما يصح لوقاية الشبهة الكلية بما يكون الزوم
او العنا ومنه وجود التحقيق مع الاوضاع المتحققة في نفس الامر
حتى يلزم من دوام الوضع او الوضع تحقيقه مع جميع الاوضاع
المتغيرة وليس كذلك بل هي مفسدة تحقيق الزوم والعنا وعلى
الدوام مع الغير المتساوية للمقدم فيجزا ان يكون الزوم في الجزئية
لا شرطه لا يوجد بل مع وجود الزوم دائما ولا يلزم وجود الزوم
لعدم تحقق وقوعه مع الزوم مع الزوم وشرطه لا يتفادها دائما
كما يصدق قولك قد يكون اذا كان الواجب موجودا من الشكل
الثالث الواجب موجودا دائما ولا يلزم منه ان يكون الجزئية
موجودة في الجملة لان الزوم ههنا انما هو على وضوح اجتماع
الواجب الجزئية في الوجود وهو ليس بواقع اصلا قال الشرطية
المطلقة في الكائنات متصلة كاستثنا معين المقدم منتج بحدوث
التي في استثنا نقيض التالي منتج نقيض المقدم والابطال
اللزوم دون انعكاس في شي منها لا يمكن كون التالي اعم من المقدم
وان كانت منفصلة فان كانت حقيقة كاستثنا معين
اي جزئية كان منتج نقيض الآخر كاستحالة الجمع واستثنا
نقيض اي جزئية كان منتج معين الآخر كاستحالة الخلق والكائنات

الفاعل المخرج القسم الاول فقط لا متناع الاجتماع دون الخلو
 والكانت بالغة المخرج القسم الثاني فقط لا متناع الخلو دون
 الجمع **قول الشرطي** التي هي جزء القياس الاستثنائي المستقلة او
 منفصلة فان كانت متصلة بنج استثناء معين مقدمها معين
 التالي في الازم انعكاس الازم عن مقدمه استثناء لتقييد ايها
 تقييد المقدم والازم وجود المزموع بدون الازم فينتقل
 المزموع اليه دون انعكاس في شيء منها اي لا ينتج استثناء معين ان
 عين المقدم ولا استثناء تقييد المقدم تقييد التالي لجواز ان
 يكون التالي اعم من المقدم قد يلزم من وجود الازم وجود
 المزموع ولا من عدم المزموع عدم الازم وان كانت منفصلة
 فان كانت حقيقية ينتج استثناء معين اي جزء كان تقييد الآخر
 لا متناع الجمع بينهما واستثناء تقييد اي جزء كان عين الآخر
 لا متناع المنع بينهما فيكون باا اعم من اجتماع استثناء
 العين واثنان باعتبار استثناء التقييد لقولنا اما ان يكون
 هذا العدد زوجا او فردا لكت زوج فهو ليس بفردي لكت فرد
 فهو ليس بزوج لكت ليس بزوج فهو فرد لكت ليس بزوج فهو
 زوج وان كان بالغة المخرج القسم الاول فقط اي استثناء

عين اي جزء كان تقييد الآخر لا متناع الاجتماع بينهما ولا ينتج
 استثناء تقييد شيء من جزئيهما عين الآخر لجواز ارتفاعها
 ليكون لها نتيجة ان يجب استثناء العين لقولنا اما ان يكون
 هذا الشيء شجرا او حجرا لكت شجر فهو ليس بحجر لكت حجر فهو ليس بشجر
 والكانت بالغة المخرج القسم الثاني فقط اي استثناء تقييد
 اي جزء كان عين الآخر لا متناع ارتفاعها ولا ينتج استثناء
 عين شيء من جزئيهما تقييد الآخر لا يمكن اجتماعهما فيكون
 لها اية نتيجة ان يجب استثناء التقييد لقولنا اما ان يكون
 هذا الشيء شجرا او حجرا لكت شجر فهو لا حجر لكت حجر فهو لا شجر
 الفصل الخامس في احوال القياس في اربعة الاول القياس المركب
 وهو مركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن
 مقدمات اخرى نتيجة ويلزم جزا الى ان يحصل المظهر وهو اما موصول
 النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب فكل ج د فكل ج د وكل د آ
 ثم كل ج آ وكل آ فكل ج د اما مفصول النتائج كقولنا كل ج ب
 وكل ب د وكل د آ فكل ج آ **قول القياس** المركب قياس مركب
 من مقدمات ينتج مقدمات منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى
 ينتج اخرى ويلزم جزا الى ان يحصل المظهر وذلك انما يكون اذا

كان القياس المنهج المطبق كيتاج مقدماته او احدها الى كسبه
 قياس اخر كذلك الى ان ينتهي كسب الى المبادى البديهيه فكون
 هناك قياسات مرتبه متصله للمعروف بهذا المعنى قياسا و كذا قال
 اخرج نتائج تلك القياس حتى يوصل الى نتائج اصل تلك النتائج بالقياس
 كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل ج د وكل ج د فكل ج د
 فكل ج د وان لم يصرح بها سمي مقصودا للنتائج لفصلها عن المقدمات
 في الذكر وان كانت مرادة من حيث المعنى كقولنا كل ج ب
 كل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه **والثاني** قياس الخلف وهو
 اثبات المطالب بالاطال لقيضه كقولنا لو كذب كل ج ب لكان كل
 ج ب وكل ب ا على انها مقدمه صا و قد خرج لو كذب ليس كل
 ج ب لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على انه محال فخرج ليس كل ج
 وهو المطلوب **والثالث** قياس الخلف قياس ج ب للمعنى باطلان الحقيقة
 وانما سمي خلفا الى باطل لا لانه باطل في نفسه بل لان نتيجته باطل
 على تقدير ما هي حقيقة المطلوب وهو مركب من قياسين اخرين هما
 اقتراني من متصله وحليته والاخر مستثنائي وليكن المطلوب
 ليس كل ج ب فنقول لم يصح ليس كل ج ب لصدق لقيضه
 وهو كل ج ب فنقول ان ههنا مقدمه صا و قد في نفس الامر

وهي كل ج ا فبعضها كبرى لمقتضيه وهو القياس الاقتراني ينتج
 لو لم يصدق ليس كل ج ب لكان كل ج ا ثم يخرج هذه النتيجة
 مقدمه للقياس المستثنائي ولستشقي لقيض الثاني فنقول كذا ليس
 كل ج ا على تقدير ان كل ج ا اخرج فخرج ليس كل ج ب وهو المطلوب
والرابع الاستقراء وهو الحكم على كل شيء لوجوده في اكثر جزئياته
 كقولنا كل حيوان يركب كذا الاصل عند التمعن لان الالابن و
 البهايم والسيباع كذا تلك جمل لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون
 الحكم بهذه المثابة كالتساج **والخامس** الاستقراء وهو الحكم على كل شيء لوجوده
 في اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا
 في جميع جزئياته لم يكن يستقرا بل قياسا مقسما ويسمى استقراء
 لان مقدمه لا تحصل الا بمتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يركب
 كذا الاصل عند التمعن لان الالابن والبهايم والسيباع كذا تلك
 وهو لا يفيد اليقين لوجوده في اكثر جزئياته لم يكن يستقرا ويكون حكمه
 مخالفا لما يستقري كالتساج في مثالنا ذلك **والسادس** التمثيل
 وهو اثبات حكم في جزئ آخر لم يثبت مشترك بينهما كقولنا العالم
 موافق فهو موافق كالبهائم والحيوانات عليه المعنى المشترك
 بالعدم وان وبالقسم غير المراد وبين النفي والاثبات كقولنا

عند حدوث التاليف او كذا او كذا او الاخير ان باطلان :
 بالتلف فحين الاول هو تضييق الدوران فلو ان الدوران
 الاخير من العلة وسائر الشرائط واد مع انها ليست بعللة واما
 التقييد فالحصر ممنوع لواز ان يكون علة غير المذكور وبقية تعليم
 عليه المشتركة في المقيس عليه لا يلزم عليه في المقيس لواز ان يكون
 خصوصية المقيس على شريطة العلية او خصوصية المقيس بانفسها
الاول التمثيل اثبات حكم واحد في جزئي لثبوت في جزئي آخر لخص
 مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياس والجزئي الاول فرع
 والثاني في اصول والمشاركة علة وجامعا كما يقال العالم مؤلف
 فهو حادث كالبست بعينه البيت حادث لانه متلف وانه علة
 موجودة في العالم فيكون حادثا كالبست واثبتوا على المشترك
 بوجهين احدهما الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجودا او
 كما يقال حدوثه واد مع التاليف وجودا ولذا انا وجودا
 ففي البيت واما مدنا ففي الوجود والدوران آية يكون لمدنا
 علة لاد ان يكون التاليف علة لحدوث واثبتوا التاليف والتقييد
 وهو ايراد اوصاف الاصل والبطال بعضها لتضييق البقية العلية
 كما يقال علة لحدوث البيت اية التاليف او الامكان وان

باطل بالتلف لان صفات الواجب علة وليست بما دونه فتبين
 الاول وجهان ضعيفان اما الدوران فلو ان الجزاء الاخير من العلة ان
 والشرايط المساوية علة لعلول مع ان ليس بعللة واما التقييد فلو ان
 علة العلة الاوصاف المذكورة فلو ان التقييد ليس حرو واثبتوا
 والاثبات فلو ان يكون العلة فلو ان كذا بعد تعليم مدنا الحصر لان
 المشتركة ان كان علة الاصل يلزم ان يكون مدنا في الفرع لواز ان
 يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية او خصوصية الفرع مانعة عنها
الثاني اثباته فحينما كان الاول في مواد القيسه وهي ثبوتات في
 ثبوتات اية الثبوتات فست اليات وهي قضايها تصور طريقتها
 للجزء بالنسبة بينها كقولنا اهل القطر من الجزاء من بدات وهي
 قضايها كقولنا بها بقرة ظاهرة وباطنة كما الحكم بان الشمس مضيئة واد
 انما جواز واثباتات هي قضايها كقولنا بها بدات متكررة مضيئة للغير
 كما في بان شرب سقونيا موجب لسهولة حسيات وهي قضايها
 كقولنا بها بدات اقوى من النفس مضيئة للعلم كما الحكم بان نور القمر مستفاد
 من الشمس واثبتوا بسرعة الانتقال من المبادئ الى المطالبات متوالية
 وهي قضايها كقولنا بها بكثرة الشهادات بعد العلم بعدم اعتبارها واثبتوا
 من التواضع عليها كما في كذا وكذا واد واثبتوا بطلان الشبهات

في عدد باليقين هو القاطن في مجال المعرفة والعلم المحاصل من التجربة
 والحدس والتواضع في حجة على الغير قضائيا قياسا بها معا وهي التي
 يحكم بها الوسط لا تغيب على الذين عند تصور حدها كما حكم بان الاوجه
 زوج لا نفس هما المتساويين **الاول** كما يجب على المطلق النظرة صورة
 الاقيسة كذلك يجب على النظرة موادها الكلية حتى تكون الا حترار
 عن الخطا والفرق من جهة الصورة والمادة ومواد الاقيسة التي
 يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بالانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن
 ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا لفضل الامر غير ممكن الا انما لا يتعد
 الا ان يخرج الحق والباطل في الجدل المراد بالثبات اعتقاد العقل
 اليقينية ضرورية وهي ما اولى في الاكتساب في نظريات اليقينية
 الضرورية فثبت لان الحكم ليس صدق العقائيا اليقينية اليقينية
 العقل والحس المركب منها لا يختصار بمدرك في الحس والعقل فثبت
 كان الحكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل مجرد تصور الطرفين لا
 بوسطة فان كان الحكم مجرد تصورهما سميت تلك القضايا اوليات
 كقولنا الكل اعظم من الفرد وان لم يكن حكم العقل مجرد تصور الطرفين
 بل بوسطة فثبت ان لا تغيب تلك البسطة عن الذين عند تصورهما وان
 لم يكن تلك القضايا بما يدعى اولي يسمى قضائيا قياسا بها معا كقولنا

الاربع زوج فان من تصور الاربع والزوج تصور الانفس ام
 بمساويين في الحال وترتبه في ذهنا ان الاربع متفردة بمساويين
 وكل منقسم بمساويين فيزوج في قضية قياسها معا في
 الذين وان كان الحكم هو الحس فهو المثلثات فالتكافؤ من
 الحواس الظاهرة سميت حسيات كما حكم بان الشمس مضيئة وان
 كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كما حكم بان لنا خوفا
 ونحشا وان كان مركبا من الحس والعقل فالجس ان يكون حس السمع
 او غيره فان كان حس السمع في المتواترات في قضائيا يحكم العقل بها
 بوسطة السمع من جمع كثير احوال العقل والظواهر على القدر كما حكم
 بوجود كذا وتعداد وبلغ الشبهات غير مختصرة في عدد بل الحكم
 بحال العدد حصول اليقين من الناس من عين عدد المتواترات
 وليس بشئ والحق غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل في الجرم الى
 تكرار المثلثات مرة بعد اخرى او لا يحتاج فان احتياج في
 المجرىات كما حكم بان ثواب تقويمها سهل في بسطة مثبات
 متكررة وان لم يحتاج الى تكرار المثلثات في القضايا كالحكم بان
 نور القمر مستفاد من الشمس خلقا في شكله النورية كسب الخلق
 او ضاعه من الشمس قربا وتعدا والحدس هو سرقة الاعتقال

يكلم بها ألقاها النفس كقولك فلان يطوف بالليل فهو صادق في ذلك
 المؤلف من بدلين يسمى خطابية والغرض من ترغيب السمع فيها
 ينفعه من تهذيب الأخلاق وأمر الدين ومجالات وهي قضايا
 إذا اوردت على النفس ارتدت فيها تأثيرا عجيبا من قبض وبسط
 كقولهم لم يأتوا تيسر سبيلنا والعسل مرة سهرت والقياس القليل
 منها يسمى شعرا والغرض من هذا الفعل النفس بالترغيب والتنفير ويؤيد
 الوزن والصوت الطيب وهي قضايا كاذبة يكلم بها النائم
 في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود مثرا ليه وورا العالم قضاء
 لا نهاية لها ولا دفع العقل والشك كانت من الأوليات
 ويعرف كذب النائم لمرافقة العقل في مقدمات القياس الشايع
 ليفيض حكمه وانكاره ولا يقيد عند الوصول إلى النتيجة والقياس
 المؤلف منها يسمى مفسدة والغرض من أقلام الحكماء وتعليلها
أن من غير اليقنيات المشهورة وهي قضايا معتزلة بها في
 الناس سبب شهرتها في ما بينهم أنها اشتباها على مصلحة عامة
 كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وأما في طبايعهم من الرقة
 كقولنا ما أعات الصنفاء محمودا وما ما فيهم من الحمية كقولنا
 كسف العورة مذموم وأما النقص لا يتم من عمادتهم كقولنا

الحيوانات

الحيوانات عندنا بل البند و عدم قبحه عند غيرهم والامن شرائع وادب
 كالأموال الشرعية وغير ذلك مما تبلغ الشهرة بحيث تلبس بالاوليات
 ويترك فيها بالانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور
 المنيرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون
 صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات وكل قوم مشهورات
 بحسب عمادتهم وادبهم وكل أهل صنعة فهو مشهورات بحسب
 مساعداهم منها المسلمات وهي قضايا تسلم عن الخصم ومن عليها
 الحكم لا تدعو وان كانت مسلمة فيها بينهما خاصة او بين أهل العلم
 كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقهاء على وجوب
 الزكوة في حق البائتة بقوله عليه الصلوة والسلام في العملي زكوة فلو
 قال الخصم هذا خبر واحد فلا يتم انه حجة فنقول له قد ثبت هذا في العلم
 الطويل الفقه والادب ان نأخذ ههنا مسلما والقياس المؤلف من
 المشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض من الزام الخصم
 وإقناعه من هو قاطع عن ادراك مقدمات البرهان ومنها المقبول
 وهي قضايا تؤخذ ممن يعقد فيها الامور سموي من المهورات
 وذكرها كالكذب والارواح والاولاد والاختصاص بجزء العقل ودين
 كاهل العلم والزهدي وهي ناهضة جدا في أعينهم امرائهم والشفقة

على خلق السموات ومنها المظونات وهي قضايا يحكم بها العقل كقضايا
 مع توريه القيصه كقولنا فلان يطوف الليل كل من يطوف بالليل
 فيسارق **قضايا** **مستلزمه** والقياس المركب من المقولات و
 المظونات ليس في خطابه والعرض منها ترتيب الناس فيما يتفقهم
 من امور معايشهم ومعادهم كما يفعل الخطاب والاعادة ومنها
 الخيالات وهي قضايه تميز بها قيس اثر النفس منها قبضه ولسان
 فتشعر او ترعب كما اذا قيل الخزيه قويه سيلا لا تبسط النفس
 وترعبت في ترعبها واذ قيل الصلحه مهووه القبيحته
 وتنفر عنه والقياس المثلث منها ليس في شئ والعرض من
 النفس بالترتيب الترتيب في زيد في ذلك ان يكون الشر على
 وزن لطيف او يشد بصوت طيب فيها الوحيات و
 قضايها كاذبه يحكم بها الوهم في امور غير محسوسه واما قضايا
 الغير المحسوسه لان حكم الوهم في المحسوسات ليس كالاب كذا
 حكم بحسن حسناء وتبع الشؤنه وذلك لان الوهم قوة حساسه
 للسان يدرك بها الجزئيات المستتره من المحسوسات فيبدا
 للحسن فاذ حكم على المحسوسات كان حكما صحيحا وان حكم على غير المرتبه
 باحكامها كانت كاذبه كالحكم بان كل موجودات الارض والسموات

العا فاختار لا يتاح في فان الحسح الوهم بسبقا الى النفس فهي متخذه
 اليها مسخره اليها حتى ان احكام الوحيات وبالم تميز عنها من
 الاوليات والاولا وقع العقل والشرع وتكذيبها احكام الوهم
 بقى التباسها بالاوليات ولم يجد ير تفع اصلا وما يعرف به
 كذا الوهم انه يساعده العقل في المقدرات المنتجه لتفصيل احكامها
 على حكم الوهم بالخوف من الميت مع انه لو افق العقل في ان
 الميت تبار والمجد لا يخاف منه المنتج لقول البيت لا يخاف منه
 نادا وصل الوهم العقل الى الشئ فيتمسك الوهم والكره والقياس
 المركب منها ليس بسقطه والعرض منه تغليب الخوف اسكاته وعظم فاذ
 جه قضايها **لا حترار عنها قال** **المنطقه** قياس بعض صورته بان لا يكون
 على وجهه مستحي لا فخر الشرع بحسب الكليه او الكيفيه او الجيده او
 بآلية بان يكون بعض المقدمه والمطلوب شيئا واحدا لكون اللفظ
 بآلية فيقول كل انسان بشرا وكل بشرا حيوانا وكل حيوانا متحرك
 فاذ كان في شبيهه بالعاده قد من جهة اللفظ كقولنا العصوره
 الفرس المنقرضه على انها هذا فرس وكل فرس صيانه شئ ان تلك
 والعصوره صيانه او من المنع كعدم مراعات وجود الموصوف في
 المحرجه كقولنا كل انسان فرس فهو انسان وكل انسان ووري

فيوفر في جنس بعض الانفس ووضوح الطبيعة مقام الكلية
 كقولنا الانفس حيوان والحيوان جنس شئ ان الانفس
 جنس واخذ الامور الذبينية مكان العينية وبالعكس فكل
 كل ذلك لتلحق في الغلط والمستعمل للمغالطة ليس هو فسطا
 ان قابل بها الحكم ومث غيبا ان قابل بها الجدلي **قول** المغالطة
 قياس فاسد اما من جهة المادة او من جهة الصورة فبان لا يكون
 على سبيل منته لا اختلاف شرا معبر كسب الكمية والكيفية والاختلاف
 كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغرى اطلاقا او كلية
 واما من جهة المادة فبان يكون المظن وبعض مقدماته
 واحدا وهو المصادرة على المظن كقولنا كل انفس بشرة وكل
 ضحك فكل انفس ضحك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة
 شبيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق اما من جهة
 الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكل قولنا
 انفس المنقوشة على ابدانها فرس وكل فرس صيالة شئ ان
 تلك الصورة صيالة واما من حيث المعنى فكل قولنا
 الموصوع في الموجبة كقولنا كل انفس وفسر فوانس
 وكل انفس وفسر فهو فرس شئ ان بعض الانفس فرس

في الغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس موجودا في شئ موجود
 فكل انفس انفس وفسر وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا
 الانفس حيوان والحيوان جنس شئ ان الانفس جنس وبما تغير
 العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانفس
 الثابت للثابت المثلث ثابت لذلك الشئ فيكون الجنس ثابتا لذلك
 وهو الغلط ان الكبرى ليست كلية وكأخذ الذبنيات مكان
 الخارجيات كقولنا انفس حدث وكل حادث فحدث حدث وحدث
 لحدث وكأخذ الخارجيات مكان الذبنيات كقولنا الجبر موجود
 في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن
 فهو عرض من شئ ان الجبر عرض فلا بد من مراعات جميع ذلك لئلا
 يقع فيه الغلط وفي اخذ وضع الطبيعة مقام الكلية من باب
 فساد المادة نظرا لان الف في ذاته ليس الا اختلاف شرا والاشياء
 التي هو الكليشخ وكون من باب فساد الصورة لا المادة
 ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكم فهو فسطا وان
 قابل بها الجدلي فهو مثبني **قال** البحث الثاني في اجزاء العلم
 هي موضوعات وقد عرفتها ومبادئها حدودها الموصوعات
 واجزائها واعراضها الكلية والمقدمات غير البينة في نفسها

لما خذت على سبيل الوقف كقولنا ان فصل بين كل نقطتين بخط
 مستقيم وان نعمل ما بعد على كل نقطة شيئا دائريا والمقدار ما بين
 البنية انفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية
 ومما يلحقه القضايا التي يطلب بها البنية تمولاها الى موضوعاتها
 في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار
 مشترك لا آخر او مبان وقد تكون موضوع عرض ذاتي كقولنا كل
 مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد يكون موضوع
 كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون موضوع مع عرض ذاتي كقولنا
 كل خط قام على خط فان زاوية جنبيه اما قائمتان او متساويتان
 لهما وقد تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين
 واما تمولاها فارجح عن موضوعاتها لا متساوية ان يكون جزاها
 مطلوبا بثبوت له بالبرهان وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة
 والحمد لله رب العلمين والهداية والصلوة على محمد وآله مني التحية
 من القواية واصحابه الذين هم اهل الدراية والحمد لله اولاد
اقول اجزاء العلوم ثلثة موضوعات ومبادئ ومما يلحقها الموضوعات
 فقد عرفت في صدر الكتاب هو اما امر واحد كالعقد للمساب
 واما امور متعددة فلا بد من اشتراكها في امر واحد يلاحظ في سائر

مباحث العلم كالموضوعات بهذا الفن فانها مشتركة في الاتصال
 الى مطلوب مجموع الاجزاء ان يكون العلوم المتفرقة علما واحدا
 واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما التصورات
 او التصديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات وجزاؤها
 وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما بينية بنفسيها
 وتسمى علومها متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية
 لشيء واحد متساوية واما غير بينية بنفسيها فان اذ عن المتكلم
 بها بحسن ظن سميت اصولا لموضوعات كقولنا ان فصل بين كل
 نقطتين بخط مستقيم وان تلقى بالانكار والشك سميت مضالفا
 كقولنا ان فصل كقولنا ان نعمل ما بعد على كل نقطة شيئا
 دائريا وفي كون الموضوع جزا من العلم على نظر لانه ان اردت
 ان تصديق بالموضوعية فيوليس من اجزاء العلوم لعدم توقفها
 على علم بل هو عليه بل هو من مقدمات الشرع فيه على امر وان
 لا يذبح تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا آخر بالاستقلال
 واما المسائل فهي المطالب التي يرهن عليها في العلم ان كانت
 كسبية فها موضوعات ومجمولات اما موضوعاتها فقد يكون
 موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشترك لا آخر او مبان له

والمقدار موضوع علم اليقين سنة وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتية
 كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار
 موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرضي
 ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه
 فان الخط نوع من المقدار وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي
 كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان
 لهما فالخط نوع من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط آخر
 فهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون موضوعها عرضا ذاتيا كقولنا كل
 مثلث فان زواياه مثل قائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار
 وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان
 زاويتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي
 اما موضوعات العلم او اجزاها او اعراضها الذاتية او جزئياتها
 واما محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون
 خارجة عن موضوعاتها لا تتسع ان يكون جزئيا مطلقا بالبرهان لان
 اجزاء بنيتها الثبوتية للشيء وليكن هذا آخر ما اردنا ايراد في هذه الاوراق
 ولله الحمد والجليل جوهر فيض الارزاق والصلوة على خير البشر على الاطلاق محمد بن
 المصطفى وآله الطاهرين الاخلاق وعلى الرضا صاحب الدجى واسماه حاج الخليل
 هذه النسبة المستقيمة بالضعف الى محمد بن الحسين في قرية تسمى
 قبل الزوال بعد الهجرة في سنة ١٠٢٥ وكتابة لنفسه فقط



كتاب
 في
 منطق
 ابن
 سينا
 في
 منطق
 ابن
 سينا
 في
 منطق
 ابن
 سينا

مكتبة
مخطوطات
رقم
41
36
35
34
33
32
31
30
29
28
27
26
25
24
23
22
21
20
19
18
17
16
15
14
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1

